ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد ٤–العدد ١ فبراير ٢٠١٨

Vol. 4 Issue .1 Feb 2018

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

المجلد الرابع– العدد الأول، فبراير ٢٠١٨

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور أحمد عارف عساف	جامعة تبوك / السعودية
الأستاذ الدكتور أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة / مصر
الاستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر
الاستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالبي	جامعة الكوفة / العراق
الاستاذ الدكتور حمدي زعرب	الجامعة الإسلامية / فلسطين
الاستاذ المشارك الدكتور ابراهيم محمد خريس	جامعة الزرقاء الخاصة / الأردن
الاستاذ المشارك الدكتور عماد أبو عقيله	جامعة الزاوية / ليبيا
الاستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن أحمد ميرو	جامعة المملكة / البحرين

هيئة التحرير

الدكتور محمد نمر	مدرسة الدراسات المهنية والممتدة / الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور رمضاني لعلا	جامعة عمار ثليجي– الأغواط / الجزائر
الدكتور اسماء الصغير	جامعة جنوب تولون فار/ فرنسا
الدكتور بدر حمدان	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية / فلسطين
الدكتور بداش بوباكر	جامعة محمد بوقرة– بومرداس / الجزائر
الدكور نجيب خريس	جامعة اليرموك / الأردن
الدكتور مصطفى الحشلوفي	جامعة محمد الخامس / المغرب
الدكتور عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف–المسيلة / الجزائر
الدكتور عبد الحليم الحمزه	جامعة العربي التبسي – تبسة / الجزائر
الدكتور عبدالله مايو	جامعة قاصدي مرباح / الجزائر
الدكتور محمد كاشف	معهد شمال الهند للتكنولوجيا / الهند
الدكتور محمد عزام خان	جامعة عبد الوالي خان / باكستان
الدكتور سمر راحي	جامعة سلطان زين العابدين / ماليزيا

فهرس المحتويات

#	اسم البحث	رقم الصفحة
١	أثر إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية – دراسة حالة مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان	١
٢	دور أنظمة المعلومات حول المياه في استدامة وتعزيز حوكمة الموارد المائية في الجزائر	١٦
٣	شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣٣
٤	تطور أداء أسواق الأوراق المالية العربية، معوقات نموها ومرتكزات تطويرها دراسة تحليلية للفترة (2009-2015)	٤٦
٥	اتجاه العائلات الجزائرية نحو اختيار نوع السيارة المشتراة باستخدام نموذج (FISHBEIN)	٦٥
٦	آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية	٧٤
٧	Study of the Relationship Growth-Health-Poverty Empirical Validation for the South Shore Country The Mediterranean	٩٠
٨	Evaluating the Impact of Trade Openness on Women's Job Opportunities: An Analysis for Middle East Countries	٩٩
٩	Effects of Training on Employee Performance - A Study on Banking Sector, Tangail Bangladesh	١١١

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث – الاردن

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1,Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan

Tel: +96227279055 Mobile: +962-797-621651

Email: editorgjeb@refaad.com , info@refaad.com

http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 1 - 15
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أثر إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية (دراسة حالة مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان)

عمر السر الحسن محمد
معهد الإدارة العامة – المملكة العربية السعودية
d.omersir84@gmail.com

لقمان معروف فضل محمد
مدير الادارة العامة للموارد المالية مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان

الملخص:

تكمن مشكلة الدراسة في قصور أساليب تقويم الأداء والرقابة التقليدية والتي أصبحت غير مناسبة لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة ،،،، عليه يمكن صياغة تساؤل الدراسة في الآتي: هل استخدام أبعاد مقاييس بطاقة الأداء المتوازن يؤثر في تقويم الأداء المالي في مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان. وصلت الدراسة إلى أن الفرض الأساسي قد تحقق ، وذلك بوجود علاقة ارتباط طردي قوي بين استخدام مؤسسة البصر الخيرية العالمية لبُعد (البُعد المالي، بُعد العملاء، بُعد العمليات الداخلية ، بُعد النمو والتعلم ، البُعد الاجتماعي) كمتغيرات مستقل و تقويم الأداء المالي للمؤسسة كمتغير تابع .أوصت الدراسة بضرورة أن تهتم مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان على ضرورة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمؤسسة واعتبارها اداة فاعلة لتنفيذ الاستراتيجية ، والاهتمام بالأبعاد غير المالية فلابد أن تهتم بجودة الخدمات لاستقطاب العملاء الجدد والمحافظة على العملاء القدامى والاهتمام بشكاوي العملاء ومعالجتها في الوقت المناسب ، وتحسين العمليات الداخلية ، وتأهيل وتدريب الكوادر، والتأكيد على أهمية دور المؤسسة في المسئولية المجتمعية .

الكلمات المفتاحية : بطاقة الاداء المتوازن ، تقويم الأداء المالي ، المؤسسات غير الربحية.

المحور الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

حُظيت بطاقة الأداء المتوازن باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة في المجالين العلمي والعملي في الدول المتقدمة إلا أنَّ هذا الأسلوب ما زال في مراحله الأولى في الدول العربية والأفريقية، وتُعد بطاقة الأداء المتوازن إحدى الأدوات الاستراتيجية التي تستخدم في تقييم أداء المنظمات؛ حيث تتم ترجمة رؤية واستراتيجية المنظمة إلى مجموعة من الإجراءات العملية القابلة للقياس وفقاً لأهدافها (Kaplan & Norton , 2001, P 21). تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أحد مقاييس الأداء التي تشتمل على مجموعة متجانسة من

مقاييس الأداء تركز على الجانب المالي والجانب غير المالي ، لذلك لابد من معرفة مدى أثرها في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية.

مشكلة الدراسة:

هناك اهتمام متزايد من قبل الجمعيات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة بجودة الأداء المهني والاستفادة من المقاييس الحديثة التي تهتم بالجوانب المالية ، وغير المالية في تقييم الأداء خاصة بُعد فشل المقاييس المالية، (المليجي، ٢٠١١م)، وأن عدم أخذ الجوانب غير المالية في تقويم الأداء قد يُفقد عملية التقييم جدواها، خاصة وأن أغلبية منظمات الأعمال السودانية تركز على الجوانب المالية (عبد الرحيم ومنصور، ٢٠١٥م)، عليه فتكمن مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام المؤسسات الخاصة السودانية بالأبعاد غير المالية وتركيزها على البُعد المالي فقط حتى بُعد ظهور بطاقة الأداء المتوازن التي تركز أبعادها على الجوانب المالية وغير المالية ،،، عليه يمكن صياغة تساؤل الدراسة في الآتي: هل استخدام أبعاد مقاييس بطاقة الأداء المتوازن يؤثر في تقويم الأداء المالي في مؤسسة البصر الخيرية العالمية – السودان ؟ وتتفرع منها الاسئلة التالية:

١. هل يؤثر بُعد الأداء المالي في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية ؟
٢. هل يؤثر بُعد العملاء في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية ؟
٣. هل يؤثر بُعد العمليات الداخلية يؤثر في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية ؟
٤. هل يؤثر بُعد النمو والتطوير في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية ؟
٥. هل يؤثر بُعد المسئولية الاجتماعية في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية ؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتمثل في سد الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت بطاقة الأداء المتوازن من خلال ربط أبعادها بتقويم الأداء المالي للمؤسسات غير الهادفة للربح من خلال الاستفادة من تجارب العديد من الدول في استخدام بطاقة الأداء المتوازن، ولفت انتباه الأكاديميين لربط الجانب العلمي بالعملي، ومعرفة كيفية تقويم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن لإجراء مزيد من الأبحاث في هذا المجال الذي لم يحظَ بالاهتمام الأكاديمي بصورة فاعلة في السودان.

ثانياً: الأهمية العملية:

يسهم البحث في ترشيد التطبيق العملي لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات غير الهادفة للربح من خلال تعزيز الاعتماد على مؤشرات غير مالية، إضافة للمؤشرات المالية، ومساعدة مؤسسة البصر الخيرية موضع التطبيق في الاستفادة من بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء، ووضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأهداف.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي قياس أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي لمؤسسة البصر الخيرية – السودان، معرفة كيفية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية – السودان، معرفة العوامل التي تؤثر على استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية – السودان.

منهجية الدراسة:

يتبع الباحثان فيها المنهج العلمي الشامل لجمع الحقائق العلمية التي ترتبط بمشكلة وأهداف وفرضيات الدراسة من خلال المنهج التاريخي ، لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستنباطي، في تحديد التصور المنطقي لفرضيات الدراسة والتعرف على أنماط المشكلة المرتبطة بموضوع الدراسة وكيفية معالجتها ، المنهج الاستقرائي، لاختبار صحة فرضيات الدراسة ، والمنهج الوصفي التحليلي ، لوصف الظاهرة وتحليل الدراسة الميدانية.

فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية ، استخدام بطاقة الأداء المتوازن يؤثر في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان وتتفرع منه الفرضيات التالية:

١. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للبُعد المالي في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية.
٢. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبُعد العملاء في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية.
٣. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبُعد العمليات الداخلية في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية.
٤. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للبُعد المالي لبُعد النمو والتطوير في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية.
٥. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبُعد المسئولية الاجتماعية في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية.

مصادر جمع البيانات: البيانات الأولية: عن طريق الاستبانة والملاحظة، البيانات الثانية: الكتب والدوريات والمجلات العلمية والإنترنت والرسائل الجامعية.

حدود الدراسة: الحدود المكانية: مؤسسة البصر الخيرية العالمية–السودان، الحدود الزمانية: ٢٠١٦م.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة :

المتغير المستقل بطاقة الأداء لمتوازن : هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة

المتغير التابع تقويم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية: هو دراسة الأهداف المرسومة مع ما تم تحقيقه فعلاً ، بغية معرفة الانحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية ، مع الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى وقوع السلبية منها من أجل تصحيحها أو الإبقاء على الايجابية لها من أجل الاستمرار في تطوير مشاريع المنظمة .

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة بالشكل التالي:

نموذج متغيرات الدراسة

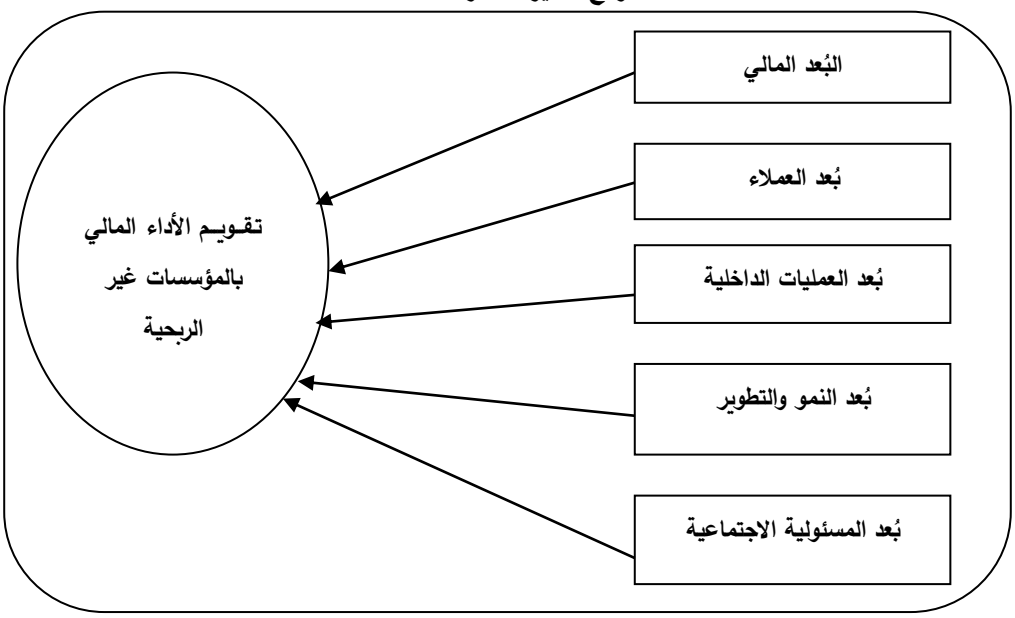

تنظيم الدراسة :

يعرض الباحثان الدراسة من خلال اربعة محاور ، المحور الاول الاطار العام للدراسة ، المحور الثاني الاطار النظري للدراسة ، المحور الثالث الدراسة الميدانية ، المحور الرابع النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة: يعرض الباحثان عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تناولت بطاقة الأداء المتوازن وفقاً للمنهج التاريخي من الأقدم الى الأحدث وذلك كما يلي:

- **دراسة(Kaplan &Norton 1992م): بعنوان The Balanced Scorecard– Measures that Drive, Performance**

أوضحت الدراسة أن تحسين الأصول غير الملموسة يؤثر في الأداء المالي من خلال علاقات السبب والنتيجة وذلك على النحو الآتي : الاستثمار في تدريب الموظفين تؤدي إلى تحسينات في نوعية الخدمة ، تحسين نوعية الخدمة يؤدي إلى رضاء العملاء العالي ، رضا العملاء العالي يؤدي إلى زيادة ولاء العملاء ، زيادة ولاء العملاء يولد زيادة العائدات والهوامش. أكدت الدراسة على أهمية ربط أبعاد بطاقة الأداء المتوازن بالاستراتيجية من خلال خريطة استراتيجية لبطاقة الأداء المتوازن ، وتناولت الكيفية التي يمكن من خلالها استخدم بطاقة الأداء المتوازن في المنظمات والهيئات الحكومية غير الهادفة لتحقيق الأرباح.

- **دراسة (M.Braam and J.Nijssen 2004م) : بعنوان Performance effects of using The Balanced Scorecard : a note On the Dutch Experience:**

هدفت الدراسة إلى المساهمة في فهم كيفية استخدام بطاقة الأداء المتوازن وعلى نحو فعال و إفساح المجال لتفسيرات مختلفة واكتشاف الطريقة التي يؤثر بها استخدام بطاقة الأداء المتوازن ، وذلك من خلال الأدلة التجريبية للشركات الهولندية ، خلصت الدراسة إلى أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن لا يحسن من أداء الشركة تلقائيا إلا إذا تم استخدام محاوره استخدام امثل و أما إذا كان الاستخدام غير امثل يعطى استراتيجية منخفضه لاستخدام بطاقات الأداء المتوازن.

- **دراسة (Abe Taiji ٢٠٠٦م):بعنوان The Role of the Balanced Scorecard for Improvement of Management Systems in Japanese Companies :**

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية إدراك وتوقع منظمات الأعمال اليابانية من استخدام بطاقة الأداء المتوازن، خلصت الدراسة إلي أن الدور الذي تلعبه بطاقة الأداء المتوازن في الشركات اليابانية تتمثل في أنها حققت استراتيجية ملموسة. (تحسن خلق القدرة داخل المنظمة ، تعزز عقلية استراتيجية لدي العاملين وبالتالي حل جميع المسائل الإدارية، وبينت هذه الأدوار أوجه القصور في نظام إدارة الشركات اليابانية ومكنتهم من حل هذه المشاكل.

- **دراسة،(جودة ، 2008م):بعنوان: تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الالمنيوم الأردنية:**

تمثلت مشكلة الدراسة في الأجوبة على الأسئلة التالية ، ما هو مستوى الالتزام المؤسسي لدى الشركات موضوع الدراسة ، وهل هنالك تأثير معنوي لنظام قياس الأداء المتوازن في الالتزام المؤسسي، تهدف الدراسة إلى تقديم المرتكزات النظرية والعملية لنظام قياس الأداء المتوازن وكذلك مفهوم الالتزام المؤسسي ، التعرف على مستوى الالتزام المؤسسي للعاملين في الشركات موضوع البحث ، أظهرت النتائج أن هنالك تأثيراً معنوياً لتطبيق نظام قياس الأداء المتوازن في الالتزام المؤسسي بشكل عام ، وكذلك في أبعاد الالتزام المؤسسي والتي تشمل الالتزام العاطفي والالتزام الاستمراري والالتزام الأخلاقي.

- **دراسة،(العمري ، 2009م) ، بعنوان: منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية:**

تمثلت مشكلة الدراسة في مواجهة المؤسسات المعاصرة العديد من المتغيرات البيئية المعقدة منها متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية، تمثلت الأهمية بأن هناك ضوابط لقياس الأداء والتي تتلخص في صياغة أهداف الإدارات العاملة بالمؤسسة في شكل نتائج محددة وواضحة قابلة للقياس الكمي، ووجود خطط وبرامج عمل قابلة لتنفيذ مختلف الأنشطة، ووجود مؤشرات قياس أداء تتناسب مع أنشطة المؤسسة وأهدافها، ووجود نظم معلومات دقيقة وسليمة، وكفاءات ومهارات متخصصة في مختلف المجالات، وقيادة وإدارة فاعلة في مختلف المستويات الإدارية. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق أساليب الإدارة الحديثة متمثلة في طرق قياس أداء المؤسسات والمنظمات بالمملكة كآلية لبناء القدرات التنافسية، التعرف على أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن على تحسين مؤشرات الأداء للمنظمات والمؤسسات بالمملكة العربية السعودية .

•دراسة،(مظهر، 2011م) ، بعنوان: مراجعة وقياس وتقويم الأداء المتوازن في منظمات الأعمال وتأثير ذلك على نظرية المراجعة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل يساهم مدخل نموذج التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي في رفع درجة كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع؟، هل يساهم مدخل نموذج التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي في توضيح أبعاد القيمة المضافة التي تقدمها إدارات المراجعة لمنظماتها؟، هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ونوعية أثر التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي، على درجة كفاءة الأداء المهني للمراجع ومستوى مساهمة مهنة المراجعة، في مساعدة إدارات منظمات الأعمال على الالتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات، خلصت الدراسة إلى إثبات صحة جميع فروض الدراسة.

•دراسة، (دودين ،2011م)، بعنوان: درجة ممارسة بطاقة الأداء المتوازنة بوصفها أداة للتخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية الخاصة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية، ما مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازنة في الجامعات الأردنية الخاصة؟ ، هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة بطاقة الأداء المتوازنة بوصفها أداة للتخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية الخاصة، خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها، أهمية التوسع في تطبيق بطاقة الأداء المتوازنة بأبعادها الأربعة (المالي، والعملا ، والعمليات الداخلية، والنمو والتعلم) في الجامعات باعتبارها أداة للتخطيط الاستراتيجي، إلى جانب كونها أداة لتقويم الأداء الاستراتيجي ونظاماً للإدارة الاستراتيجية، أهمية الربط بين متغيرات الجودة الشاملة، والتخطيط الاستراتيجي، وتطبيق بطاقة الأداء المتوازنة في مؤسسات التعليم العالي، لتحقيق الميزة التنافسية .

•دراسة،(الحسن ،2014م)، بعنوان: مدى فعالية أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في المصارف التجارية السودانية:

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام المصارف التجارية السودانية بالأبعاد غير المالية وتركيزها على البُعد المالي فقط حتى بُعد ظهور بطاقة الأداء المتوازن التي تركز أبعادها على الجوانب المالية وغير المالية ، هدفت الدراسة إلى توضيح مدى فعالية أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في المصارف التجارية السودانية ، توصلت الدراسة إلى أن الفرض الأساسي قد تحقق ، أوصت الدراسة بضرورة أن تهتم المصارف التجارية السودانية بالأبعاد غير المالية فلابد أن تهتم بجودة الخدمات المصرفية لاستقطاب العملاء الجدد والمحافظة على العملاء القدامى والاهتمام بشكاوى العملاء ومعالجتها في الوقت المناسب، والتأكيد على الدور الاجتماعي للمصارف.

•دراسة (عبد الرحيم ومنصور، ٢٠١٥)، بعنوان: بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات:

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور أساليب تقويم الأداء والرقابة التقليدية والتي أصبحت غير مناسبة لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، وبالرغم من ظهور مقاييس بطاقة الأداء المتوازن التي تستخدم المقاييس المالية وغير المالية إلا أن منظمات الأعمال السودانية تواجه مشكلة في تفعيل أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في عملية تقويم الأداء التي وتوصلت الدراسة الى أن بطاقة الأداء المتوازن توفر مجموعة المؤشرات التي يمكن مقارنتها مرجعياً مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال. والإجراءات المتبعة في المراجعة الداخلية لحالات عدم المطابقة لخريطة الإجراءات تساهم في صياغة الاستراتيجيات بالصندوق القومي للمعاشات.

•دراسة، (العريني وإدغيش،٢٠١٦م)، بعنوان: مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية في قطاع غزة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاعتماد على الأساليب المالية المشتقة من التحليل المالي دون غيرها من المؤشرات يؤفر معلومات غير كافية عن الأداء الفعلي للمنشآت مما يترتب عليه قرارات خاطئة، وهدف الدراسة الى التعرف على إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بأبعاده المختلفة في تقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامي، توصلت الدراسة الى أنه تتوافر مقومات تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الخمسة كأداة لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية بدرجة مرتفعة ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات المبحوثين حول مدى توافر مقومات أبعاد بطاقة الأداء المتوازن كأداء لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية.

تعقيب الباحثان على الدراسات السابقة:

استفادة الباحثان من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري، وتختلف دراسة الباحثان عن هذه الدراسات في تركيزها على المؤسسات التي لا تهدف للربح في السودان.

المحور الثاني

الاطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم بطاقة القياس المتوازن: هي مجموعة من التدابير والتي يقدمها كبار المديرين ولكنها تقدم رؤية شاملة للعمل، وتشمل التدابير المالية ونتائج الإجراءات التي اتخذت بالفعل(kaplan&Norton,1992:p70)، كما عُرفت بأنها أسلوب يساعد على ترجمة الاستراتيجية إلى عمل فعلي يبدأ من تحديد رؤية المنظمة واستراتيجيتها ، وتحديد المقاييس التي تساعد على وضع الأهداف ، وقياس تحقيقها بالنسبة للاستراتيجيات(عبد اللطيف وتركمان، ٢٠٠٦، ص١٤٣).

ثانياً: أهمية بطاقة الأداء المتوازن: تتمثل أهمية بطاقة الأداء المتوازن في أنها تمد الإدارة بصورة شاملة عن عمليات المشروع ، وتمكن المنظمة من إدارة متطلبات الأطراف ذات العلاقة وتعمل على تسهيل وتحسن طريقة تدفق المعلومات وتوصيل فهم أهداف العمل لكل مستويات المنظمة كذلك تحسن النظم التقليدية للرقابة والمحاسبة بإدخال الحقائق غير المالية والأكثر نوعية (السكارنة،2010م: ص٣٥٥)، إضافة إلي ذلك تتمثل أهميتها في بيان الرؤية والاستراتيجية ووضعها في بؤرة الاهتمام وليس المجالات المالية فقط (يحياوي،2009م: ص٩).

يستنتج الباحثان أن أهمية بطاقة الأداء المتوازن تتمثل في:

١. تترجم الاستراتيجية إلي أهداف قابلة للقياس.

٢. تجمع بين أداء الفرد وأهداف المنظمة والعملاء والمجتمع .

٣. الرغبة في إعداد بطاقة متكاملة منذ البداية يؤدي إلي شلل كامل في العملية، ويمكن تفادي هذا الفشل عن طريق تحسين وتطوير بطاقة الأداء المتوازن .

ثالثاً: أبعاد بطاقة الأداء المتوازن: تتمثل أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في أربعة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض تتمثل في الاتي:

١. **البُعد المالي:** يهتم هذا المنظور بالأهداف بعيدة المدى للمنظمة المرتبطة بتحقيق الارباح والحصة السوقية وتوليد التدفقات النقدية التي تحسن ربحية المنظمة (زويلف،2005م:ص٢١) .

٢. **بُعد العملاء:** تستلزم على المؤسسات في الوقت الحاضر وضع متطلبات وحاجات ورغبات العملاء في صميم استراتيجيتها ، لما يشكله من اهمية كبيرة تنعكس على نجاح المؤسسة مع منافسيها وبقائها واستمرارية نشاطها في السوق ويعتمد ذلك على قدرتها بتقديم السلع والخدمات بجودة عالية واسعار معتدلة (محاد،2011م:ص٨٢).

٣. **بُعد العمليات الداخلية:** يعتمد هذا الجانب على العمليات الداخلية التي تؤيد كلا من جانب العميل عن طريق خلق قيمة للعملاء، والجانب المالي بواسطة زيادة ثروة المساهمين، ويركز هذا الجانب على عمليات الابتكار والتشغيل والتحويل وكذلك الخدمات المقدمة للعميل (بلاسكة ، 2012م:ص٢٩) .

٤. **بُعد النمو والتطوير:** يعبر عن الأسس التي يجب أن تتبناها المنظمة لخلق النمو والتحسينات المطلوبة لتحقيق الأهداف في الأجل الطويل، كما يعكس هذا البُعد قدرة المنظمة في الاستثمار في المورد البشرية لتأهيلها تأهيلاً علمياً وعملياً عالياً وتطوير تقنيات إنتاج المعلومات المساندة وتغيير الإجراءات الروتينية التنظيمية (شعبان:ص١٩٧) .

٥. **بُعد المسئولية الاجتماعية :** تشكل منظمات الأعمال جزاء مهماً من المجتمع الذي تعمل فيه مما يتطلب منها أن تساهم في تحقيق رفاهية ذلك المجتمع حفاظاً على استمرار نجاحها بالرغم من كونها لا تمثل المسئول الوحيد عن ذلك ولكن عليها أن تجعل في أول اهتماماتها متابعة مسؤولياتها الاجتماعية وضمان كونها تساهم في استمرار ذلك من خلال توفير منتجات بجودة عالية وخدمات وبأسعار معقولة فضلاً عن تقديم خدمات تجذب رضاء العملاء (الغبان،حسين:ص١٣) .

رابعاً: تقويم الأداء المالي بالمؤسسات غير الربحية:

مفهوم تقويم الأداء المالي: يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين / النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي، تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع (احمد والكسار، ٢٠٠٩م:ص٧).

خامساً: أهداف تقويم الأداء المالي : تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في المنشآت التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها إلى مستوى دراسة النشاط ككل في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه لأهدافه ، ومدى تأسيس إدارته إلى قواعد الكفاءة والتوفير من حيث التنظيم والتشغيل وصولاً للنتائج المستهدفة مع بيان المعوقات والانحرافات التي يسفر عنها التقويم ودراسة أسبابها ومن ثم الوصول للوسائل الكفيلة بعلاجها وتجنب تكرارها ، مع ضرورة الحرص على استمرار تلك الأسباب والوسائل والعمل على تطويرها في المنشآت جميعها(الناطور،2005م:ص ٣٣).

سادساً: أهمية تقويم الأداء المالي: توفر عملية تقويم الأداء المالي مقياساً لنجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة ومن ثم فهو اشمل من أي منهما في تعزيز أداء المنظمات بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل(العبيدي،2010 م:ص ٣٣) .

يرى الباحثان ان المؤسسات غير الربحية بالرغم من هدفها الأساسي هو خدمة المجتمع إلا انها بتهتم بتقييم الأداء المالي بصورة مستمرة وذلك لعدة أسباب منها:

١. تقييم مدي الاستمرارية في تقديم الخدمات من خلال توقع الإيرادات التي يتم صرفها على الخدمات سواء كانت إيرادات اشتراكات او تبرعات او أي موارد أخرى.
٢. وضع خطط استراتيجية للتوسع في تقديم خدمات تشمل اكبر قدر من المجتمع وذلك يتطلب أيضا تقييم الموارد المالية.

لذلك فان بطاقة الأداء المتوازن يمكن ان تكون أداة تقييم صالحة للمؤسسات غير الربحية لأنها تأخذ في الاعتبار الجوانب غير المالية مع الجانب المالي.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جزء من موظفي وإداريين مؤسسة البصر الخيرية العالمية من ذوي الإختصاص . أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد **(١٠٠)** إستمارة إستبيان على المستهدفين من بعض موظفي وإداريين مؤسسة البصر الخيرية العالمية من ذوي الإختصاص ، وإستجاب **(٩٨)** فرداً أي ما نسبته **(٩٨%)** تقريباً من المستهدفين ، حيث أعادوا الإستبيانات بُعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة وكانت نتائج تحليل الخصائص الأساسية لعينة البحث كما يلي:

جدول رقم (١): الخصائص الأساسية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	فئات الخاصية	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم وسيط	٦	٦.١
	بكالوريوس	63	%٦٤.٢
	ماجستير	13	%١٣.٣
	دكتوراه	8	%٨.٢
	أخرى	٨	%٨.٢
	الإجمالي	٩٨	%١٠٠
المسمى الوظيفي	مدير ادارة	٨	%٨.٢
	رئيس قسم	٢١	%٢١.٤
	محاسب	٢٦	%٢٦.٥
	مدير مالي	٤	%٤.١
	مراجع داخلي	١	%١.٠

	مراجع خارجي	٣	%٣.١
	موظف اداري	٢١	%٢١.٤
	أخرى	١٤	%١٤.٣
	المجموع	٩٨	%١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣١	%٣١.٦
	من ٥-١٠ سنة	٤٣	%٤٣.٩
	من١٠-١٥ سنة	١١	%١١.٢
	من ١٥ سنة -٢٠ سنة	٥	%٥.١
	٢٠ سنه فأكثر	٨	%٨.٢
	الإجمالي	٩٨	%100.0

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (١):

- أن افراد عينة الدراسة مؤهلين علمياً وان الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق يشكلون نسبة ٨٥.٧% بعد استبعاد الدبلوم وأخرى مما يشير ذلك لتأهيلهم والمامهم بمصطلحات الدراسة.
- أن افراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي ذو علاقة بأداء الشركة ومراجعته.
- أن افراد عينة الدراسة لديهم خبرة عالية حيث بلغت نسبة الذين تفوق خبرتهم ٥ سنوات ٦٩.٤% وينعكس ذلك ايجاباً على الدراسة.

ثانياً:الأساليب الإحصائية:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss)، فقد تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وتم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في التابعة.

ثالثاً، الصدق والثبات لأداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (5) محكمين وتم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها. كما تم قياس ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ كما في الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم(٢): الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة

المحور		معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	البُعد الأول	٠.٨٥	٠.٩٢	٠.٩٦
	البُعد الثاني	٠.٨٩	٠.٩٤	٠.٩٧
	البُعد الثالث	٠.٧٩	٠.٩٣	٠.٩٤
	البُعد الرابع	٠.٦٠	٠.٧٨	٠.٨٧
	البُعد الخامس	٠.٨٠	٠.٨٩	٠.٩٤
الثاني		٠.٨١	٠.٨٧	٠.٩٢
الاستبيان كاملاً		٠.٧٩	٠.٨٨	٠.٩٣

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول ككل بلغ ٠.٨٨

رابعاً، الإحصاء الوصفيى لبيانات الدراسة:

تم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة ، حيث تم إعطاء الدرجة (٥) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (٤) كوزن لكل إجابة "أوافق "، والدرجة (٣) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (٢) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (١) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ".

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبُعد المالي في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان.

جدول (٣): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
١	يتم توفير الموارد المالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة .	٤	أوافق
٢	يتم متابعة الموقف المالي من خلال قياس الأداء الفعلي بما هو مخطط بالموازنة التقديرية .	٤	أوافق
٣	يتم توفير الموارد المالية الكافية بناءً علي حجم الخدمات المقدمة للعملاء .	٤	أوافق
٤	يتم توفير في الموارد المالية وفق الخطة الموضوعة .	٤	أوافق
٥	تقوم المؤسسة بترشيد الصرف الاداري وفق ما هو مخطط .	٤	أوافق
٦	تهتم إدارة المؤسسة بترشيد الصرف الاداري وفق ما هو مخطط ومجاز بالموازنة التقديرية.	٤	أوافق
	جميع العبارات	٤	أوافق

يتبين من الجدول رقم (٣) أنه بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد العملاء في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان.

جدول رقم (٤): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
١	يوجد بالمؤسسة صندوق لمقترحات وشكاوي العملاء.	5	أوافق بشدة
٢	تواكب المؤسسة التغيرات المستمرة في مجال تقديم الخدمة .	5	أوافق بشدة
٣	يتم توثيق المعلومات الخاصة بالعملاء ضمانا للوفاء باحتياجاتهم .	4	أوافق
٤	تتبني المؤسسة اي تغيير مطلوب في رغبات العملاء .	4	أوافق
٥	الخدمات المقدمة للعملاء تضمن استقطاب عملاء جدد .	4	أوافق
٦	تقوم المؤسسة ببناء حوارات مع العملاء بشفافية لتطوير خدمتها .	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

يتبين من الجدول رقم (٤) أنه بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد العمليات الداخلية في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان.

جدول (٥): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
١	يتم اشتراك جميع العاملين في تحقيق الاهداف المرسومة .	٤	أوافق
٢	يتم تطوير الوسائل اللازمة لتقديم الخدمة .	4	أوافق
٣	تتصف الإدارة في المؤسسة بابتكار خدمات طبية جديدة .	4	أوافق
٤	يتم تصميم الاجراءات بما يتلاءم مع جودة الخدمة .	4	أوافق
٥	يتم تقديم الخدمات الطبية بجودة عالية .	4	أوافق
٦	تهتم المؤسسة بتوفير بيئة عمل صحية للعاملين .	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

يتبين من الجدول رقم (٥) أنه بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد النمو والتطوير في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان.

جدول (٦): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
١	تقدم المؤسسة برامج تدريبية كافية لتطوير قدرات الموظفين وفق احتياجاتها الاسترتيجية .	٤	أوافق
٢	تهتم المؤسسة بالكفاءة المهنية العالية مقارنة بالمؤسسات المثلية .	4	أوافق
٣	تقدم المؤسسة نظام أجور وحوافز فعال مما يؤدي الي تقليل معدل دوران العمالة المحورية .	4	أوافق
٤	تتهم المؤسسة بتحسين معدل الرضاء العام للعاملين بصورة مستمرة .	4	أوافق
٥	يساهم العائد من التدريب في زيادة جودة الخدمات .	4	أوافق
٦	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الفرص التدريبية وفق ما هو مخطط لها بالموازنة السنوية .	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

يتبين من الجدول رقم (٦) أنه بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين عن ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد المسئولية الاجتماعية في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية العالمية– السودان

جدول (٧): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الخامسة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
١	تهتم المؤسسة بالمساهمة في إنشاء مشروعات الخدمات الطبية .	٤	أوافق
٢	تهتم المؤسسة بتوصيل الخدمات الطبية للمناطق الاكثر حوجة .	٥	أوافق بشدة
٣	تقدم مكاتب الباحث الاجتماعي بالمؤسسة الدعم اللازم للشرائح الضعيفة بالمجتمع .	٥	أوافق بشدة
٤	تهتم المؤسسة بمراكز بالبحوث العلمية .	4	أوافق
٥	تقدم المؤسسة الدعم اللازم للمشاريع الطبية المختلفة بالبلاد من خلال المخيمات العلاجية .	٥	أوافق بشدة
٦	تتيح المؤسسة فرص الدراسات التطبيقية للطلاب وتقديم الدعم اللازم لهم.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

يتبين من الجدول رقم (٧) أنه بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الخامسة.

خامساً، اختبار فرضيات الدراسة:

تحليل الانحدار الخطي المتعدد: حيث يتم اختبار فرضيات البحث من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد والذي يستخدم عند دراسة العلاقة بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة، بغرض التنبؤ بالقيم المتوسطة للمتغير التابع بمعلومية المتغيرات المستقلة (إسماعيل، ٢٠١٦، ص١٧) حيث توجد ٥ متغيرات مستقلة هي (البُعد المالي، بُعد العملاء، بُعد العمليات الداخلية، بُعد النمو والتطوير، وبُعد المسئولية الاجتماعية). ومتغير تابع هو جودة أداء الأداء المهني لمكاتب المراجعة. حيث يتم تطبيق لمعادلة التالية، (عبد الرحمن،٢٠١٣، ص ٢١٦):

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \epsilon$$

حيث أن:

Y	تقويم الأداء المالي
X_1	البُعد المالي
X_2	بُعد العملاء
X_3	بُعد العمليات الداخلية
X_4	بُعد النمو والتطوير
X_5	بُعد المسئولية الاجتماعية
ϵ	الخطأ

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.059	5.667	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.386	10.544	0.000	معنوية
$\hat{B}_2$	0.236	6.884	0.000	معنوية
$\hat{B}_3$	0.223	5.398	0.000	معنوية
$\hat{B}_4$	0.323	7.106	0.000	معنوية
$\hat{B}_5$	0.240	5.041	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٧٥			
معامل التحديد (R^2)	٠.٥٦			
اختيار (F)	٣٩.٢٩٧	النموذج معنوي		
النموذج	$\hat{y} = 1.059 + 0.386x_1 + 0.236x_2 + 0.223x_3 0.323x_4 + 0.240x_5$			

يتضح من جدول رقم (٨) ما يلي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود أثر ايجابي بين تقويم الأداء المالي في المؤسسات و بُعد البُعد المالي وبُعد العملاء وبُعد العمليات الداخلية وبُعد التعلم والنمو البُعد الاجتماعي ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.75).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٥٦)، هذه القيمة تدل على ان بُعد البُعد المالي و بُعد بُعد العملاء و بُعد بُعد العمليات الداخلية و بُعد بُعد التعلم والنمو و بُعد البُعد الاجتماعي كمتغيرات مستقلة مجتمعة تساهم (٥٦%) في تقويم الأداء المالي في المؤسسات (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (٣٩.٢٩٧) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠).
- من النتائج أعلاه نجد أن جميع معاملات الانحدار **(B)** معنوية بُعد البُعد المالي ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (١٠.٥٤) وهي عند مستوى أقل (٠.٠٠٠)، بُعد بُعد العملاء بلغت قيمة (t) المحسوبة (٦.٨٨) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠٠)، و بُعد بُعد العمليات الداخلية بلغت قيمة (t) المحسوبة (٥.٣٩) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠٠)، و بُعد بُعد النمو والتعليم بلغت قيمة (t) المحسوبة (٧.١١) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠٠)، بُعد الاجتماعي بلغت قيمة (t) المحسوبة (٥.٠٤) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠٠) . وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (بُعد البُعد المالي و بُعد بُعد العملاء و بُعد بُعد العمليات الداخلية و بُعد بُعد النمو والتعليم و بُعد البُعد الاجتماعي) على المتغير التابع (تقويم الأداء المالي في المؤسسات).

تقييم النموذج:

للتأكد من انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لأخطاء كما في الجدول التالي:

جدول (٩): اختبار الارتباط الذاتي و التدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin–Watson
(x1)	٠.٤٤٧	٢.٢٣٦	٠.٧٨٦	٠.٧٨٨	٠.٩٩٧	٢.١٠٠
(x2)	٠.٣١٧	٣.١٥٣	٠.٢٠٨		٠.٢٦٣	
(x3)	٠.٥١٤	١.٩٤٤	١.٢٩١		١.٦٣٨	
(x4)	٠.٦٧١	١.٤٩١	١.١٠٠		١.٣٩٥	
(x5)	٠.٤٤٧	٢.٢٣٦	٠.٦٣٤		٠.٨٠٤	

- اختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation): تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية n=98 وp=5 فان إحصائية DW=2.100 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.
- اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi–collinearity): للتحقق من مشكلة التداخل الخطيبين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (Variance Inflation Factor/ VIF) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من ١٠ وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution): للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (٢و٢–) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

المحور الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

الفرض الاساسي قد تم اثباته ، وذلك بوجود أثر ايجابي لاستخدام مؤسسة البصر الخيرية العالمية لبُعد (البُعد المالي ، بُعد العملاء ، بُعد العمليات الداخلية ، بُعد النمو والتطوير ، البُعد الاجتماعي) كمتغير مستقل في تقويم الأداء المالي في المؤسسة كمتغير تابع حيث أكدت الدراسة :

١. وجود أثر ايجابي للتطوير والتدريب المستمر للعاملين في تقويم الأداء المالي لمؤسسة البصر الخيرية العالمية .
٢. أن توفير الموارد المالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة يساعد في تقويم الأداء المالي المؤسسة.
٣. أن وجود صندوق بالمؤسسة لمقترحات وشكاوي العملاء يؤدي الى تقويم الأداء المالي بالمؤسسة.
٤. أن تصميم الاجراءات بما يتلاءم مع جودة الخدمة يؤدي الى تقويم الأداء المالي بالمؤسسة.
٥. أن اهتمام المؤسسة بتوصيل الخدمات الطبية للمناطق الاكثر حوجة يؤدي الى تقويم الأداء المالي بالمؤسسة.

وبذلك تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج اغلب الدراسات السابقة التي أكدت على دور بطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء المؤسسات ومدي اهتمام المؤسسات بأبعادها كدراسة (الحسن،٢٠١٤م) اكدت اهتمام المؤسسات السودانية بأبعاد بطاقة الأداء المتوازن، ودراسة، (عبد الرحيم ومنصور،٢٠١٥م)، حيث التي اكدت اعتماد الصندوق القومي للمعاشات كجهة خدمية على بطاقة الأداء المتوازن وتأثيرها في الأداء.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل لها يوصي الباحثان بالتوصيات الآتية:

١. ضرورة تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمؤسسة واعتبارها اداة فاعلة لتنفيذ الاستراتيجية.

٢. الاهتمام بتحصيل المساهمات من المرضى لنسبة تصل إلى ١٠٠% للاستفادة منها في سداد التزامات المؤسسة والإيفاء باحتياجات التطوير والمواكبة .

٣. العمل على استمرارية المؤسسة في تحسين عملياتها الداخلية من خلال تفعيل برامج تقنية المعلومات للعمل الفني بهدف تحقيق السرعة في تقديم الخدمات وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمرضى الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي زيادة معدلات الرضاء لدي المرضى.

٤. العمل على استمرارية إدارة المؤسسة في تطوير قدرات العاملين وتشجيع نظم الابتكار والتعلم من خلال إقامة الدورات التدريبة في مختلف تخصصاتهم وخاصة في مجال بطاقة الأداء المتوازن وخصوصاً في المستويات الدنيا بما ينعكس إيجاباً علي تحسين الأداء .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. احمد، محمود جلال، الكسار، طلال،(٢٠٠٩م) ، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع ، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

٢. إسماعيل، محمد عبد الرحمن. (٢٠١٦). "تحليل الانحدار الخطي. الرياض". معهد الإدارة العامة.

٣. الحسن ، عمر السر ، ٢٠١٤م ، مدى فعالية أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في المصارف التجارية السودانية ، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر جامعة النيلين ، الخرطوم.

٤. السكارنة، بلال خلف (٢٠١٠)، التخطيط الاستراتيجي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع).

٥. العبيدي ، على قاسم حسن ، وآخرون (2010)م ، أثر عملية خفض كلفة المزيج التسويقي في تقويم أداء منظمات الأعمال ، مجلة بابل للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء، بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٨ (٢):٤٠٧-٤٣٩.

٦. العريني، بهاء الدين احمد، وإدغيش، احمد ابراهيم، (٢٠١٦م)، مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة،٢٤ (٣): ٢١-٤٦.

٧. العمري ، هاني عبد الرحمن ،(٢٠٠٩م) ، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١-٤ نوفمبر.

٨. الغالبي، مجيد محسن(2003م) ، استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة، ، جامعة الكوفة ، بغداد كلية الادارة والاقتصاد.

٩. الغبان، ثائر صبري ،حسين، نادية شاكر،2009م، التكامل بين تقنيتي بطاقة العلامات المتوازنة والمقارنة المرجعية لأغراض تقويم الأداء الاستراتيجي في الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٢٢): ٥-٢٦.

١٠. المليجى، أماني محمد أحمد السيد. (٢٠١١). قياس الأداء المتوازن وأثره على المحاسبة والمراجعة في القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان.

١١. الناطور، جهاد ربحي عبد القادر، (2005م) ، أثر تطبيق معايير بطاقة الأداء المتوازن على القرار الاستثماري في الشركات الصناعية الاردنية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم المحاسبة ، جامعة آل البيت ، عمان ، كلية ادارة المال والاعمال .

١٢. بلاسكة ، صالح ،(2012م) ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير إدارة استراتيجية غير منشور ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

١٣. جودة، محفوظ أحمد ،(٢٠٠٨م) ، تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الالمنيوم الاردنية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، ١١(٢):٢٧٣-٢٩٣.

١٤.دودين ، أحمد يوسف ،(٢٠١٢م)، درجة ممارسة بطاقة الأداء المتوازنة بوصفها أداة للتخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، جامعة الزرقاء ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،١٢(١): ١٣٤-١٥٢

١٥.زويلف إنعام محسن حسن ، نور ، عبد الناصر ، 2005م ، اهمية ومدى استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الاداء ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،جامعة عمان ، الاردن ، المجلد الاول ، العدد الثاني .

١٦.سعد عبد الرحمن (1998م): القياس النفسي –النظرية والتطبيق–، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣.

١٧.شعبان ، عبد المجيد الطيب ،(٢٠١٣م)، تقييم الأداء من منظور استراتيجي ،المجلة الجامعة بكلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، ١٥(١): ١٨٩-٢٠٤

١٨.عبد الرحيم، معتصم فضل ومنصور، فتح الرحمن الحسن. (٢٠١٥). "بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات". بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: ١٦(٢): ٥٧-٧٧.

١٩.عبد الرحمن، طارق عطية، (٢٠١٣). "دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية". الرياض: معهد الإدارة العامة.

٢٠.عبدالدائم ، عبد الله (1984م): التربية التجريبية والبحث التربوي ، بيروت ، دار العلم للملايين، ط٢.

٢١.عبد اللطيف، عبد اللطيف، وتركمان، حنان. (٢٠٠٦). "بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. كلية الاقتصاد: ٢٨(١): ١٤١-١٥٦.

٢٢.محاد ، عريوة ،(2011م) ، دور بطاقة الاداء المتوازن في قياس وتقييم الاداء المستدام بالمؤسسة المتوسطة للصناعة الغذائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم ادارة الاعمال للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير.

٢٣.مظهر، محمد محمد أحمد، (٢٠١١م) ، مراجعة وقياس وتقويم الأداء المتوازن في منظمات الأعمال وتأثير ذلك على نظرية المراجعة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم ، كلية إدارة الأعمال.

٢٤.يحياوي، نعيمة (٢٠٠٩م)، بطاقة القياس المتوازن وأداء وفعالية المنظمة، الملتقي العلمي الدولي، أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستخدمة، وزارة التعليم والبحث العلمي جامعة محمد بوضياف بالمسلة، الجمهورية الجزائرية.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] R.S Kaplan , and Atkinson, Anthony. (2001). “Management Accounting”. Brd Edition, Prentice Hall: New Jersey.

[2] R. Kaplan , & D.Norton(1992), The Balanced Scorecard– Measures that Drive Performance, (Harvard Business Review, 70(1).

[3] Abe Taiji(2006) , The Role of the Balanced Scorecard for Improvement of Management Systems in Japanese Companies, Unpublished Master thesis, Massachusetts Institute of Technology, Japan.

[4] J. M. Geert Braam and Edwin J. Nijssen (2004), Performance effects of using The Balanced Scorecard : a note On the Dutch Experience, Elsevier , Long Range Planning37.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 1 - 15
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Effect of Using Balanced Scorecard in Amendment of the Financial Performance Evaluation of non-Profit Organizations (A Study Case of Al-Basar International Foundation- Sudan)

Omar Alsir Hassan Mohammed
Institute of Public Administration - Kingdom of Saudi Arabia
d.omersir84@gmail.com

Logman Maroof Fadel Mohammed
Director of the General Directorate of Financial Resources Al-Basr International Charity Foundation
Sudan

Abstract:

The problem of the study lies in the insufficiency that found in the performance amendment methods and the traditional control which have become unsuitable for facing changes in the modern business environment,,,, Eventually, the question of the study can be formulated as follows: Does the use of the standards dimensions of the Balanced Scorecard affect the Financial Performance Evaluation in Al-Basar International Foundation – Sudan ? The study found that the basic assumption has been achieved, and that is for the presence of a strong extrusive correlation between the use of Al-Basar International Foundation for the Balanced Scorecard through (financial dimension, customers dimension, internal processes dimension, growth and education dimension and the social dimension) as an independent variables, and the Financial Performance Evaluation of the Foundation as a dependent variable . The study recommended that Al-Basar International Foundation must concerns on the application of the Balanced Scorecard in the Foundation, and regard it as an effective tool to implement the strategy, and to concern on non-financial dimensions, it must concerns on the quality of services in order to attract new customers, maintain old customers, also the Foundation must care for the complaints of customer, and manage it in a timely manner, improve the internal processes, rehabilitate and training of cadres and emphasize the importance of the Foundation role in the social responsibility.

Keywords: the balance scorecard (BSC), Financial Performance Evaluation, Non-profit organizations .

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 16 - 32
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

دور أنظمة المعلومات حول المياه في استدامة وتعزيز حوكمة الموارد المائية في الجزائر

أحمد تي

تسيير المنظمات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
Teiahmed39@gmail.com

محسن زوبيدة

دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Zoubidamo@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أنظمة المعلومات حول المياه في استدامة وتعزيز حوكمة الموارد المائية في الجزائر. قدمت الورقة أن أزمة المياه هي أزمة حوكمة وبالتالي ضرورة التوجه نحو الحوكمة المائية من خلال تجسيد مبادئ الحوكمة المائية والتي من بينها: الكفاءة، والاستدامة الاقتصادية والبيئية، والاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة والجمهور. استعرضت الدراسة الإطار النظري والتطبيقي لأنظمة المعلومات حول المياه وأثرها في إرساء الحوكمة المائية، من خلال بيان لمفهوم وأهداف وموارد المعلومات لتسيير المياه. وأخيرا أبرزت الدراسة واقع أنظمة المعلومات حول المياه في الجزائر ودورها في التسيير المستدام للمياه، وذلك بالتطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي لأنظمة المعلومات حول المياه في الجزائر، وأهم مكونات النظام المتكامل لتسيير المعلومات حول الماء في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أنظمة المعلومات حول المياه، التنمية المستدامة، الحوكمة المائية، التشاركية، البيانات والمعلومات.

المقدمة:

تعتبر المعارف أحد المقومات الرئيسية للاقتصاد الحديث، فإنتاجها وتوزيعها من الشروط الضرورية لتراكمها، ومن وسائل نشرها وإتاحتها نجد الاتصال والمعلومات، هذه الأخيرة أصبحت حاليا جزءا لا يتجزأ من الإدارة وموردا أساسيا يدعم عملية التسيير ويساعد على اتخاذ القرارات لتحسين جودة الأداء وتبادل الخبرات.

والبيانات المتعلقة بالبيئة والتي منها البيانات حول المياه كانت منذ أكثر من عشرين سنة تنتج عند الحاجة إليها وعلى المستوى الوطني أي أنها غير متوفرة بشكل دوري، وغالبا ما تكون مجزأة ومبعثرة في أماكن متعددة، وغير متجانسة وغير كاملة ونادرا ما تكون ملائمة لاتخاذ القرارات، إضافة إلى أن إنتاجها يتم بواسطة عدد كبير من المؤسسات العامة والخاصة ذات القدرات المحدودة فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لذلك من: معدات أو أنظمة التوثيق، أو برامج توجيهية من أجل: تجميع، تخزين، معالجة، تعميم، استنتاج، رسملة، تبادل، نشر والاستفادة من البيانات التي بحوزتها أو تلك التي من مصادر أخرى.

لذا يعتبر وضع قاعدة معلومات لموارد المياه تتعرض لتواجد كميات كل من المياه السطحية والجوفية ونوعيتها في الزمان والمكان وكذلك التقديرات المفترضة الخاصة بالاستهلاك والاحتياجات المائية للتنمية شرط مسبق للتسيير المستديم لموارد الماء وأداة لتحقيق الحوكمة المائية.

إن نظام المعلومات حول المياه يتيح فرصة الحصول على المعلومات حول حالة المياه والأنظمة الايكولوجية، وكذا حول تطور مستعملي المياه ومستويات التلوث، ويضمن إتاحتها ويستجيب لمتطلبات كل المستعملين ويعكس ضرورة مشاركتهم، واحتياجاتهم المستقبلية ويوفر العدالة والشفافية، فهو أساس التسيير المستديم للمياه والمؤدي إلى تحقيق حوكمة المياه لأنه يرتكز على معرفة حجم موارد المياه المتاحة، استعمالاتها، ومختلف الاحتياجات، فجمع وتفسير البيانات وتحليل النتائج ضروري لبرمجة وتخطيط الأنشطة المراد إنجازها، طرق تنفيذها، وتقييم آثارها.

بناء على ما سبق يمكن بيان إشكالية الدارسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم أنظمة المعلومات حول المياه في استدامة وتعزيز حوكمة الموارد المائية في الجزائر؟.**

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال تحليلنا للمحاور الرئيسية التالية:

أولاً: ضرورة التوجه نحو الحوكمة المائية؛

ثانياً: الإطار النظري والتطبيقي لأنظمة المعلومات حول المياه؛

ثالثاً: واقع أنظمة المعلومات حول المياه في الجزائر.

أولاً: ضرورة التوجه نحو الحوكمة المائية.

إن أزمة المياه هي أزمة حوكمة، فجميع موارد المياه في أشد الحاجة إلى الإدارة الفعالة والمستدامة، ومع تزايد ندرة المياه، يجب أن تضمن الحوكمة حصول جميع القطاعات وجميع المستخدمين على حصص مائية عادلة وكافية ومستدامة، وأن تؤمن الاستخدام الكفء للمياه.

١. الحوكمة المائية: المفهوم، والأبعاد.

الحوكمة لا تنصرف إلى توجه منفرد أو إلى مفهوم مادة معينة، إنما هي مفهوم متشعب يشمل مختلف الميادين سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بل إنه اقتحم الميدان البيئي من خلال مفهوم حوكمة الموارد الاقتصادية التي تعد متغيرا هاما في نموذج التنمية على المستوى العالمي [١].

١-١ مفهوم الحوكمة المائية:

يعتبر مفهوم "**الحوكمة المائية**" من المفاهيم الحديثة، ولقد برز هذا المفهوم بداية من العقد الأخير من القرن العشرين، ولذا أصبح مفهوم الحوكمة المائية ذا أهمية كبيرة منذ تبنيه من قبل المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية سنة ٢٠٠٠ حيث تم الإجماع من خلال هذا المنتدى أن مشكلة المياه في العالم هي مشكلة إدارة وليست مشكلة ندرة فقط [٢]، كما تم التأكيد في هذا المنتدى عندما أقرت "الشراكة العالمية للمياه" على أن الأزمة المائية تتمثل أساسا في أزمة حوكمة [٣].

الحوكمة المائية : "عبارة عن مجموعة من النظم المتكاملة التي تتحكم وتؤثر في صنع القرارات الخاصة بتسيير وتطوير واستدامة الموارد المائية، وكذا باستدامة تحسين التزويد بخدمات المياه، يشارك في صنعها (الحوكمة المائية) جميع الأطراف (الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، .....)" [٤].

---

[١]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل**، ٢٠١٤، ص٧٨، تاريخ الإطلاع: (٢٠١٧/٠٧/٢٢):
http://www. arabstates.undp.org/Arab_Water/AWR_Water_Brief_Ar.pdf .

[٢]. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان**، الفصل الثاني، ٢٠١٠، ص٣٢، نقلا عن الموقع: (تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٧/١٨): eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf.

[٣] . زوبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، **الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد٠٥، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، ، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٠٧.

[4] . Peter Rogers, Alan W Hall, **Effective Water Governance,** February, 2003. P16: http://www.water governance.org.pdf. page consulte le: (05/08/2017) .

كما يعتبر مفهوم "**الحوكمة المائية**" بطبيعته عملية سياسية، يؤدي ذلك إلى ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مختلف المصالح والجهات المتنافسة الموكلة إليها خدمة التزويد بالمياه، هذا التوازن حول من هو المخول بتأدية الخدمات وكيفية تقديم الخدمات، ومن الذي يدفع ثمن هذه الخدمات وكذا حول أهم القرارات المؤدية إلى ضرورة استدامة الموارد المائية، خاصة في المناطق التي يندر فيها الماء، وبالتالي فإن أنظمة الحوكمة المائية تمثل حقائق وانعكاس للواقع السياسي والثقافي للبلد على كافة المستويات بداية من المستوى الوطني والجهوي المحلي، حتى يكون لها انعكاس حقيقي. وبهذا فهي تشاركية بين مختلف جميع الأطراف: الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ في عملية استدامة وتطوير استراتيجيات تدبير وتسيير المياه.

إن من أهم التعريفات المقدمة لمفهوم " **الحوكمة المائية** " حسب الشراكة العالمية للمياه هو تعريف "بيتر روجرز" والذي يعرفها على أنها: مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية المؤدية لتطوير وتنمية وإدارة الموارد المائية، وتحسين تقديم الخدمات المائية على جميع مختلف المستويات المجتمعية [٥].

شكل رقم ٠١: القضايا الرئيسية للحوكمة المائية.

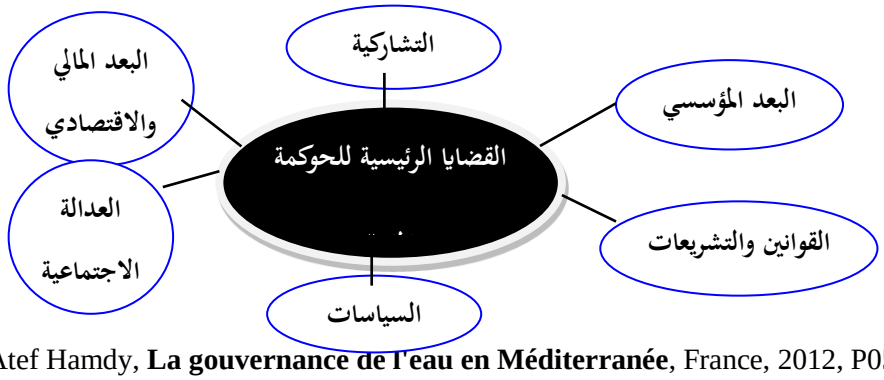

Source: Atef Hamdy, **La gouvernance de l'eau en Méditerranée**, France, 2012, P05: http://www.iemed.org/observatori-fr/arees.../hamdy_fr.pdf. Page consultée le: (٠٥/٠٦/٢٠١٧).

من هنا نجد "حوكمة المياه" تتمركز أو تتمحور حول سبل اقتسام السلطة بين المعنيين بالشأن المائي في صناعة القرار المرتبطة بتطوير وتعبئة وتوزيع الموارد المائية، والمحافظة عليها بهدف تحقيق الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية في توزيعها وتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها. يعنى موضوع الحوكمة المائية بالطريقة التي تتخذ بها عملية صنع مختلف القرارات حول إدارة المياه: من حيث الكيفية التي يتم بها تقديم خدمات المياه، والجهة المخول لها تقديم خدمات المياه (القطاع العام والخاص)، والظروف المحيطة بعملية التزويد، وأيضا الممارسة للمسؤوليات في مجال المياه.

١-٢ أبعاد الحوكمة المائية الفعالة:

تزداد فاعلية حوكمة المياه وأهميتها باعتبارها أداة فعالة للوصول إلى تجسيد متطلبات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. فالمعلوم أن هناك رابطة تبادلية قوية بين نقص المياه وخدماتها من جهة، وانتشار ظاهرة الفقر في كثير من المجتمعات النامية وأن ندرة المياه ليست في نقص الإمدادات أو التمويل، ولكنها نتيجة سوء الإدارة، ومن ثم فإن نجاح الحوكمة يعد المقياس للقدرة على مواجهة التحديات المتمثلة في الأبعاد الأربعة التالية وهي [٦]:

- **البعد الاجتماعي:** يؤكد هذا البعد أهمية إرساء الاستخدام العادل لموارد المياه لكافة المستخدمين خاصة في ظل محدودية المياه.
- **البعد الاقتصادي:** يعزز هذا المبدأ ضرورة الاستخدام الأمثل والمستدام للمياه كمدخل لتحقيق النمو الاقتصادي.
- **البعد السياسي:** يشير إلى ضمان وصول المياه وخدماتها للمنتفعين على مستوى متساو.
- **البعد البيئي:** الذي يؤكد دوماً تعزيز استدامة الموارد المائية وسلامة الأنظمة البيئية.

---

[٥] . زوبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.107.

[٦] . زين الدين بروش، جابر دهيمي، **آثار تطبيق إدارة الطلب على المياه في تفعيل حوكمة المياه: دراسة حالة الجزائر**، مداخلة في ملتقى حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، يومي٠٧-٠٨ ماي ٢٠١٣، ص١٣.

من ضمن العناصر الرئيسية للحوكمة الرشيدة: الشفافية، والمساءلة، والمقاربات القائمة على المشاركة، والإنصاف بين الجنسين، وتوفير المعلومات. ولا بد من التفاعل بين المجتمع المدني والقطاعين الخاص والعام لضمان التطور في إصلاح وتنفيذ نظم حوكمة المياه التي تخصص حصص المياه، كما أن الحوكمة الفعالة للمياه ترتكز على خمسة أسس: الكفاءة، والاستدامة البيئية والاقتصادية، والاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة والرأي العام، والتمسك بالمثل والقيم الأخلاقية. كما أن الانفتاح، والشفافية، والنهج التشاركي، وإشراك أصحاب المصلحة ستؤدي إلى رسم سياسات قابلة للتطبيق.[٧]

من معايير النجاح الرئيسية تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا يمكن الوصول إلى الاستدامة الاجتماعية بدون تحقيق المساواة والعدالة؛ ولذلك، يجب صياغة سياسة المشاركة الفعالة والجادة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع مستويات الحوكمة. ويتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية تقدير فوائد سياسات حوكمة المياه وكلفتها، أما أبعاد الاستدامة الأخرى فتضم المستويات المؤسسية والمالية والنظمية. وينبغي أن تضع الاستدامة البيئية في الاعتبار الحاجة المستمرة لتوافر المياه أولا وأخيرا.

٢. الاتجاهات المختلفة للحوكمة المائية:

تحتاج الحوكمة الرشيدة إلى الظروف المناسبة والبيئة المواتية، وينبغي أن يضم السياق الداعم عملية جماعية لاتخاذ القرارات، ومؤسسات فعالة، وسياسات مناسبة، وأطرا قانونية وسياسية.

٢-١ اللامركزية والمشاركة: إن من أهم أسس الحوكمة المائية هو عملية التشاركية، ولذا أصبح هناك إدراك متنامي من قبل العديد من البلدان بأن حوكمة المياه والخدمات المائية تعمل بفعالية أكثر ضمن بُنى اجتماعية منفتحة تمكن من مشاركة أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة ويكون لوسائل الإعلام أيضا دور مهم في ذلك لدعم الحكومة والتأثير فيها، وهذا ما أكدته الشراكة العالمية للمياه في كتابها الصادر عن الحوكمة المائية بطرح أسلوبا للحوكمة المائية يتضمن وظائف وقرارات يتم التشارك فيها عبر مجموعة واسعة من البنى المتطورة.

إن اللامركزية في إدارة المياه يعتبر أيضا من أسس الحوكمة المائية، إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية ضمان نجاح اللامركزية في تحسين حقيقي للحوكمة المائية المحلية. والشيء الآخر والذي لا يقل عن هذا التحدي المتمثل في ضمان شمولية العملية التشاركية لمختلف الأطراف بشكل حقيقي وفعال وعدم استبعاد أي جهة أو طرف، وجعل العملية التشاركية لها تأثير حقيق وفعلي في عملية صناعة مختلف القرارات [٨].

تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمراً مركزياً لتعزيز الحوكمة الرشيدة حيث يخلق ذلك مناخا من المساءلة والشفافية، وتمثل مشاركة أصحاب المصلحة (جانب الطلب) من الحوكمة الرشيدة، كما أن هنالك أهمية كبيرة لتحسين ظروف المشاركة ليس فقط لتضمين حاجات وآراء وقيم هؤلاء المشاركين المتأثرين من الإصلاحات، بل أيضاً للتأكيد على أن آثار النماذج التنموية الجديدة مقبولة من قبل المجتمعات. ويتضمن إشراك أصحاب المصلحة عدة جوانب، منها المساهمة في تخطيط وتصميم وتنفيذ وعمل وصيانة البنية التحتية المائية، وفي تحديد وإدارة التعريفة والإشراف على التنفيذ وضبط الجودة[٩]، ويعتبر وصول الناس إلى المعلومات ذات الصلة بقضايا المياه شرطاً مسبقاً أساسيا للمشاركة الناجحة.

٢-٢ الشفافية والفساد: يعتبر الفساد من أهم المؤشرات الدالة على عيوب وضعف الحوكمة المائية في الدول سواء في القطاعين العام والخاص، ولذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المائية والذي يؤدي في الأخير إلى انعدام التشاركية والشفافية.

في دراسة حديثة من أجل تجسيد أسس ومبادئ الحوكمة المائية، وتعزيز التقدم المحرز في تحسين حوكمة المياه حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) خمس فجوات تشريعية وتنموية يجب مواجهتها، وهي [١٠]:

---

[٧] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

[٨]. محسن زوبيدة، تي أحمد، **حوكمة قطاع الموارد المائية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠١٣، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ١٣.

[٩] . Peter Rogers, Alan W Hall, Effective Water Governance, op.cit, P20 .

[١٠] . باتريك موریاتي، حازم فهمي وآخرون، **منهجية إمبارو ز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات**، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، الأردن، أوت ٢٠٠٧، ص19.

- فجوة التمويل بهدف تغطية مختلف التكاليف والأعباء المالية الموجهة لإنشاء الهيئات التشريعية وضمان استدامتها.
- فجوة القدرات من أجل تحسين والرفع من مختلف الخبرات التقنية وتطوير الكفاءات لكافة الكوادر البشرية.
- فجوة السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى استقلالية الهيئات التشريعية عن السلطة التنفيذية.
- فجوة المعلومات بهدف تقليص عدم التجانس في نظم المعلومات بين المنظم والمشغل والمستخدم.
- فجوة التشاركية وهذا بهدف ضمان مشاركة حقيقية للمواطنين في عمل الهيئات التشريعية.

٢-٣ إصلاح القطاع العام: يعتبر مدى التقدم في المساءلة في القطاع العام أمرا مهما بشكل خاص من أجل النجاح في تطبيق أجندة إصلاح الحوكمة في المنطقة. لقد تم تطوير استراتيجيات وخطط وطنية لقطاع المياه منذ نهاية التسعينات في عدة دول في المنطقة، ومنها البحرين وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وليبيا والسعودية وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن[١١]. وتدمج السياسات الجديدة ما بين زيادة الإمدادات المائية وما بين إدارة الطلب.

٢-٤ المشاركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المياه: كان إدخال مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص تطوراً مهماً في تقديم الخدمات المائية في الدول العربية، ولكنه لم يستبدل توفير المياه من قبل القطاع العام كالوسيلة الأساسية في تزويد هذه الخدمات. لقد كان التأثير الأساسي لهذا النهج تحريك رأس المال الخاص لتزويد الخدمات في المراحل العليا مثل معالجة المياه والتحلية، مع وجود مدن قليلة فقط اختارت التحول نحو تزويد خدمات المياه للمستهلكين من قبل القطاع الخاص [١٢].

إن ما تتطلبه الحوكمة المائية في هذا الإطار هو جعل مفهوم الحوكمة المائية قضية ذات أولوية عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات المائية للدول والحكومات نظرا لأهميتها، وهذا لن يتأتى إلا بإيجاد مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية وجعلها مسألة ذات أولوية في برنامج حوكمة المياه، والهدف من ذلك هو إيجاد إطار تشريعي يضمن توازن حقيقي يؤدي إلى تحقيق التوافق بين مسؤولية القطاع العام ومصالح القطاع الخاص في إدارة المياه.

٣. معايير تقييم حوكمة المياه:

يجب أن يحدد نظام حوكمة المياه المؤشرات القوية لتوجيه عملية الإصلاح، ورصدها، وتقييمها، ويستطيع أصحاب المصلحة من خلال إتاحة المعلومات عن فعالية الإصلاحات، والمساهمة في تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة أن يساهموا في تحديد الأولويات وتعزيز استجابة المؤسسات والعمليات للاحتياجات المائية.

إن عملية تعيين دلائل ومؤشرات الحوكمة يكون في كثير من الأحيان من بين الأمور التي يصعب تحديدها، حيث تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم جهود الربط مابين مختلف الجهات أو مابين مختلف الفاعلين في عملية الحوكمة.

ومع ذلك، يجب تحسين مبادئ المساءلة والتكامل والشفافية بصورة كبيرة؛ إذ يفتقر قطاع المياه إلى التخطيط الاستراتيجي القانوني مع غياب قوانين المياه الشاملة وقد يساعد التقييم المنهجي لحوكمة المياه على رصد تطوراته.

ومن شأن تقييم حوكمة المياه أن يقدر حالة الموارد المائية، وفعالية سياسات المياه وخططها من خلال مؤشرات الأداء التي يمكن صياغتها لتقييم وقياس العناصر التالية [١٣]:

- التعديلات في التشريعات واللوائح.
- المنظمات والمؤسسات الجديدة المستدامة.
- فحص التجمعات المائية: تحليلات أثر الضغط .
- تحليلات استرداد الكُلفة بواسطة القطاع و/أو منطقة حوض النهر.
- الأهداف البيئية للأحواض النهرية.
- أحواض الأنهار، وخطط إدارة المياه الجوفية.
- الخطط الوطنية للمياه.
- السياسات الجديدة لتسعير المياه.
- إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرار.

---

[١١] . برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

[١٢]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

[١٣]. صفوت عبد الدايم، نانسي عودة، **حوكمة المياه**، تقرير جامعة الدول العربية – الفصل الحادي عشر، ٢٠١٢، ص ١٧٩.

- منتديات الحوار بين أصحاب المصلحة.
- التنسيق بين وكالات المياه.

ختاماً إن تجسيد مفهوم الحوكمة المائية يتطلب إيجاد عمل تكون فيه المسؤولية اتجاه إدارة المياه مسؤولية تضامنية تتطلب من جميع المستخدمين (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) العمل على سد مختلف فجوات الحوكمة المائية والناتجة عن ضعف الإدارة المائية، وبسبب عدم قدرة مختلف السياسات والتشريعات في الحد من المشاكل التي تعترض إدارة الموارد المائية. والهدف من ذلك هو إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات التنمية واستدامة الموارد المائية.

ثانياً: الإطار النظري والتطبيقي لأنظمة المعلومات حول المياه:

البيانات المتعلقة بالبيئة والتي منها البيانات حول المياه كانت منذ أكثر من عشرين سنة تنتج عند الحاجة إليها وعلى المستوى الوطني أي أنها غير متوفرة بشكل دوري، وغالبا ما تكون مجزأة ومبعثرة في أماكن متعددة، وغير متجانسة وغير كاملة ونادرا ما تكون ملائمة لاتخاذ القرارات، إضافة إلى أن إنتاجها يتم بواسطة عدد كبير من المؤسسات العامة والخاصة ذات القدرات المحدودة فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لذلك من [١٤]: معدات أو أنظمة التوثيق، أو برامج توجيهية من أجل : تجميع، تخزين، معالجة، تعميم، استنتاج، رسملة، تبادل، نشر والاستفادة من البيانات التي بحوزتها أو تلك التي من مصادر أخرى.

في حين أن التعامل مع قضايا المياه يتطلب وجود بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقا بها (جمع البيانات، نمذجتها وتحليلها) عن الموارد وحجمها والظروف المحيطة بها لترشيد القرارات في مجال تطوير المياه واستثماراتها. ونظرا لأن المجتمعات المعاصرة أصبحت "مجتمعات معلوماتية"، فإن تجميع، تنظيم، إتاحة واستعمال هذه المقادير الهائلة والمتنوعة من البيانات والمعلومات حول المياه أصبحا يشكل أمرا مهما. فانطلاقا من الحاجة لمعرفة حالة المياه والأوساط المائية واستخداماتها وآثارها، تعتبر من الأمور الواجب تعريفها، توفير معلومات عليها، مراقبتها، وتقييم السياسات العامة للمياه خاصة فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين التنظيمية، وفيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في القانون والحاجة في الحصول على معلومات حولها وتبادلها، كان لابد من طرح تساؤل رئيسي : كيف يتم تعريف، جمع، تخزين، ومعالجة كل هذه البيانات ونشر ها وإتاحتها، كما يجب أن تكون حديثة(تحديثها بشكل مستمر)، ذات مصداقية وقابلة للمقارنة على المستوى الوطني (موحدة الشكل)؟

١. مفهوم أنظمة المعلومات حول المياه:

يعتبر مصطلح نظام المعلومات لتسيير المياه حديث النشأة يعود لبداية التسعينات من القرن الماضي نتيجة رغبة وحاجة السلطات العمومية الفرنسية : محلية، جهوية، أو وطنية في توفير معلومات حول المياه والأوساط المائية ومستعمليها وقد تجسد بإنشاء شبكة وطنية للبيانات سنة ١٩٩٢، بهدف الوصول إلى تسيير متناسق، متجانس ومتكامل للبيانات المتعلقة بحالة المياه والأوساط المائية على شكل شبكة شراكة وتعاون بين مختلف المتعاملين في مجال المياه : إداريين، مؤسسات المياه، مديريات الماء، وكالات الماء، مؤسسات عمومية شركات، جمعيات، معاهد، واضعي الاتفاقية،...، لإيجاد مجال للتسيير التشاركي وانسياب المعلومات بين الهيئات المختصة بالمياه؛ وتحديد آليات تكامل أنظمة المعلومات المائية فيما بينها (وكالات، مديريات، مؤسسات المياه،...) [١٥]. الشبكة الوطنية للبيانات المائية عبارة عن آلية للعمل المشترك؛ جمعت أهم منتجي البيانات العامة حول الماء من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ (في فرنسا)[١٦]، لتسهيل عملية : تنظيم وتبادل هذه البيانات وإتاحتها لمن يحتاجها ويطلبها، أي تسهيل تداولها توفير المعلومات الضرورية الخاصة بإعداد المخططات التوجيهية الأولية لتهيئة وتسيير المياه.

أنظمة المعلومات حول المياه: تعرف أنظمة المعلومات على أنها: نظام يتكون من الأشخاص والأجهزة والبرمجيات، وسجلات البيانات العمليات اليدوية وغير اليدوية، القواعد والإجراءات المنظمة والديناميكية، تكفل تنفيذ ومعالجة البيانات والمعلومات حول المياه ومعالجتها

---

[١٤]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

[15] .Christian JOURDAN, Janik MICHON et Claire ROUSSL, Le système d'information sur l'eau : un dispositif fondamental de la politique de l'eau, LES Dossiers de l'Onema, N^{0}03, Mars 2009, p02, (12/02/2011), http//:www.onema.frIMGpdfDossierSIE

[١٦]. زوبيدة محسن، بن قرينة حمزة، **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد١٤، ٢٠١٤، ص١٢٤.

(تحويلها إلى معلومات) وحفظها وبثها وتوزيعها لإتاحتها لكل من يطلبها وبشفافية (بدون تحيز). هذه المعلومات قد تكون متاحة على الخط (على النت) من خلال شبكة الانترانت (Intranet) أو الانترنت (Internet) [١٧].

كما تعرف على أنها، البيئة التي تحتوي عددا من العناصر المنظمة والديناميكية والمتغيرة تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف: جمع البيانات حول الماء واستعمالاتها ومعالجتها آليا وحفظها لإنتاج وبث وإتاحة معلومات مفيدة لمن يحتاجها لتحسين صناعة القرارات وتحديد البدائل لتسيير المياه [١٨].

٢. أهداف أنظمة المعلومات حول المياه :

تهدف **أنظمة المعلومات حول المياه** إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي [١٩]:

١. ضمان التطبيق الفعلي للتشريعات البيئية حول الماء، من طرف الدولة على مختلف المستويات (المستوى الوطني وأيضا على مستوى الأحواض والبلديات).
٢. تقييم وتتبع ومعرفة حالة الماء والأوساط المائية واستعمالاتها (مختلف المستعملين) ومعرفة الضغوطات الممارسة عليها جراء مختلف الأنشطة البشرية والاقتصادية وأهم نتائجها (بالتعاون بين وكالات الأحواض والهيئات المحلية).
٣. تقييم فعالية ونجاعة السياسات العامة لتسيير وحماية وتهيئة المياه والأوساط المائية، خاصة تلك المتعلقة بنجاعة الخدمة العامة للمياه والتطهير، من طرف المسئولين على هذه السياسات.
٤. جمع البيانات حول المياه من المصادر الداخلية والخارجية وتنظيمها ومعالجتها، ومن ثم انسيابها ونشرها، وطرح مفهوم نوعية البيانات حول الماء من حيث المصداقية والحداثة، والدقة والملائمة.
٥. إدراك أهمية المعلومات في عملية اتخاذ القرارات حول الأمور البيئية، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة شرطة المياه، وتحديد البرامج، الإجراءات وسياسات التعمير وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالمياه.
٦. إن توفير بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل آني ودقيق لكل الأطراف مهما تباعدت أمكنتهم واختلفت اهتماماتهم يتطلب هذا إعلام كافة الأطراف المعنية بتسيير المياه (متخذي القرار، مجتمع مدني، فلاحين، صناعيين، جمعيات،...) حول قضايا المياه.
٧. توفير البيانات الضرورية للأنظمة الأخرى للمعلومات (الصحة، التشغيل، الكوارث الطبيعية، الإحصائيات العامة...).
٨. المساهمة بشكل خاص في : تكوين رأس مال من البيانات، وبرامج للبحث، والمعارف التي تتزايد أهميتها بسب التعقيد المتنامي في الأنشطة الاقتصادية والبشرية.

لبلوغ هذه الأهداف، يعمل نظام المعلومات حول المياه على تحديد نوعية المعارف الضرورية والأساسية، وأيضا للحصول على معلومات موضوعية، صحيحة، حديثة، ذات مصداقية، ناجعة وقابلة للمقارنة يجب تنظيم آليات جمع البيانات ومعالجتها؛ وهذا ما يؤدي إلى إتاحة المعارف للأطراف المعنية. وأمثلية نظام المعلومات للحوض الهيدروغرافي، تتمثل في إنشاء برنامج للمتابعة والرقابة، وآخر لتسيير وحماية المياه، وسائل لنشر وتوزيع المعلومات لتحقيق التسيير التشاركي [٢٠].

أولاً: برنامج للمتابعة والرقابة : ويتعلق بـ :

- رصد وتقييم حالة المياه والأوساط المائية.
- مراقبة مختلف الأنشطة المؤثرة على البيئة.
- إعلام السكان بالمخاطر الطبيعية الممكن التعرض لها.

ثانياً: نظام لتسيير وحماية المياه : ويتعلق بـ :

---

17. SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU, P03,Août 2010, (04/08/2017), http://www.eaufrance.frIMGpdfSNDE_Aout2010-2.pdf .
18. L'eau : les acteurs mobilisés, p01, (10/08/2017), http://www.eau-poitou- charentes.org _les_acteurs_eau.pdf.
19. Mahaman Bachir SALEY, LE SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU (S.I.E.), Centre Universitaire de Recherche et d'Application en Télédétection, ANNEE: 2011-2012, p11.
٢٠ . زوبيدة محسن، بن قرينة حمزة، نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

- توفير قواعد للبيانات حول النشاط المائي (هيدرولوجية، حول السكان، تطور الأنشطة الصناعية، المساحات المسقية، نوعية المياه، حالة شبكة توزيع المياه،..) تسهل الحصول على المعلومات المائية وإمكانية تحديثها والاحتفاظ بها بشكل دائم، كما يمكن المشاركة في تسييرها للمساهمة في عمليات التخطيط*.
- توحيد أساليب أخذ العينات، وجمعها وطرق تبادلها بين الأنظمة الأخرى للبيانات كي تتعاون وتتوافق وتتكامل فيما بينها وتوحيد مراجع البيانات**، ومبادئ تصميم بنوك البيانات***....
- إنشاء نظام معلومات جغرافي حول الماء، وإمكانية تحديثه للمساعدة في اتخاذ القرارات.
- مساعدة الدول على تسيير المياه بإعداد دراسات تحليلية مقارنة بين المناطق والجهات.
- تسهيل عمليتي التعرف والحصول على البيانات حول المياه في شكل أرقام.
- إعداد قواعد للبيانات قابلة للمقارنة وتسمح بإنتاج مؤشرات حول نوعية المياه.

ثالثاً: وسائل لنشر وتوزيع المعلومات: أي وصول المعلومات والمعارف إلى أبعد المستويات، من خلال :

- إتاحة ونشر المعلومات المائية للمواطنين من خلال ميزانيات، دوريات، منشورات، تقارير...؛ – توفير للدولة وهيئاتها ومختلف الأطراف المعلومات التي تحتاجها.
- تقييم السياسات العمومية، والمخططات، والبرامج المؤثرة على البيئة.

رابعاً: الوصول للتسيير التشاركي : إن الهدف من وراء الوصول للتسيير التشاركي هو مايلي [٢١]:

- نظام المعلومات للتسيير يهدف إلى توفير أداة متجانسة على المستوى الوطني للتسيير التشاركي في الخدمة العمومية للمياه؛
- يسمح بتجميع، تصنيف، مقارنة، نشر البيانات المائية واستخدامها من طرف كل أصناف المنتفعين بالمورد للمساهمة في المخططات التوجيهية لتهيئة وتسيير المياه.

من هنا فإن للبيانات أهمية قصوى تسيير المياه، كما أن دور نظام المعلومات للتسيير يعتبر عامل مهم في مؤسسات المياه ودوره الحيوي في تعزيز التواصل.

ثالثاً: واقع أنظمة المعلومات حول المياه في الجزائر:

يمثل نقص المعلومات في الجزائر من أهم التحديات للتوجه نحو تطوير ونمو مستدام للموارد المائية في الجزائر، ولهذا يتطلب إعداد نظام معلومات حول المياه وطني كأداة ضرورية للتسيير المتكامل للمياه؛ فمن جهة يوفر معلومات حول الماء (أهم المصادر، استعمالات، ضغوط ومصادر التلوث...) ومن جهة أخرى يشمل الجوانب التنظيمية، الجغرافية، والتقنية لتسيير المياه وذات أهمية للتسيير

---

*. **قواعد البيانات:** وحسب تعريف الجمعية الفرنسية للتقييس : "مجموعة من البيانات المترابطة حول موضوع معين والمنظمة حسب استعمالها من طرف البرامج الخاصة بالتطبيقات المختلفة وبطريقة تسهل التطور المستقبلي للبيانات والبرامج، لتأمين حاجات محددة من طلبات المستعملين". كما تعرف على أنها مجموعة من البيانات المخزنة في الحاسوب والمنظمة بشكل يلبي متطلبات المستخدم بطريقة سهلة وفعالة بواسطة نماذج تفسير معينة وقد تكون مرئية أو سمعية أو مكتوبة ويمكن إحداث عليها تغييرات أو تعديلها، ومن خلالها يتم تداول البيانات والمعلومات بين الأنشطة المختلفة للمنظمة، فهي جزء من نظام المعلومات.

. **مراجع البيانات: ونقصد بها هنا تنميط البيانات من ناحية الدقة في تسمية العنصر والشكل المتتبع في تخزينه في قاعدة البيانات، وأسلوب استرجاع البيانات من القاعدة وتعديلها أو تغييرها، والحد من مشكلة تعدد المستخدمين في استخدام تعاريف مختلفة لعناصر البيانات المشتركة بينهم.

*** . **بنوك البيانات :** وحسب تعريف الجمعية الفرنسية للتقييس : "عبارة عن بيانات أو معلومات متعلقة بميدان محدد من المعارف لتلبية احتياجات المستعملين"، فهي مخزن ثابت للبيانات الفعلية خلال فترة معينة، فهي تقدم الإجابات والحقائق والبيانات المستعملة مباشرة، وقواعد البيانات هي جزء من بنوك البيانات.

[٢١]. نظير الأنصاري، عودة الجيوسي، **تدبير الموارد المائية : منهاج ودليل تعليمي**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة–ايسيسكو، الرباط، المغرب، ١٩٩٩، ص١٠٨.

على المستوى المحلي. كما يساعد على إعطاء نظرة عامة على الوضع المحلي وفهم أهم التغيرات التي تحدث على المياه، وأيضا تقييم مدى الاستغلال الفعال والأمثل للموارد بالمنطقة [٢٢].

يهدف نظام المعلومات حول المياه في الجزائر إلى توفير المعلومات المائية حول: وضعية الموارد المائية، التزويد بالماء الشروب، السقي، التلوث ومعالجة المياه المستعملة، من أجل [٢٣]:

- تسهيل تسيير أملاك الري على مستوى الأحواض الهيدروغرافية.
- ضمان تنظيم، وحفظ، وتخزين المعلومات، وعملية الوصول إليها في قطاع المياه، ثم نشر هذه المعلومات.
- تحديد الأطراف الفعالة المساعدة على اتخاذ القرار على مستوى مؤسسات المياه.

١. الهيكل التنظيمي لقطاع المياه في الجزائر :

نقصد بهذه الهياكل كل الهيئات المساهمة في إعداد نظام المعلومات لتسيير المياه، والمعنية باستغلال المورد في الجزائر [٢٤]:

أولا: الإدارة المركزية : تتكون من تسع (٠٩) مديريات موزعة على ثلاثة (٠٣) أقطاب مهنية، حسب الاختصاصات :

– التخطيط لعمليات التهيئة والاستثمارات، – برامج تنمية وتنظيم الخدمات العمومية، – الإدارات العامة،

– مديريات التنظيم، ومديرية الموارد البشرية.

ثانيا: الإدارات غير المركزية: تتكون من ٤٨ مديرية ولائية للري مكلفة بالتحكم في مشاريع وأشغال الري على المستوى غير المركزي، والتحكم في المشاريع غير المركزية على مستوى البلديات.

ثالثا: الإدارات العمومية :

- المؤسسات العمومية والتي تندرج مهمتها ضمن وضع البرامج الوطنية لتقييم الموارد المائية والتسيير المتكامل للماء على مستوى الحوض الهيدروغرافي (الوكالة الوطنية للموارد المائية، وخمس وكالات للأحواض الهيدروغرافية).
- المؤسسات العمومية المسؤولة على تطوير الاستثمارات وتسيير خدمات المياه، والتطهير، والسقي (الجزائرية للمياه، الديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للسدود،...).

٢. الإطار القانوني التنظيمي لأنظمة المعلومات لتسيير المياه في الجزائر: الدراسة المنجزة من طرف وزارة المياه بالتعاون مع مديريات الري، والوكالة الوطنية للسدود، الجزائرية للمياه، والديوان الوطني للتطهير، ووكالات الأحواض بالتعاون مع بعض الخبراء ومكاتب الدراسات الخاصة، لتحديد الإطار التنظيمي والتقني وطرق التنفيذ، وحساب مختلف التكاليف، وكذا المحاور الأساسية لإنشاء نظام متكامل لتسيير المعلومات المائية تتمثل في [٢٥]:

- تحديد مجالات أنشطة قطاع المياه، وترتيبها وفقا لثلاثة عناصر هي: المياه، الري، والصرف الصحي.
- تقييم الموارد ومعرفة وضعها الحالي، ثم تحديد استراتيجية تالية المعلومات في القطاع المائي.
- تحديد الهيكلة العامة للنظام وتحديد أهم المركبات(الأنظمة، الأنظمة الفرعية للمعلومات).
- تحديد مسار المعلومة والإطار القانوني والتنظيمي لتبادل البيانات المائية لقطاع المياه في الجزائر.

---

[٢٢]. ريتشارد نورمان، (تر: عمرو الملاح)، **إدارة الخدمات: الإستراتيجية والقيادة في أعمال الخدمات**، الطبعة(٠١)، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص١٩٧.

[٢٣]. Algérie programme de gestion intégrée de l'eau, Gestion intégrée des ressources en eau dans les oasis: Système d'Information, 14/08/2017, http://www.eau-algerie.org/index.php?id=22&L=1.

[24]. Idem.

[25]. MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction Des Etudes Et Des Aménagements Hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Second Evénement MEDA - EAU Marrakech – Maroc Les 28,29 Et 30 Avril 2008, P 03, (15/08/2017), Http://Www.Medawater-Rmsu.Orgmeetingssmwrepresentationsorganisation_DU_SYST%C3%88ME_D%E2%80%99INFORMATION_SUR_L%E2%80%99EAU_EN_ALGERIE.Pdf.

والإطار القانوني والتنظيمي لتبادل البيانات وإعلام المواطنين فيما يتعلق بالمياه كان في الجزائر منذ سنة ٢٠٠٥، وبالضبط حسب المادة ٦٦ المتعلقة "بالإعلام حول الماء"، من القانون رقم ٠٥-١٢ لـ٠٤ أوت٢٠٠٥ المتعلق بالماء [٢٦]، قامت وزارة الموارد المائية بإنشاء نظام معلومات للتسيير المتكامل للمعلومات المائية يعمل بشكل مشترك ومتناسق مع الأنظمة الأخرى للمعلومات وقواعد البيانات المعدة على مستوى الهيئات العمومية المختصة في مجال المياه، وإعداد مواد تحدد طرق التنظيم وتشغيل هذا النظام (الإعلام حول الماء) فيما يتعلق بتوحيد وتبادل البيانات في قطاع الماء من حيث : ترميز وتجميع البيانات، وفهارسها، أشكال واتفاقيات تبادل المعلومات، تدفقها، آليات وأجهزة تحديثها...الخ.

وحسب المادة ٦٧: يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والحائزين على رخصة أو امتياز استعمال الأملاك العمومية الطبيعية للمياه، وأصحاب الامتياز المفوض لهم الخدمات العمومية للماء والتطهير، وأصحاب امتياز استغلال المساحات المسقية، أن يقدموا، دوريا، للسلطة المكلفة بنظام التسيير المتكامل للإعلام حول الماء كل المعلومات والمعطيات المتوفرة لديهم حول الماء. وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٣٢٦ المحدد لكيفيات تنظيم نظام التسيير المتكامل للإعلام حول المياه وعمله وتطبيقا لأحكام المادة ٦٦ المتعلقة "بالإعلام حول الماء"، من القانون رقم ٠٥-١٢ لـ٠٤ أوت٢٠٠٥ المتعلق بالماء[٢٧]، جاء هذا المرسوم لتحديد كيفيات التسيير المتكامل للإعلام حول المياه وعمله، وحسب المادة ٠٢ منه يقصد "بنظام التسيير المتكامل للإعلام حول المياه": أنه مجموعة أدوات وإجراءات تسيير المعطيات: الجغرافية، والتقنية، والإحصائية، والاقتصادية والمؤسساتية، والقانونية المتعلقة بالمياه من أجل تسهيل الوصول إليها وتبادلها وتثمينها. وتنص المادة ٠٣ من نفس المرسوم، على تنظيم التسيير المتكامل للإعلام حول المياه وعمله في شكل شبكة تتضمن مختلف الهيئات المركزية وغير المركزية للوزارة المكلفة بالموارد المائية، والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها وكذا المتدخلين الآخرين في مجال المياه. أما المادة ٠٤ تنظم تسيير البيانات المتعلقة بالمياه على ثلاثة (٠٣) مستويات :

المستوى القاعدي: هو المستوى المتعلق بمراكز إنتاج، إصدار وتوفير البيانات ويتمثل في الهيئات غير المركزية لوزارة الموارد المائية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها وكذا المتدخلين الآخرين في مجال المياه وهم : مديرية الري، مديرية الفلاحة، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، الوكالة الوطنية للموارد المائية الجزائرية للمياه، الديوان الوطني للتطهير...، المكلفين بإنتاج وتقديم المعطيات حول المياه الموافقة لمجال اختصاصها؛

المستوى الجهوي: في هذا المستوى يتم تسيير البيانات عن طريق : تخزين وتنسيق البيانات المجمعة وتلخيصها من طرف وكالات الأحواض الهيدروغرافية، التي تنشئ قواعد البيانات الجهوية (على مستوى الأحواض الهيدروغرافية)؛

المستوى المركزي: يشكل قطبا لتجميع المعلومات التي توفرها هياكل قطاع المياه لاسيما إعداد قواعد بيانات قطاعية ووسائل الإعلام الضرورية، أي بعد تنسيق البيانات المجمعة وإخضاعها لأنماط محددة وموحدة تسمح باستعمالها، تجمع وتدمج في نظام المعلومات المركزي على مستوى وزارة الموارد المائية، لإعداد أدوات التخطيط في مجال الري.

وعليه عملية إعداد نظام المعلومات لتسيير المياه تتم على ثلاثة (٠٣) مستويات: على المستوى الوطني : نظام المعلومات المائي، على مستوى الحوض: المخطط التوجيهي للبيانات حول الماء، وعلى المستوى المحلي (على مستوى المديريات التقنية) : تعليمات توجيهية سنوية تتعلق بتسيير البيانات حول المياه. وفي الأخير نجد المادة ٠٥ من هذا المرسوم تحدد كيفيات الحصول على المعلومات وشروط استعمالها، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

---

[26] 27. MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction Des Etudes Et Des Aménagements Hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Op.Cit, P05.

[٢٧]. القانون رقم٠٥-١٢المؤرخ في ٢٨ جمادي الثاني ١٤٢٦هـ الموافق لـ٠٤أوت٢٠٠٥، **يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد٦٠، الصادر في٠٤/٠٩/٢٠٠٥، الجزائر، ص ص ١٠-١١، المعدل والمتمم بالقانون رقم٠٨-٠٨ المؤرخ في ١٥محرم١٤٢٩هـ الموافق لـ ٢٣فيفري٢٠٠٨، ص١١.

شكل رقم ٠٢: كيفية تشكل بنوك البيانات لأنظمة المعلومات حول المياه.

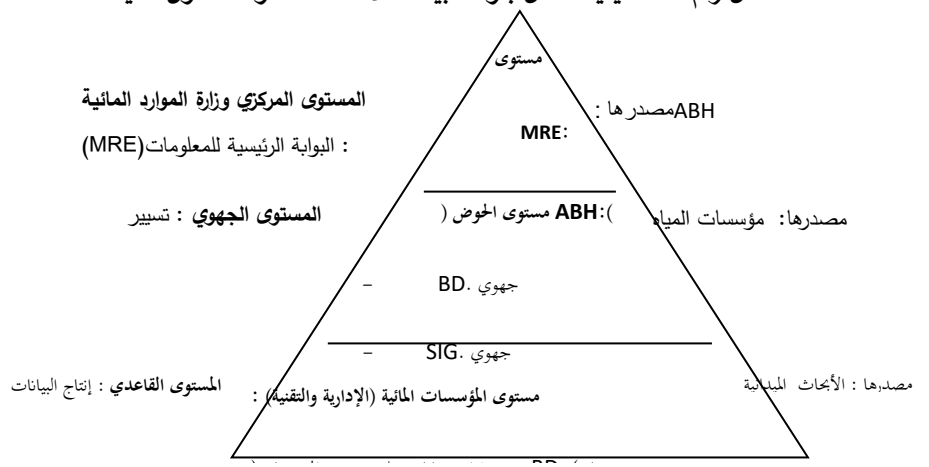

Source: Ministère des ressource en eau, **Etude et mise ne place d'un Système d'information auprès des DHW et consolidation des données au niveau du MRE**, juillet 2007, p22.

٣. النظام المتكامل لتسيير المعلومات حول الماء في الجزائر :

الثروة الكبيرة من البيانات حول المياه في الجزائر تم جمعها وتنظيمها بواسطة عدد كبير ومتنوع من الأطراف، وفي بعض الأحيان البيانات تكون لفترة تتجاوز القرن، كحالة البيانات المتعلقة بتساقطات الأمطار مثلا، وإذ تم تنظيمها في بنوك للبيانات فإنها ستشكل أحد مكونات نظام المعلومات لتسيير المياه الذي يهدف إلى الإجابة على احتياجات الأطراف المهتمين بالمعلومات البيئية العامة في مجال المياه، فيما يتعلق بـ [٢٨]:

- مراقبة حالة المياه والأوساط المائية على مستوى قطاع المياه ومراقبة الأنشطة التي لها تأثير عليها؛
- تقييم السياسات العامة، والبرامج التي لها آثار على البيئة؛
- تقديم تقارير حول البيانات التي جمعت إلى وكالات الأحواض ومن ثم لوزارة الموارد المائية؛
- إعلام السكان بالأخطار الطبيعية المعرضون لها؛
- إنشاء بنوك للبيانات لتبادلها وحفظها بشكل دائم؛
- تحليل الميزانية التقنية الخاصة بعمليات إنشاء بنوك البيانات؛
- نشر المعلومات البيئية للمواطنين.

والنظام المتكامل لتسيير المعلومات حول المياه عبارة عن حل أمثل يرتكز على تقنيتي الإعلام والاتصال، ويعمل على إدماج كل الجوانب(التنظيمية، والتقنية، القانونية) في نظام المعلومات لتسيير المياه، كما ينظم عملية تسيير ثروة المعلومات وجعلها متاحة في شبكة الانترانت (Intranet)/ إنترنت (Internet)، وهذا من خلال الخطوات التالية[٢٩]:

- نظام لشبكة الانترانت (Intranet)/ إنترنت (Internet) لوزارة الموارد المائية؛
- بوابة خاصة بقطاع وزارة الموارد المائية؛
- نظام المعلومات لتسيير المياه خاص بوزارة الموارد المائية.

٣-١ منصة أنظمة المعلومات لتسيير المياه الانترانت (Intranet)/ **إنترنت** (Internet) :

إنشاء منصة نظام المعلومات حول الماء يتطلب تحديد في المرحلة الأولى :- إعداد الهيكلة العامة للنظام؛ -تحديد أجهزة الإعلام الآلي والبرامج اللازمة؛- تحديد أجهزة الاتصال بين هياكل القطاع لتنقل البيانات. ثم في المرحلة الثانية:- وضع معدات الإعلام الآلي الأساسية؛- وضع أجهزة الاتصال الداخلي؛- معدات الانترنت، برامج لتكوين العمال.

---

[٢٨]. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٣٢٦المؤرخ في١٩ شوال ١٤٢٩الموافق لـ٢٠٠٨/١٠/١٩، **المحدد لكيفيات تنظيم نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد٦٠، الجزائر، ص ٠٨-٠٩.

[29]. Christian JOURDAN, Janik MICHON et Claire ROUSSL, Op.Cit, p٠8.

هذه المنصة تهدف إلى[٣٠]:

- إتاحة إمكانية الاتصال بين كل الأطراف في القطاع من خلال شبكة اتصالات تحررنا من قيود المكان؛
- توسعة قدر الإمكان عملية نشر وتوزيع المعلومات وترتيبها في ملفات.

شكل رقم ٠٣: منصة أنظمة المعلومات-الانترانت (Intranet)/إنترنت (Internet)- لقطاع المياه في الجزائر

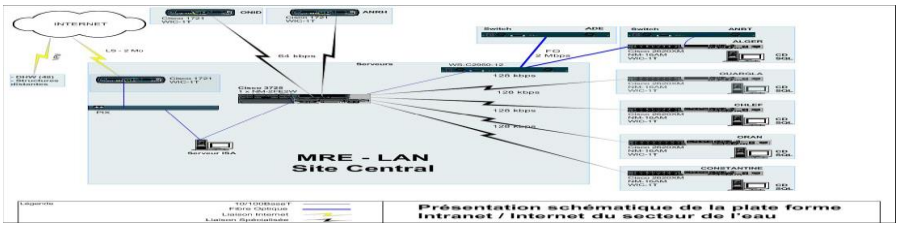

Source: Ministère des ressources en eau, Direction des Etudes et des Aménagements hydrauliques, Op.Cit, p09.

٣-٢ بوابة أنظمة المعلومات المائية لوزارة الموارد المائية: بوابة انظمة المعلومات لتسيير المياه لوزارة الموارد المائية في الجزائر يمكن الوصول إليها (متاحة) فقط من خلال شبكة الانترانت (Intranet)[****]، بواسطة البوابة التالية : (http://www.portail/default.aspx) هذه الشبكة تسمح بعرض، توزيع، تحديد وتجميع المعلومات المتعلقة بقطاع المياه، حيث توفر مايلي [٣١]:

- تصفح المعلومات العامة حول القطاع؛
- الإطار القانوني والتنظيمي لنظام المعلومات المائية؛
- توزيع ونشر الملفات حول أنشطة المياه التي يعدها القطاع؛
- البحث على المعلومات على شبكة الانترنت (Internet)؛
- المواد والمراسيم التنفيذية المحددة للإطار التنظيمي المتعلق بتوحيد صيغ التوافق وتبادل البيانات في قطاع الماء(ترميز وتجميع البيانات، تحديد صيغ التوافق والعمل المشترك بين أطراف النظام، تدفق المعلومات،...)؛
- توفير إمكانية الوصول للبيانات المائية المتنوعة بواسطة الكلمات المفتاحية التي يستعملها موزع الخدمة على مستوى الهيئة المعنية، للبحث على البيانات حسب الأنشطة المائية؛
- عرض مختلف طبقات المعلومات على شكل خرائط، والحصول المباشر على المواقع الجغرافية للبلديات وأحواض المياه.

---

30. MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction des Etudes et des Aménagements hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Op.Cit, p07.

**** . **مكونات نظام الإنترانت** (Intranet) تتمثل في: **الرسائل** : يسمح بكتابة واستقبال الرسائل الإلكترونية؛ **إنترنت** : معاينة؛ **بوابة** : لنشر المعلومات؛ **الويب**: الوصول إلى التطبيقات من خلال المتصفح على الشبكة؛ **عقد اجتماعات بالفيديو** (Visio conférence): اجتماعات افتراضية.

٣١. زوبيدة محسن، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة "حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،٢٠١٢/٢٠١٣، ص٣٢١.

شكل رقم ٠٤ : البوابة الإلكترونية لقطاع الموارد المائية في الجزائر

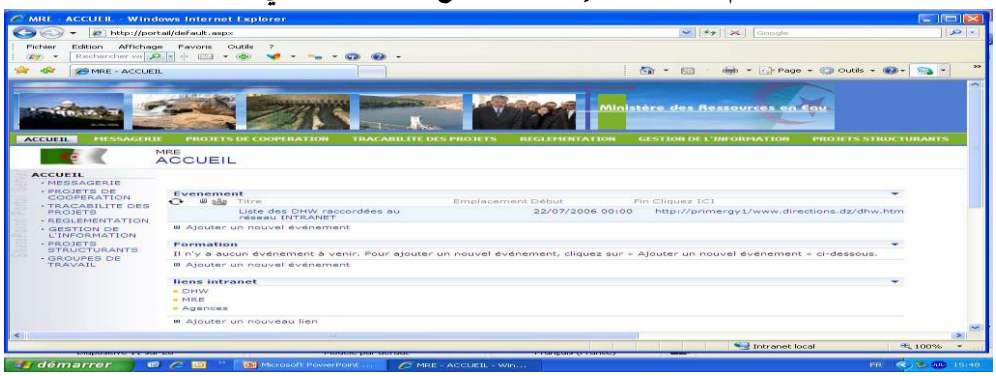

Source : http://portail/default.aspx.

وعليه فإن أهم الأنظمة الفرعية للمعلومات التي توفرها بوابة قطاع وزارة المياه تشمل المواضيع التالية : مصادر المياه كما ونوعا، وصف الوسط الطبيعي سواء كان حوض أو طبقة مائية، تنظيمات وبرامج، فضلات وملوثات وطرق مكافحتها، استعمالات الماء(من حيث : السدود، اقتطاعات المياه والتزويد بالماء الشروب) الوسائل الإدارية، الميزانية، الموارد البشرية، الوثائق والملفات حول الماء وقواعد البيانات، هيئات القطاع إمكانية البحث والحصول على البيانات،...إلخ.

٣-٣ مكونات أنظمة المعلومات حول المياه في الجزائر :

تقييم حجم الاحتياج إلى معلومات وتحليل الأوضاع السائدة (تشريعات، فاعلين، تدفق البيانات، نظام المعلومات المتواجد) يسمح بتحديد الأشكال التنظيمية، والتقنية لأنظمة المعلومات حول المياه الذي يعتبر المرحلة الأولى في إعداد النظام، والمرحلة الموالية تتمثل في تطوير مخطط سنوي للأنشطة، وتحديد مصادر التمويل اللازمة لإنجاز هذه الأنشطة، والإيرادات المنتظرة ؟

فنظام المعلومات لتسيير المياه على مستوى وزارة الموارد المائية يشمل مجموعة من الأنظمة الفرعية للمعلومات حول المواضيع التالية: نظام معلومات فرعي لتسيير المياه، نظام معلومات تنظيمي أو مؤسساتي نظام معلومات للميزانية، نظام معلومات الموارد البشرية، نظام معلومات جغرافي، كما يشمل الأنشطة المتعلقة بالتخطيط، والوسائل الإدارية، البحث وإعداد الملفات والأرشيف، الرسائل والقرارات، أي لكل منها نظام معلومات فرعي خاص بها ؛ بالإضافة إلى أنظمة المعلومات الفرعية لمديريات الري الولائية التي تتكون مما يلي :

- نظام الانترانت (Intranet) والاتصال بواسطة شبكة الإنترنت (Internet) ذات النطاق الواسع لقطاع المياه؛
- نظام معلومات فرعي للتخطيط (أعمال البرمجة، التمويل الخارجي، متابعة المشاريع، الاستثمارات والاعتمادات الاقتصادية،...)؛
- نظام معلومات فرعي للأرشيف وللجرد والدراسات المنجزة في قطاع المياه (دراسات خرائط، التحكم في الأعمال ومؤشرات البحث)؛
- نظام معلومات يشمل البيانات التقنية المتعلقة بمجال الماء لكل مؤسسة، كمديريات الري (متابعة الدراسات والإنجاز، حالة الموارد، جرد نقاط الماء، خرائط).

فبالنسبة **لنظام المعلومات الجهوي لتسيير المياه** "SIR"، فهو نظام يتواجد على مستوى الأحواض الهيدروغرافية الخمسة (٠٥)، مع تجميع البيانات على مستوى وزراة المياه. فهو بذلك يتضمن البيانات الأساسية حول المياه ومصادرها، على شكل قواعد بيانات تعد وتصمم حول المواضيع المتعلقة ببيانات تسيير القطاع وتكون حول [٣٢]:

١. منشآت تعبئة المياه.
٢. منشآت نقل وتوزيع المياه.
٣. منشآت جمع المياه المستعملة وتصفيتها.
٤. الري الفلاحي.
٥. شبكات الرصد والملاحظة.
٦. الإطار أو الوسط الطبيعي.
٧. التقسيم الإداري (الولايات، البلديات، المجمعات السكانية).

[32] .. نفس المرجع السابق، ص ٣٢٣

٨. الوحدات الصناعية.

٩. الفضلات العمومية.

١٠. المناطق السياحية.

١١. البيانات الجغرافية.

قواعد البيانات هذه ممثلة في الشكل الموالي الذي يمثل الواجهة الإلكترونية لقاعدة البيانات لتسيير المياه لأحد الأحواض الهيدروغرافية بالجزائر وهو الحوض الهيدروغرافي سيبوس– ملاق منطقة قسنطينة.

شكل رقم ٠٥: الواجهة الإلكترونية لقاعدة المعطيات المائية للحوض الهيدروغرافي سيبوس–ملاق منطقة قسنطينة.

La source : http://dcconstantine/SIR/default.html.

من خلال هذه الواجهة يتم البحث عن البيانات، حيث يحدد بداية بنوك المعطيات العامة ثم بنوك المعطيات الفرعية. كما توجد واجهات أخرى توضح محتويات نظام المعلومات الجهوي لتسيير الماء للحوض الهيدروغرافي سيبوس–ملاق– لمنطقة قسنطينة.

٣–٤ اللجان القطاعية لتنسيق انظمة المعلومات المتكامل لتسيير الموارد المائية :

للوصول لأمثليه نظام المعلومات كنظام معلومات متكامل لتسيير المياه يجب تشكيل "**لجان قطاعية**" ذات المهام التالية [٣٣]:

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنسيق بين مختلف أنظمة المعلومات وتأليتها في قطاع الماء.
- تعريف وتوحيد وإدارة قواعد البيانات حول الماء، وكذا طرق تبادلها وفترات تكرارها وتحديثها.
- تحديد لغة موحدة للبيانات من أجل التوافق، العمل المشترك وتسهيل عملية التحاور، والتبادل المعلوماتي للبيانات داخل النظام.

إنشاء إطار تنظيمي لحفظ، حماية وإتاحة المعلومات"حق الحصول" على المعلومة، حتى يتسنى لكل أطراف النظام المساهمة في تسيير المورد والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتطورة.

الخلاصة:

في الأخير أصبحت حوكمة المياه الفعالة عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولذلك ينبغي أن تنطوي آليات صنع القرار على أسس الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، والتكامل، والمساءلة، والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة، وهذا لن يتم إلا بإرساء نظام المعلومات لتسيير المياه. كما أن مفهوم حوكمة المياه الفعالة يترسخ عبر خمسة أسس: الكفاءة، والاستدامة الاقتصادية والبيئية، والاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة والجمهور، والالتزام بالقيم الأخلاقية والمعنوية.

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر الحوكمة أسلوبا جديدا في التدبير والتسيير يدعم تذويب الحدود وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين والمواطنين ومختلف المعنيين بقطاع الموارد المائية؛ كما يشمل مصطلح الحوكمة مفاهيم جد هامة وأساسية، أهمها الشفافية من خلال توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة، وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

---

33 . Mahaman Bachir SALEY, LE SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU (S.I.E.), Op.Cit, p69.

- إن التوجه الحقيقي للحوكمة المائية الفعالة لا يكون فقط من خلال تحديد الأبعاد والأسس والالتزام بها، بل يجب أيضا العمل على تفعيل وتسخير كافة الجهود لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المائية، ومختلف السياسات والتشريعيات المؤسسية، إضافة إلى توضيح ماهية الأدوار للأطراف المعنية سواء الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ومسؤوليات كل منهم فيما يتعلق بملكية المياه، وإدارتها وتقديم الخدمات، وتزداد فاعلية الحوكمة المائية وأهميتها باعتبارها وسيلة ناجحة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- تعتبر أنظمة المعلومات أداة أساسية للتسيير المتكامل للمياه ولحوكمة المياه، لما يوفره من معارف حول الماء والأوساط المائية وتقييم للضغوطات الممارسة عليهما ونتائجها، كما يوجه السياسة العامة لحماية وإعادة تهيئة الموارد المائية

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل**، ٢٠١٤، ص٧٨، تاريخ الإطلاع: (٢٠١٧/٠٧/٢٢):http://www. arabstates.undp.org/Arab_Water/AWR_Water_Brief_Ar.pdf.

٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان**، الفصل الثاني، ٢٠١٠، ص٣٢، نقلا عن الموقع: (تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٧/١٨): eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf

٣. زوبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، **الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد٠٥، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، ، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٠٧.

٤. زين الدين بروش، جابر دهيمي، **آثار تطبيق إدارة الطلب على المياه في تفعيل حوكمة المياه: دراسة حالة الجزائر**، مداخلة في ملتقى حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، يومي٠٧–٠٨ ماي ٢٠١٣، ص١٣.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

٦. محسن زوبيدة، تي أحمد، **حوكمة قطاع الموارد المائية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يومي ١٩–٢٠ نوفمبر ٢٠١٣، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ١٣.

٧. باتريك مورياتي، حازم فهمي وآخرون، **منهجية إمبارو ز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات**، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، الأردن، أوت ٢٠٠٧، ص19.

٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

١٠. صفوت عبد الدايم، نانسي عودة، **حوكمة المياه**، تقرير جامعة الدول العربية – الفصل الحادي عشر، ٢٠١٢، ص ١٧٩.

١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

١٢. زوبيدة محسن، بن قرينة حمزة، **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد١٤، ٢٠١٤، ص١٢٤.

١٣. **قواعد البيانات:** وحسب تعريف الجمعية الفرنسية للتقييس : "مجموعة من البيانات المترابطة حول موضوع معين والمنظمة حسب استعمالها من طرف البرامج الخاصة بالتطبيقات المختلفة وبطريقة تسهل التطور المستقبلي للبيانات والبرامج، لتأمين حاجات محددة من طلبات المستعملين". كما تعرف على أنها مجموعة من البيانات المخزنة في الحاسوب والمنظمة بشكل يلبي متطلبات المستخدم بطريقة سهلة وفعالة بواسطة نماذج تفسير معينة وقد تكون مرئية أو سمعية أو مكتوبة ويمكن إحداث عليها تغييرات أو تعديلها، ومن خلالها يتم تداول البيانات والمعلومات بين الأنشطة المختلفة للمنظمة، فهي جزء من نظام المعلومات.

١٤. **مراجع البيانات:** ونقصد بها هنا تنميط البيانات من ناحية الدقة في تسمية العنصر والشكل المتتبع في تخزينه في قاعدة البيانات، وأسلوب استرجاع البيانات من القاعدة وتعديلها أو تغييرها، والحد من مشكلة تعدد المستخدمين في استخدام تعاريف مختلفة لعناصر البيانات المشتركة بينهم.

١٥. **بنوك البيانات :** وحسب تعريف الجمعية الفرنسية للتقييس : "عبارة عن بيانات أو معلومات متعلقة بميدان محدد من المعارف لتلبية احتياجات المستعملين"، فهي مخزن ثابت للبيانات الفعلية خلال فترة معينة، فهي تقدم الإجابات والحقائق والبيانات المستعملة مباشرة، وقواعد البيانات هي جزء من بنوك البيانات.

١٦. نظير الأنصاري، عودة الجيوسي، **تدبير الموارد المائية : منهاج ودليل تعليمي**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة–ايسيسكو، الرباط، المغرب، ١٩٩٩، ص١٠٨.

١٧. ريتشارد نورمان، (تر: عمرو الملاح)، **إدارة الخدمات: الإستراتيجية والقيادة في أعمال الخدمات**، الطبعة(٠١)، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص١٩٧.

١٨. القانون رقم٠٥–١٢المؤرخ في ٢٨ جمادي الثاني ١٤٢٦هـ الموافق لـ٠٤أوت٢٠٠٥، **يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد٦٠، الصادر في٠٤/٠٩/٢٠٠٥، الجزائر، ص ص ١٠–١١، المعدل والمتمم بالقانون رقم٠٨–٠٨ المؤرخ في ١٥محرم١٤٢٩هـ الموافق لـ ٢٣فيفري٢٠٠٨، ص١١.

١٩. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم ٠٨–٣٢٦المؤرخ في١٩ شوال ١٤٢٩الموافق لـ١٩/١٠/٢٠٠٨، **المحدد لكيفيات تنظيم نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد٦٠، الجزائر، ص ٠٨–٠٩.

٢٠. **مكونات نظام الإنترانت** (Intranet) تتمثل في: **الرسائل** : يسمح بكتابة واستقبال الرسائل الإلكترونية؛ **إنترنت** : معاينة؛ **بوابة** : لنشر المعلومات؛ **الويب**: الوصول إلى التطبيقات من خلال المتصفح على الشبكة؛ **عقد اجتماعات بالفيديو** (Visio conférence): اجتماعات افتراضية.

٢١. زوبيدة محسن، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة "حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،٢٠١٢/٢٠١٣، ص٣٢١.

٢٢. نفس المرجع السابق، ص ٣٢٣ .

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] Peter Rogers, Alan W Hall, **Effective Water Governance,** February, 2003. P16: http://www.watergovernance.org.pdf page consulte le: (05/08/2017)

[2] Peter Rogers, Alan W Hall, Effective Water Governance, op.cit, P20

[3] Christian JOURDAN, Janik MICHON et Claire ROUSSL, Le système d'information sur l'eau : un dispositif fondamental de la politique de l'eau, LES Dossiers de l'Onema, N^{0}03, Mars 2009, p02, (12/02/2011), http//:www.onema.frIMGpdfDossierSIE

[4] SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU, P03,Août 2010, (04/08/2017), http://www.eaufrance.frIMGpdfSNDE_Aout2010-2.pdf .

[5] L'eau : les acteurs mobilisés, p01, (10/08/2017), http://www.eau-poitou- charentes.org _les_acteurs_eau.pdf.

[6] Mahaman Bachir SALEY, LE SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU (S.I.E.), Centre Universitaire de Recherche et d'Application en Télédétection, ANNEE: 2011-2012, p11.

[7] Algérie programme de gestion intégrée de l'eau, Gestion intégrée des ressources en eau dans les oasis: Système d'Information, 14/08/2017, http://www.eau-algerie.org/index.php?id=22&L=1.

[8] Idem.

[9] MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction des Etudes et des Aménagements hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Second Evénement MEDA - EAU Marrakech – Maroc les 28,29 et 30 avril 2008, p03,(15/08/2017),http://www.medawater-rmsu.orgmeetingsSMWREPresentationsORGANISATION_DU_SYST%C3%88ME_D%E2%80%99INFORMATION_SUR_L%E2%80%99EAU_EN_ALGERIE.pdf.

[10] MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction des Etudes et des Aménagements hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Op.Cit, p05.

[11] Christian JOURDAN, Janik MICHON et Claire ROUSSL, Op.Cit, p 08.

[12] MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU, Direction des Etudes et des Aménagements hydrauliques, ORGANISATION DU SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU EN ALGÉRIE, Op.Cit, p07.

[13] Mahaman Bachir SALEY, LE SYSTÈME D'INFORMATION SUR L'EAU (S.I.E.), Op.Cit, p69.

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 16 - 32
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Role of Water Information Systems in Sustaining and Enhancing the Governance of Water Resources in Algeria

Ahmed Tei

Management of organizations
University of Shaheed Hama Lakhdar, Al-Wadi, Algeria
Teiahmed39@gmail.com

Zoubida Mahcene

Economic Studies, University of Qasdi Marbah, Ouargla, Algeria
Zoubidamo@yahoo.fr

Abstract:

The aim of this study is to highlight the role of water information systems in sustaining and enhancing the governance of water resources in Algeria. The paper presented that the water crisis is a governance crisis and therefore the need to move towards water governance by applying the principles of water governance, which includes: efficiency, economic and environmental sustainability, responding to socio-economic development needs, and accountability to stakeholders and the public. The study reviewed the conceptual and applied framework of water information systems and their impact on the establishment of water governance through a statement of the concept, objectives and information resources for water management. Finally, the study highlighted the real situation of water information systems in Algeria and its role in the sustainable management of water, by addressing the legal and regulatory framework of information systems for water management in Algeria and the most important components of the integrated water information management system in Algeria.

Keywords: Water Information Systems, Sustainable Development, Water Governance, Partnership, Data and Information.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 33- 45
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وهيبة عبد الرحيم
المركز الجامعي تمنراست
wahibawahiba80@yahoo.fr

أمين بن سعيد
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية– جامعة الجزائر ٣
Benamineee@hotmail.fr

نادية عبد الرحيم
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية– جامعة الجزائر ٣
Nadia.abd16@yahoo.com

الملخص:

لقد ظهر مؤخرا نوع جديد من المجالات التي تستقطب الشركات كنشاط لاحتوائه وتطويره والعمل على تحقيق الأرباح من خلاله، هذا المجال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي والعالم الافتراضي أصبح محل اهتمام الشركات الناشئة التي بدأت بتطوير مفهومه وأخذه كقاعدة أساسية لنشاطاتها، خاصة بعدما فرضت التجارة الالكترونية نفسها كنشاط جديد وحققت نجاحات وتطورات وأرباح طائلة للعاملين فيها.

فالتكنولوجيا المالية مصطلح يضم عدة قطاعات يمكن لرواد الأعمال الاهتمام بها بطرح أفكار جديدة مستقطبة لطبقة مهمة من العملاء الراغبين في الاستفادة القصوى من الاقتصاد الرقمي، وهي ميزة لصالح هذه الشركات التي تستطيع بسهولة جذب المستهلك الالكتروني بتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات الرقمية ذات القاعدة المالية التكنولوجية، غير أن ولادة الشركة وحداثة المجال وانعدام الخبرة يجعل من مهمة هذه الشركات الناشئة صعبة جدا خاصة كونها منافسة للشركات المالية ذات المفهوم الكلاسيكي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، استراتيجيات بنكية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المقدمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية مجالاً جديداً تستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

وقد غزت هذه الشركات مختلف أسواق العالم وصولا لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لكن نجاحها يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية مفعمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة شبكة انترنت ذات تدفق واسع، استخدام واسع لأجهزة الدفع الالكتروني، شريحة واسعة من المستهلكين الالكترونيين الذين أصبحت حياتهم ترتكز على قضاء حاجياتهم اليومية الكترونيا، توفير حماية قانونية وتكنولوجية لكل الشرائح الممارسة للأعمال الالكترونية، كما يتطلب توفر قطاع مالي يشجع الابتكار ويحفزه ماليا من خلال المصارف أو الأسواق المالية أو حتى المستثمرين الخواص.

هذا التطور جعل الكثير من المحللين الاقتصاديين يتوقعون انقلاب موازين التمويل الدولي بشكله التقليدي مما سيؤثر حتما على المصارف التي أصبح لها منافس لا يُستهان به، فالتطور والنجاح التي عرفته الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أصبح خطرا يهدد البنوك التقليدية خاصة مع عملاء يقضون يومهم بالتخاطب الالكتروني، مفضلين العالم الافتراضي في كل تعاملاتهم ومتهكمين للأسلوب البنكي التقليدي الذي يملئه عالم ورقي وإجراءات بطيئة خالية من السرعة والمتعة التي تحققها التكنولوجيا الاصطناعية.

لكن بين كل الآراء حول مستقبل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وصولها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دليل على إرادة رواد الأعمال في إنجاح هذا القطاع المستحدث والبحث عن المناطق المستقطبة للمجال، والدول الخليجية هي الأكثر اهتماما من خلال مشاريع حاضنة للتكنولوجيا المالية والدعم المقدم للشركات الناشئة في هذا المجال، وتعد الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول في المنطقة العربية حاضنة لشركات التكنولوجيا المالية المحلية ومستقطبة للمبادرات الأجنبية.

١. **إشكالية البحث:** ضمن ما تم ذكره سابقا يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

"في ظل ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية وانتشارها الواسع حتى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما هي الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسات المالية التقليدية؟"

٢. **أهداف البحث:** إن أهم الأهداف التي يرمي هذا البحث بلوغها هي:

- تسليط الضوء على هذا النوع من الشركات التي ابتكرت مجالا جديدا للاستثمار يرتكز على مجالي التكنولوجيا والمالية؛
- الأرباح التي حققتها هذه الشركات ونجاحها على المستوى العالمي تجعل تجربتها تستحق الدراسة لجعلها قدوة لاقتصادياتنا الغافلة عن هذا النوع من المجالات؛
- التعرف على ردة فعل المؤسسات المالية التقليدية إزاء ظهور شركات منافسة لها تعتمد على تقنيات أكثر تطورا؛
- نزوح هذه الشركات إلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يستوجب علينا فهمها، دراستها من أجل التعامل معها بالشكل المطلوب.

٣. **أهمية البحث:**

إن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدول النفطية تستوجب عليها إيجاد بدائل للخروج من الأزمة، ومهما كانت البدائل صعبة لابد من دراستها والأخذ بتجارب الغير كمعيار لإسقاطها على بلداننا، لذلك لابد من التوجه للقطاعات والمجالات التي تتطلب استثمارا وتحقيق للأرباح بأقل المخاطر الممكنة، وتجربة الشركات في مجال التكنولوجيا المالية مع الأرباح اللافتة للانتباه تستوقفنا لضرورة دراستها، خاصة نزوحها نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب منا فهمها، دراستها والتأكد من قدرة اقتصادياتنا على استيعابها، فقد تكون جزءا من حل الأزمة التي تمر بها منطقتنا.

أولاً: التكنولوجيا المالية وتطورها العالمي.

التكنولوجيا المالية هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية.....الخ، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية، فأصبحت تُقدم من طرف شركات استغلت

التكنولوجيا في قطاع الخدمات، وهي خطوة متأخرة مقارنة بالمجالات الأخرى كالإعلام (تكنولوجيا الإعلام) والتجارة (التجارة الالكترونية)، النقود (النقود الالكترونية)....الخ.

وحسب تقرير[٣٤] أعدته شركة KPMG السويسرية فإن حجم نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العالمي في ارتفاع مستمر منذ سنة ٢٠١٠ إلى غاية سنة ٢٠١٦، فقد ارتفع رأس المال المستثمر من ٠.١ مليار دولار على ٩ مليار دولار سنة ٢٠١٦ مما يدل على تزايد الاهتمام بهذا المجال المستحدث.

الشكل رقم ١: النشاط العالمي لشركات التكنولوجيا المالية ومشاركة الشركات

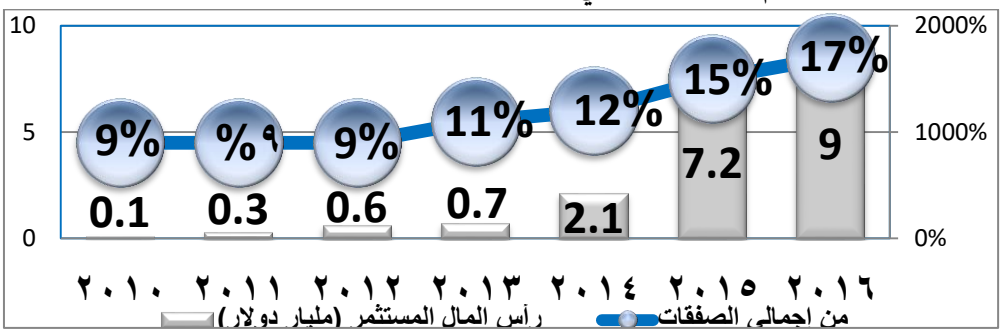

Source: KPMG, **Global analysis of investment in fintech**, 1 August 2017, p ١٢, online: http://www.agefi.fr/sites/agefi.fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

وقد سجلت الصين أكثر دول العالم اعتمادا على التكنولوجيا المالية بمعدل نمو بلغ ٦٩% لسنة ٢٠١٧ تليها الهند ٥٢ % ثم بريطانيا ٤٢%، والشكل الموالي يوضح معدلات نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في ٢٠ سوق دولي لسنة ٢٠١٧.

الشكل رقم ٢: نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في ٢٠ سوق دولي % لعام ٢٠١٧

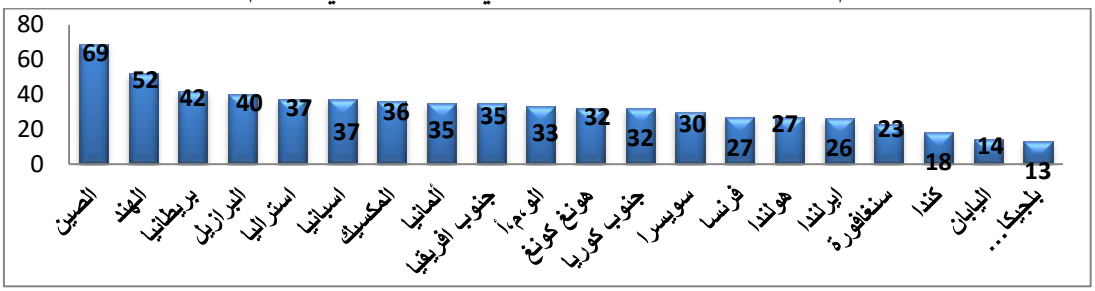

Source: Ey Building a better working worl**, Ey Fintech adoption index 2017**, online: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-fintech-adoption-index-2017/$FILE/ey-fintech-adoption-index-2017.pdf

فالتكنولوجيا المالية غزت أسواق العالم وباستخدامها ظهرت شركات ناشئة حيث شهدت كل من بريطانيا واستراليا أكبر زيادة في حالات اعتماد التكنولوجيا المالية بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في حين شهدت الولايات المتحدة وكندا نموا ملحوظا، أما في باقي الأسواق مثل هونغ كونغ تم تسجيل معدلات نمو بطيئة، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم ٣: مقارنة تبني التكنولوجيا المالية في ستة أسواق عالمية % بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٧

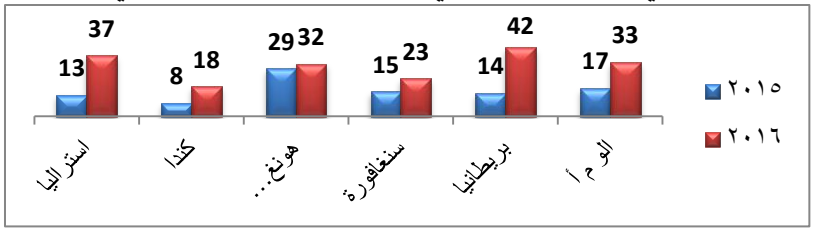

Source: Ey Building a better working worl**,** Op.Cit.

[٣٤] KPMG, **Global analysis of investment in fintech**, 1 August 2017, p ١٢, online: http://www.agefi.fr/sites/agefi.fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

إن أهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي: المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين، التمويل والإقراض الرقمي، إدارة الثروات، سلسلة البلوكات blochchan والعملات الرقمية المشفرة. ويعد قطاع المدفوعات أكثر قطاعات التكنولوجيا المالية استخداما من طرف الأسواق العالمية والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم ١: مقارنة أعلى خمس أسواق متبنية للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها

	تحويل الأموال والمدفوعات	تخطيط مالي	الإدخار والاستثمار	الاقتراض	التأمين
الصين	%٨٣	%٢٢	%٥٨	%٤٦	%٤٧
الهند	%٧٢	%٢١	%٣٩	%٢٠	%٤٣
البرازيل	%٦٠	%٢٠	%٢٩	%١٥	%٣٨
استراليا	%٥٩	%١٥	%٢٧	%١٣	%٣٢
بريطانيا	٥٧٥	%١٣	%٢٥	%١٢	%٣١

Source: Ey Building a better working world, ,٥p 1 Op.Cit.

ثانياً: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

إن الانتشار العالمي لشركات التكنولوجيا المالية مس حتى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تعرف المنطقة تمركز حوالي ١٠٥ شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية نهاية سنة ٢٠١٥ حسب تقرير أعدته شركة بيرفورت بالشراكة مع مختبر ومضة[٣٥]، تغطي ١٢ دولة متمركزة بدول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا والمشرق العربي، وتتمركز أغلبيتها بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤٢% تليها منطقة شمال إفريقيا والمشرق العربي بنفس النسبة ٢٩% مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم٤: التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

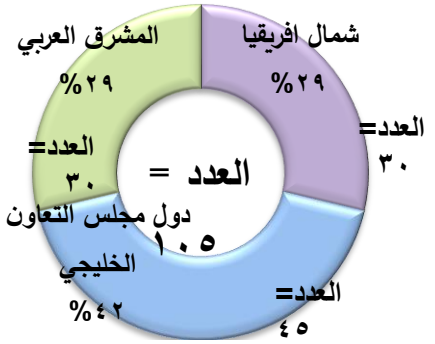

Source: Payfort and wamda, "**State of Fintech**", 2016, p 13, online: https://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

وحسب نفس التقرير فإن جزء كبير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يتركز في أربع دول من أصل ١٢ دولة، ذلك أن هذه الدول الأربعة تمتلك بيئة ملائمة وحاضنة للشركات الناشئة بالإضافة إلى الدعم الحكومي لها، اهتمام القطاع الخاص بهذا المجال، بيئة ثقافية ملائمة.

فحوالي ٧٣.٣٣% أي حوالي ٧٧ شركة من شركات التكنولوجيا المالية تتركز في كل من **الإمارات، الأردن، مصر، لبنان** أما باقي الشركات فتتوزع بين كل من المغرب، الكويت، السعودية، تونس، الجزائر، البحرين، عمان، قطر بنسبة ٢٦.٦٦% حوالي ٢٨ شركة، كما يوضحه الشكل التالي.

وتتربع الإمارات العربية المتحدة على الترتيب بتضمنها حوالي ٣٠ شركة فعالة في مجال التكنولوجيا المالية تليها مصر بحوالي ١٧ شركة ثم الأردن ولبنان بضم كل منهما ١٥ شركة.

[٣٥]- Payfort and wamda, "**State of Fintech**", 2016, p 13, online: https://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

الشكل رقم ٥: توزع شركات التكنولوجيا المالية عبر الوطن العربي

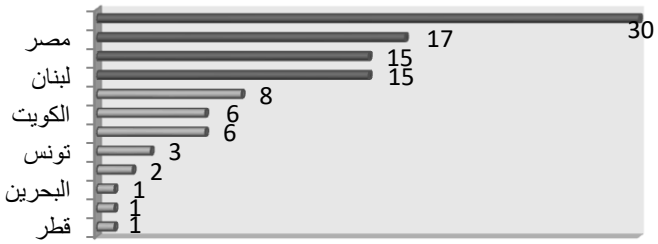

Source: Payfort and wamda, Op.Cit, 2016, p 14.

الشكل رقم ٦: النسبة المئوية لتوزع شركات التكنولوجيا المالية عبر الوطن العربي

Source: Payfort and wamda, Op.Cit, 2016, p 14.

وحسب إحصائية لمختبر ومضة للأبحاث[٣٦] فإنه انطلاقا من سنة ٢٠٠٢ بدأت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تظهر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليزداد عددها ويصل إلى ١٠٥ شركات حتى بداية سنة ٢٠١٦ ليزداد معدل النمو السنوي المركب من ٢٦% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ٤٠% خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل رقم ٧: تطور شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

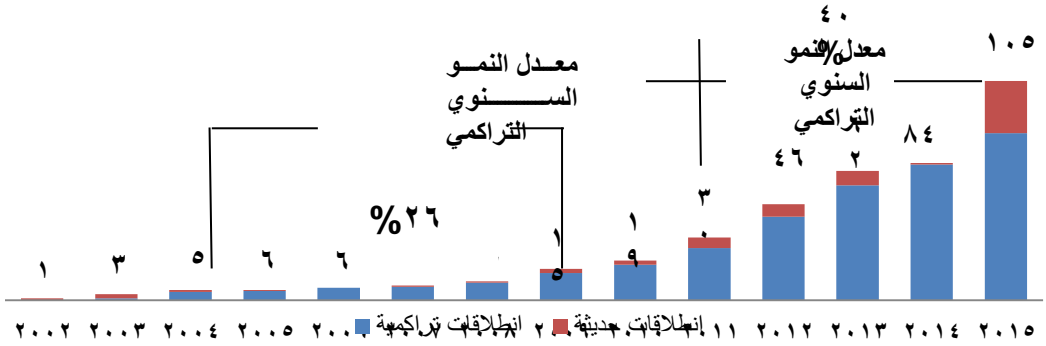

المصدر: جوناس فيلر، **"مئة مليون دولار لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة"**، مختبر ومضة للأبحاث، ١٦ مارس ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع: ٠٦ نوفمبر ٢٠١٧، على الخط/https://www.wamda.com/ar/2017/03

[٣٦]- جوناس فيلر، **"مئة مليون دولار لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة"**، مختبر ومضة للأبحاث، ١٦ مارس ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع: ٠٦ نوفمبر ٢٠١٧، على الخط
https://www.wamda.com/ar/2017/03/

وتقود الإمارات سلم الترتيب بالمنطقة؛ بالرغم من أن مصر كانت مقرا لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر[٣٧]، فحسب الشكل الموالي فإن معدل النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية بالإمارات خلال ٤ سنوات (٢٠١١-٢٠١٥) بلغ ٥٧% بعدها لبنان بنسبة ٥٠% ثم الأردن ٣٧% ثم مصر ٢١%، ففي سنة ٢٠١٥ بلغ معدل النمو في الإمارات ٢٩% وهو أعلى معدل بالمنطقة العربية لسنة بعدما كان ١٧% سنة ٢٠١١ لتليها مصر بنسبة ١٦% بعدما كان ٢٦% سنة ٢٠١١.

الشكل رقم ٨: الدول التي تتصدر نمو التكنولوجيا المالية (٢٠١١-٢٠١٥)

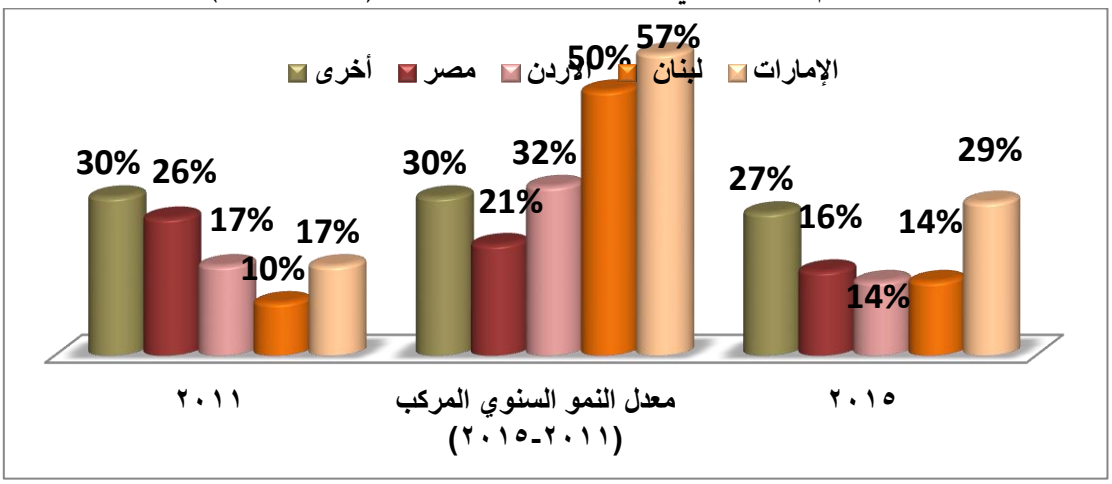

المصدر: تقرير بيرفورت ٢٠١٦، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١١/٠٩، على الخطhttps://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry

فوفقا لتقرير صادر عن[٣٨] Deloitte (شركة الدراسات والاستشارات المالية العالمية) والاتحاد العالمي لمراكز التكنولوجيا المالية في أفريل ٢٠١٧ تناول ٤٤ مدينة حول العالم، تعد أبو ظبي موطنا مركز التكنولوجيا المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد ساهم في ذلك كونها منطقة للتجارة الحرة، تتمتع بمركز مالي قوي، استقرار النظم السياسية والقضائية والتنظيمية، تطور البنية التحتية للتكنولوجيا وتوافر رأس المال بالإضافة إلى موقعها الجيد.

يعتمد التقرير في دراسته على حساب مؤشر المحور، حيث يعتمد على ستة محاور تقيم حسب سلم من خمس درجات أدناها يدل على غير جيد إلى ممتاز وقد كان تصنيف أبو ظبي كما يلي: الدعم الحكومي (درجة ٤ قريب من الممتاز)، ثقافة الابتكار (درجة ٣)، القرب من الخبرة (درجة ٣)، القرب من العملاء(درجة ٣)، الشركات الأجنبية الناشئة(درجة ٣)، التنظيم (درجة ٥ ممتاز)، كما يعتمد التقرير على مؤشر الأداء وهو مركب من ثلاثة مؤشرات أخرى وهي المركز المالي العالمي ٣٢، ممارسة الأعمال ٢٦، مؤشر الابتكار العالمي ٤١.

ووصف التقرير إطلاق سوق أبوظبي العالمي لمبادرة "المختبر التنظيمي" الموجهة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والتي تعد المنصة التشريعية والتنظيمية المتكاملة الأولى من نوعها في المنطقة والتي تلقت طلبات المشاركة من 11 شركة ضمن الدفعة

---

[٣٧]– تقرير بيرفورت ٢٠١٦، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١١/٠٩، على الخط https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry

[٣٨]- Deloitte and Global Fintech Hubs Federation , "**Connecting Global FinTech: Interim Hub Review 2017**", April 2017, Online: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/Innovation/deloitte-uk-connecting-global-fintech-hub-federation-innotribe-innovate-finance.pdf

الأولى من المشاركات، بأنها نجاح باهر في أبو ظبي، مع الإشادة بالدعم الكبير الذي تحظى به المبادرة من الجهات التنظيمية والحكومية، ومساهمتها الفعالة في تعزيز الابتكار في الخدمات المالية[٣٩].

ويعد المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية لسوق أبوظبي العالمي إطار عمل تنظيمي وتشريعي متخصص وموجه لشركات التكنولوجيا المالية، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية بالدولة سواء للشركات الجديدة في السوق أو المؤسسات المالية القائمة.

ويتيح "المختبر التنظيمي" وهو الأول من نوعه في المنطقة، للمشاركين تطوير واختبار منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى مثل تلك المطبقة على شركات الخدمات المالية التقليدية، حيث يمكّن إطار عمل "المختبر التنظيمي" شركات التكنولوجيا المالية من ابتكار وتطوير حلول التكنولوجيا المالية ضمن بيئة حيوية محددة المخاطر وذات تكاليف مالية اقتصادية[٤٠].

من جهة أخرى فقد أطلق مركز دبي المالي العالمي أول مسرع للتكنولوجيا المالية المسمى (FinTech Hive at DIFC) بالتعاون مع شركة accenture العالمية في الربع الأول من عام ٢٠١٧، ومن شأن هذا المشروع أن يربط تكنولوجيا الخدمات المالية الحديثة بأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وأن يوفر منصة تجمع شركات الخدمات المالية والتكنولوجية تحت سقف واحد. ويسعى مسرع مركز دبي المالي العالمي إلى إنشاء منصة لتعزيز الابتكار وتسليط الضوء على نماذج ناجحة، إذّ سيعمل المسرع على تحديد بعض من أبرز رواد الأعمال والشركات من خلال عملية تنافسية، ومن ثم منحها فرصة تطوير الابتكارات واختبارها وتعديلها بالتعاون مع كبار التنفيذيين في مركز دبي المالي العالمي والمؤسسات المالية الإقليمية. ومن خلال الجمع بين البنوك المحلية وشركات التكنولوجيا المالية للاضطلاع بالأفكار والتعاون والشراكة، يساعد المركز كل الأطراف على الارتقاء بقطاع الخدمات المالية. وسيعملّ برنامج المسرع على تحديد أفضل رواد الأعمال في قطاع الخدمات المالية ومنحهم فرصة نفاذ فريدة إلى عملاء وممولين محتملين."ويعكس هذاّ المسرع الجديد التزام مركز دبي المالي العالمي بتوفير منظومة دولية للتكنولوجيا المالية من شأنها أن تلبي احتياجات أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا[٤١].

وقد انطلقت الدورة الأولى لهذا المسرع بمشاركة ١١ شركة مرشحة من دول مختلفة في شهر أغسطس ٢٠١٧ مدة الدورة ثلاثة أشهر بعده يتم ترشيح شركات أخرى، فهو منصة للتعامل مع مؤسسات إقليمية ودولية ويشتمل البرنامج على منهج إرشادي يستمر ١٢ أسبوعا تقوم خلاله مجموعة تضم ١١ شركة مرشحة نهائياً تتعاون مع مؤسسات مالية وشركات تكنولوجية من أجل ابتكار حلول حقيقية لتلبية الاحتياجات المتطورة لصناعة الخدمة المالية في المنطقة حيث سيلتقي المرشحون مع كبار المسؤولين كالمؤسسات المالية الشريكة كبنك الإمارات دبي الوطني وبنك المشرق وبنك رأس الخيمة وغيرها من البنوك فالمسرع يعمل على التعاون وليس التنافس بين الشركات التكنولوجيا المالية والبنوك.

وبعد أن قام المرشحون بتسويق أفكارهم أمام ٣٠٠ مستثمر اعتبرت الدورة منصة مهمة لتقليص الفجوة بين مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة وبين المؤسسات المالية الرائدة حيث تم فتح وتعزيز قنوات الاتصال وبالتالي خلق فرصة استثنائية

---

[٣٩]- سوق أبو ظبي العالمي، **"أبوظبي أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة"**، على الخط
https://www.adgm.com/media/128679/20170417-abu-dhabi-ranks-top-fintech-hub-in-mena-region-eng-arabic.pdf

[٤٠]- سوق أبو ظبي العالمي، **"المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية"**، على الخط
https://www.adgm.com/media/125974/adgm-fintech-reglab-brochure-arabic.pdf

[٤١]– مركز دبي المالي العالمي، "**مركز دبي المالي العالمي يطلق أول مسرع للتكنولوجيا المالية بالمنطقة**"، على الخط
https://www.difc.ae/files/8514/8404/7365/100117_DIFC_and_Accenture_Launch_Regions_First_FinTech_Accelerator_-_Arabic.pdf

لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية على حدٍّ سواء، ليتم الإعلان عن البرامج القادمة خلال سنة ٢٠١٨ والتي ستركز على التكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التامين[٤٢].

ومن المتوقع أن يصل حجم صناعة التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط ٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٠، وأن يصل عدد الشركات المختصة في هذا المجال إلى ٢٥٠ شركة.

ثالثاً: الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية

إن التطور والنجاح الذي حققته بعض شركات التكنولوجيا المالية مثل PayPal، Square، WorldPay التي حققت مليارات الدولارات سنة ٢٠١٥ أكبر بكثير من رؤوس الأموال للمؤسسات المالية القائمة. فهذا النوع من الشركات استطاعت جذب ١٩ مليار دولار من الاستثمارات عام ٢٠١٥ (بزيادة قدرها ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٤)، وتتوقع دراسة[٤٣] بأن أكثر من ٤.٧ تريليون دولار أمريكي من إيرادات الخدمات المالية للشركات التقليدية معرضة لخطر الاضطراب بسبب دخول شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

لذلك تزايدت نسبة من يعتقد بأن أعمالهم ستكون معرضة للخطر مستقبلا بسبب شركات التكنولوجيا المالية التي تنافسها في مجال عملها بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٧ كما يوضحه الجدول الموالي، ماعدا منطقة إفريقيا نلاحظ انخفاض النسبة لعدم الانتشار الواسع لهذا النوع من الشركات المستحدثة وبالتالي الشعور بالخطر مازال مستبعدا.

الشكل رقم ٩: تزايد نسبة معتقدي أن أعمالهم معرضة للخطر بسبب شركات التكنولوجيا المالية

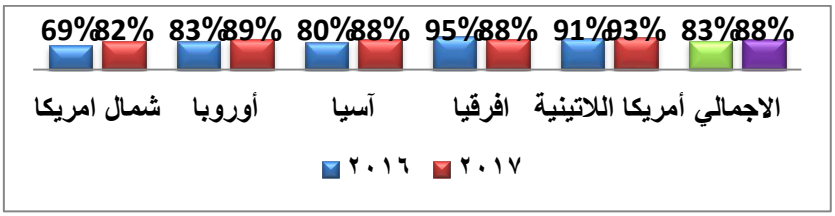

Source: WPC, **Redrawing the lines: FinTech's growing influence on Financial Services,** Global FinTech Report 2017, p 8, online: https://www.pwc.com/jg/en/publications/pwc-global-fintech-report-17.3.17-final.pdf

حسب تقرير أعدته كل من شركة Capgemini وLinkedin وEfma وباستخدام طريقة الاستبيان صرح ٦٠.٤% من المشاركين أن عامل توفير الحماية والأمن من الغش يعتبر أهم معيار لديهم لاختيار نوع الشركات المتعامل معها، وقد تفوقت الشركات المالية التقليدية بهذا المعيار على شركات التكنولوجيا المالية بنسبة ٧٤.٣% مقابل ٥.٤% فقط، في حين تفوقت شركات التكنولوجيا المالية على تلك التقليدية في معيار أفضل قيمة للمال وخدمات سريعة وذات كفاءة، الشفافية وتقديم التسهيلات.

---

[٤٢]- حكومة دبي، "دبي المالي" **يختتم الدورة الأولى من برنامج "فينتك هايف" ويطلق برنامجين جديدين لعام ٢٠١٨**"، ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، بتصرف، على الخط

http://www.mediaoffice.ae/ar/mediacenter/news/12/11/2017/success-of-fintech-hive-at-difc-celebrated-during-investor-day-by-tripling-programme.aspx

[٤٣]- International Trade Administration, **2016 Top Markets Report Financial Technology**, consulted: 09/05/2017, online: http://trade.gov/topmarkets/pdf/Financial_Technology_Top_Markets_Report.pdf

الشكل رقم ١٠: النسبة المئوية لأهم العوامل التي تجعل المستهلك يختار الشركات التي سيتعامل معها

		الشركات المالية التقليدية	الشركات التكنولوجيا
١	توفر الأمن والحماية من الغش (٦٠.٤%)	%٧٤.٣	%٥.٤
٢	نوعية الخدمات (٥٠.٠%)	%٤٧.٣	%٢١.٦
3	أفضل قيمة للمال (٤٧.٢%)	%١٣.٥	%٥٢.٧
٤	خدمات سريعة وذات كفاءة (٤٦.٧%)	%١٠.٨	%٥٥.٤
٥	الشفافية (٤٥.٩%)	%١٢.٢	%٣٧.٨
٦	التسهيلات (٤٥.٤%)	%٢٠.٣	%٥٢.٧
٧	استخدام الخدمة (٤٥.٤%)	%٩.٥	%٦٧.٦

Source: Capgemini and Linkedin and Efma, **world fintech report 2017**, p2٣, online: http://www.fintechconnectlive.com/wp-content/uploads/2017/02/World-Fintech-Report-2017.pdf

إن أكثر المؤسسات تخوفا بخطر شركات التكنولوجيا المالية على أعمالها هي البنوك حيث يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم، وذلك يعتمد على استراتيجية الشركة الناشئة واستراتيجية البنك، فعدد قليل من الشركات الناشئة تتصرف على أنها منافس مباشر للبنوك، في حين تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى الشراكة معها. وهذا التعاون يمكن أن تستفيد منه البنوك التي تسعى لأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة. وقد أصبحت التكنولوجيا المالية التعاونية أكثر انتشاراً ومحل ثقة لدى المستثمرين[٤٤] حيث ارتفعت الاستثمارات الدولية في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التعاونية بنسبة ١٣٨% بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مقارنة بنسبة ٢٣% في مجال التكنولوجيا المالية التنافسية، حسب ما يوضحه الشكل الموالي[٤٥]:

الشكل رقم ١١: الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية التعاونية مقابل التكنولوجيا المالية التنافسية (مليون دولار) لسنتي ٢٠١٤/٢٠١٥.

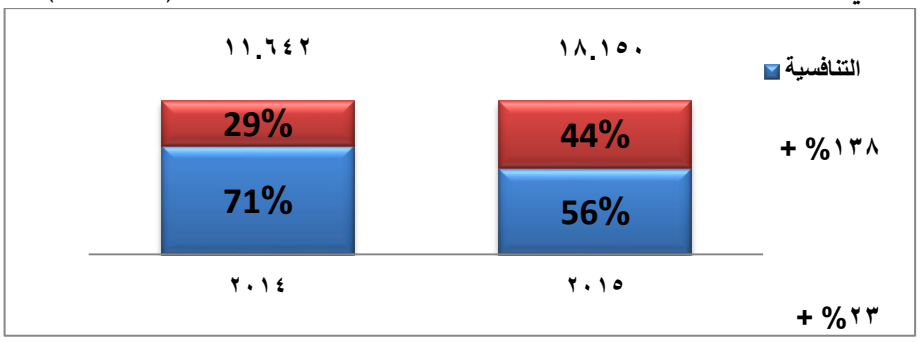

Source: Accenture, **Fintech and the evolving landscape: landing points for the industry,** 2016, online: http://fintechinnovationlab.com/wpcontent/uploads/2017/05/Fintech_Evolving_Landscape_2016.pdf

و قد أكد تقرير كل من شركة Capgemini وLinkedin وEfma أن المؤسسات المالية التقليدية بدأت في دراسة استراتيجياتها المستقبلية، فمعظم الشركات التقليدية (٦٠%) أصبحت متفتحة أكثر لاحتمالية بناء شراكة مع شركات التكنولوجيا

---

[٤٤]- تقرير بيرفورت، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

[٤٥]- Accenture , Op.Cit, p 6.

المالية في حين أن (٥٩.٢%) تعمل بنشاط لتطوير قدراتها الداخلية لقدرتها على المنافسة، في حين البعض الآخر فضل حلولا أخرى كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم ١٢: الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية

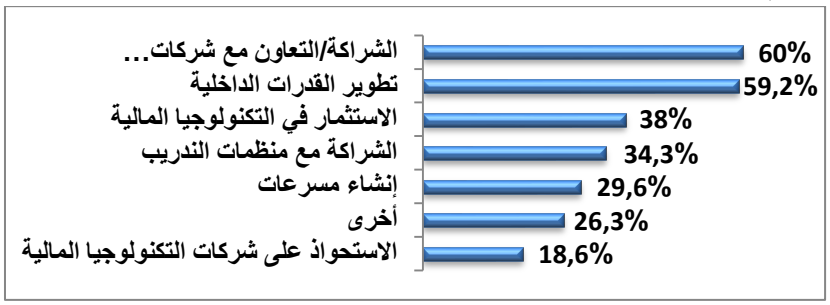

Source: Capgemini and Linkedin and Efma, Op.Cit, p25.

دفع ذلك «لجنة بازل»، التي تضع المعايير الدولية لمصارف العالم، إلى إعداد تقرير وضعت فيه المصارف التقليدية والجهات الرقابية أمام تحديات هذا الواقع الجديد المتطور بسرعة خيالية. وخلص التقرير إلى ٥ سيناريوهات، علماً بأن أسوأها قابل للحصول؛ بحسب ما أكد معدو التقرير الذي اتخذ طابعاً تحذيرياً[٤٦].

وما جاء في هذا التقرير[٤٧] الصادر في أوت ٢٠١٧ شرحا مفصلا عن هذه السيناريوهات الخمسة المتوقعة للبنوك والتي تعطيها في نفس الوقت حلا مبكرا للخروج من الأزمة قبل معايشتها، فالوضع فعلا يتطلب التفكير والتحرك من قبل البنوك وهذا ما اتفق عليه الخبراء، ونذكر فيما يلي ملخص عن الاحتمالات الخمس.

١. **السيناريو الأول** تمت تسميته **أفضل بنك (The better bank)** حيث تقوم البنوك القائمة بتحديث ورقمنة نفسها للحفاظ على العملاء والخدمات المصرفية الأساسية، والاستفادة من التقنيات التكنولوجية لتغيير وضعها الحالي أي الانتقال من وضع إلى وضع أحسن، فقدرتها على معرفة السوق وقدراتها الاستثمارية ستمكنها من توفير الخدمات والمنتجات بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة وتحديث النظم التقليدية، فهذا السيناريو يطور من عمل البنوك اعتمادا على الذكاء الصناعي.

٢. **السيناريو الثاني** تمت تسميته **البنك الجديد (The new bank)** يرى هذا السيناريو عدم قدرة البنوك التقليدية على تحديث ورقمنة نفسها وعدم قدرتها على الاستغلال الجيد للتقنيات التكنولوجية، مما يؤدي إلى حلول محلها بنوك جديدة تقوم على أنقاضها، حيث تعتمد هذه البنوك الجديدة على التكنولوجيا المتقدمة لتقديم خدمات مصرفية بطريقة أكثر فاعلية من حيث التكلفة وبصورة أكثر حداثة، والابتعاد عن النموذج القديم بل تقديم خدمات للعملاء من خلال التطبيق الذكي والمنصة القائمة على الانترنت.

٣. **السيناريو الثالث** تمت تسميته **(البنك الموزع)** ويتضمن عمل مشترك بين البنوك وشركات التكنولوجيا وتقسيم الخدمات بين الأطراف، وذلك حفاظا على العملاء الذين بدلا من البقاء مع شريك مالي واحد يمكن لهم استخدام العديد من مقدمي الخدمات المالية، ومن الخدمات المبتكرة بين البنوك وشركات التكنولوجيا خدمات الدفع المبتكرة عبر الهاتف النقال، تقديم خدمات استشارية استثمارية.

---

[٤٦]- مطلق منير، **«لجنة بازل» تحذر من اجتياح التكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤١٦٣، ٠٧ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٩/٢٤، على الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/1017686/

[٤٧]- Basel Committee on Banking Supervision, **Implications of fintech developments for banks and bank supervisors**, Bank for International Settlements, 2017, website: http://www.bis.org/bcbs/publ/d415.pdf

٤. **السيناريو الرابع تمت تسميته (البنك الهابط)** يتوقع أن تنجو البنوك وتبقى غير قابلة للتجاوز في بعض الخدمات التي توفرها، لكن دورها يتحول إلى مقدم ومتسلم خدمة غير منظور عمليا، لأنها تضع خبراتها بتصرف الشركات التكنولوجيا المالية وعمالقة الإنترنت التي تحتفظ لنفسها بالعلاقة مع العملاء والمستخدمين. ويؤكد التقرير إمكان حصول هذا السيناريو استناداً إلى تجارب حالية، مثل تطور ونجاح انتشار خدمات منصات الدفع الإلكتروني، على أن يبقى للمصرف التقليدي دور الخزانة ومطابقة العمليات وامتثالها للقواعد الرقابية. وبذلك تتحول البنوك إلى واحدة من القنوات المالية التي تستخدم الذكاء الصناعي في خدمة العملاء[٤٨].

٥. **السيناريو الخامس** تمت تسميته **(البنوك غير المتطورة)** فهو كارثي بالنسبة للبنوك القائمة، لأنه يفترض أن التقنيات المتطورة يمكن أن تجعل مفهوم البنك التقليدي من الماضي، وتحل محله العمليات التي تطورها المنصات التكنولوجية وتقدمها مباشرة إلى العملاء، لأنها ستكون الأقدر على فهم احتياجاتهم بفضل البيانات والمعلومات التي بحوزتها عنهم. وهناك أمثلة على ذلك حالياً، مثل منصات الإقراض والاقتراض التي تضع العملاء وجهاً لوجه، حيث يتعاملون مالياً عبر الإنترنت بلا وسيط، وهناك عمليات «بيتكوين» ذات القيمة التي تجرى من دون المرور بالبنوك[٤٩].

الخاتمة:

يعتقد البعض بأن التكنولوجيا المالية ما هي إلا ظاهرة نتيجة التطور التكنولوجي وسرعان ما ستأخذ مكانا في الاقتصاد لكن لن يكون بأهمية المؤسسات المالية التقليدية العريقة. غير أن الانتشار الواسع للظاهرة ووصولها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة للنجاح الذي حققته بعض الشركات العالمية في هذا المجال المستحدث وتحقيقها لإيرادات مرتفعة، جعل الأغلبية يعيد لتفكير والتمعن أكثر في مصير الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وقدرتها على منافسة تلك التقليدية، لذلك نستنتج ما يلي:

اهتمام رواد الأعمال بالتكنولوجيا المالية بات أمرا محتما من خلال المبادرات التي مست قطاع الخدمات المالية باستغلال أحدث التقنيات، ونجاح هذه المبادرات أطلق مخاوف المؤسسات المالية التقليدية العريقة ذات الخبرة والمسيطرة على القطاع، مما جعل البعض منها يبني استراتيجيات وخطط مستقبلية إزاء التعامل مع هذا المنافس الحديث النشأة.

- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، إما بالاعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية، إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.
- لجأت بعض الهيئات بمشاركة أكبر المؤسسات المالية والبنكية إلى دراسة الموضوع بجدية ومحاولة التنبؤ بمستقبل تتنازع فيه هيئتان مختلفتان على نفس المجال، لذلك ظهرت نظرية لحل الموضوع إما بالتعاون معا أو المنافسة والبقاء سيكون للأقوى، فشركات التكنولوجيا المالية ينقصها الخبرة وثقة العملاء والمؤسسات المالية التقليدية ينقصها استحداث تقنياتها والاعتماد الكلي على التكنولوجيا في كل عملياتها.

سيتم استخدام الطريقتين بين الهيئتين إما بالتعاون أو التنافس ومع الوقت التجربة هي التي ستحدد مستقبل العالم المالي والخدماتي إلى أي اتجاه سيسلك، لكن المؤكد بأن هناك موجة تغيير ستحدثها شركات التكنولوجيا المالية ستقلب مفاهيمنا التقليدية حول القطاع المالي.

---

[٤٨]– مطلق منير، مرجع سبق ذكره.

[٤٩]– نفس المرجع أعلاه.

وفي رأينا على المنطقة العربية الاستفادة من تجربة الإمارات بتبني برامج مبدئية كمسرعات التكنولوجيا المالية، للتعريف بهذا النوع من القطاعات وتشجيع رواد الأعمال على خوض مشاريع صغيرة في هذا المجال كخطوة أولية للحاق بالركب الاقتصادي العالمي، علما أن ذلك يتطلب قاعدة قوية لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقاعدة بشرية لها القابلية على التعامل بمثل هكذا معاملات متطورة.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

١. جوناس فيلر، "**مئة مليون دولار لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة**"، مختبر ومضة للأبحاث، ١٦ مارس ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع: ٠٦ نوفمبر ٢٠١٧، على الخط : https://www.wamda.com/ar/2017/03/

٢. تقرير بيرفورت ٢٠١٦، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١١/٠٩، على الخط: https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry

٣. سوق أبو ظبي العالمي، "**أبوظبي أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة**"، على الخط: https://www.adgm.com/media/128679/20170417-abu-dhabi-ranks-top-fintech-hub-in-mena-region-eng-arabic.pdf

٤. سوق أبو ظبي العالمي، "**المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية**"، على الخط: https://www.adgm.com/media/125974/adgm-fintech-reglab-brochure-arabic.pdf

٥. مركز دبي المالي العالمي، "**مركز دبي المالي العالمي يطلق أول مسرع للتكنولوجيا المالية بالمنطقة**"، على الخط: https://www.difc.ae/files/8514/8404/7365/100117_DIFC_and_Accenture_Launch_Regions_First_Fin Tech_Accelerator_-_Arabic.pdf

٦. حكومة دبي، "دبي المالي" **يختتم الدورة الأولى من برنامج "فينتك هايف" ويطلق برنامجين جديدين لعام ٢٠١٨**"، ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، بتصرف، على الخط:-http://www.mediaoffice.ae/ar/mediacenter/news/12/11/2017/success-of fintech-hive-at-difc-celebrated-during-investor-day-by-tripling-programme.aspx

٧. تقرير بيرفورت، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٨. مطلق منير، «**لجنة بازل» تحذر من اجتياح التكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤١٦٣، ٠٧ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٩/٢٤، على الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/1017686/

٩. مطلق منير، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] KPMG, **Global analysis of investment in fintech**, 1 August 2017, p ١٢, online: http://www.agefi.fr/sites/agefi.fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

[2] Payfort and wamda, "**State of Fintech**", 2016, p 13, online: https://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

[3] Deloitte and Global Fintech Hubs Federation , "**Connecting Global FinTech: Interim Hub Review 2017**", April 2017, Online: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/Innovation/deloitte-uk-connecting-global-fintech-hub-federation-innotribe-innovate-finance.pdf

[4] U.S. Department of Commerce ,International Trade Administration, **2016 Top Markets Report FinancialTechnology**,consulted:09/05/2017,online:http://trade.gov/topmarkets/pdf/Financial_Technology_Top_Markets_Report.pdf

[5] Basel Committee on Banking Supervision, **Implications of fintech developments for banks and bank supervisors**, Bank for International Settlements, 2017, website: http://www.bis.org/bcbs/publ/d415.pdf

[6] Accenture , Op.Cit, p 6.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 33- 45
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Financial Technology Companies in the Middle East and North Africa

Abdul Rahim Wahiba
University Center Tamanrasset
wahibawahiba80@yahoo.fr

Ben Said Amin
Laboratory of globalization and economic policies - University of Algeria 3
Benamineee@hotmail.fr

Abdel Rahim Nadia
Laboratory of globalization and economic policies - University of Algeria 3
Nadia.abd16@yahoo.com

Abstract:

Recently has emerged as a new type of areas that attract companies contain activity and to achieve development and profits through, this area is an integral part of the digital economy and the world has become the focus of interest by default emerging companies which began to develop his concept of the viewpoint of the basic rule of their activities, especially after the electronic commerce itself imposed a new activity and achieved considerable successes and developments and profits to its employees.

The term includes several financial technology sectors of interest can be the pioneers of New Ideas Important layer polarized from clients wishing to take maximum advantage of the digital economy, a feature for companies that can easily attract the consumer email to provide selection of financial-services digital technology, but the birth of company and lack of experience makes the task of these emerging companies is very difficult, especially as competition for financial companies with the classic concept.

Keywords: Financial Technology, Banking Strategies, Middle East and North Africa .
JEL classification codes: O14, F65, O53, O55.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 46- 64
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

تطور أداء أسواق الأوراق المالية العربية، معوقات نموها ومرتكزات تطويرها
دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

عمار زودة
جامعة باتنة ١ – الجزائر
zoudaammar@yahoo.fr

حمزة بوكفة
جامعة أم البواقي – الجزائر
hamzabkf@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع أسواق الأوراق المالية العربية من خلال التعرف على مستوى نشاطها وأدائها خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الحجم والسيولة المعتمدة في هذا المجال، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بأسلوب دراسة حالة، وخلصت الدراسة إلى أن أسواق الأوراق المالية العربية شهدت تباينا في أدائها خلال فترة الدراسة، وأنها تعاني من فجوة أداء واضحة بسبب تأثرها بالأحداث العالمية والعربية الواقعة خلال فترة الدراسة، مما سمح لنا بتشخيص أهم المعوقات التي حالت دون تطورها التي تتمحور في مجملها إلى معوقات اقتصادية، سياسية، تشريعية وهيكلية تنظيمية، والتعرف على أهم مرتكزات تنشيطها لتحقق دورها الاقتصادي المنشود من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات لرفع كفاءتها كإعادة النظر في كل من الأطر الاقتصادية، التشريعية، التنظيمية والمؤسسية، إلى جانب تبني السياسات المالية والنقدية السليمة، مع ضرورة التنسيق والربط بين أسواق الأوراق المالية العربية كآلية لتدعيم التعاون العربي المشترك، على أن يتضمن هذا التنسيق توحيد الإجراءات والنظم التي تحكم العمل في الأسواق العربية وفقا لنظام موحد يتم تطويره بما يتلاءم مع الظروف العربية ويتوافق في الوقت نفسه مع التطورات العالمية.

الكلمات المفتاحية: أسواق الأوراق المالية العربية، البورصات العربية، مؤشرات الأسواق المالية، حجم السوق، كفاءة أسواق المال.

المقدمة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة في العديد من البلدان النامية بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة بالدعوة نحو إقامة أسواق للأوراق المالية (بورصات الأوراق المالية)، إيمانا منها بما تقوم به تلك الأسواق من دور هام في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وكونها تعتبر أحد ثلاث عناصر السوق المالية والمكونة من سوق النقد الذي يقوم الجهاز البنكي بالدور الرئيسي فيها، وسوق رأس المال التي تتكون من بنوك الاستثمار وشركات التأمين، وسوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل فيها بالأوراق المالية من الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والبنوك أو الحكومات أو غيرها من المؤسسات والهيئات العامة.

كما تعتبر أسواق الأوراق المالية آلية مهمة لتجميع الموارد المالية لدى أطراف المجتمع، وتوجيهها نحو الأطراف الاقتصادية، إذا فوجود أسواق الأوراق المالية في الدول العربية من شأنه أن يحقق دورا مهما في تحسين أداء الجهاز المالي لها، وبالتالي تشجيع عملية جمع المدخرات المتناثرة وتجنيدها لخدمة تنميتها الاقتصادية، إن هذه الأهمية جعلت جل البلدان العربية تفكر في اعتماد الطريقة المعاصرة في التمويل عن طريق إنشاء أسواق الأوراق المالية.

ولإنجاح الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأسواق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لابد من توفر متطلبات ومقومات متكاملة تتفاعل من خلالها هذه الأسواق وتستند إليها في أداء واجباتها باقتدار، تلك المتطلبات التي تمكنها من الوصول إلى درجة عالية من الثقة بإجراءاتها عند إصدار وطرح الأوراق المالية على المستثمرين وعند تداول هذه الأوراق بين يدي المستثمرين في السوق الثانوية.

وفي هذا السياق ارتأينا أن يتمحور موضوع هذه الدراسة حول توصيف وتحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) بغية التعرف على أوضاعها وإبراز أهم خصائصها ومدى مساهمتها في إحداث تنميتها الاقتصادية، وبالتالي التعرف على معوقات تطورها ونموها ومحاولة صياغة مرتكزات تطويرها.

وعليه، تتمثل **إشكالية الدراسة** في محاولة الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

ما هي طبيعة أداء أسواق الأوراق المالية العربية ومعوقات نموها ومرتكزات تطويرها؟

بناءً على إشكالية الدراسة التي تحدد إطارها، تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

يتفاوت ويختلف أداء أسواق الأوراق المالية العربية من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف ظروف نشأت أسواقها، وتتمثل أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق أسواق الأوراق المالية العربية الدور المرجو منها اقتصاديا هو إحجام المستثمر العربي عن اللجوء إلى هذه السوق لتمويل مشاريعه وتفضيله لما تقدمه السوق النقدية من قروض، وبالتالي يستوجب اهتمام الحكومات العربية بالجانب التوعوي لإيجابيات هذه السوق.

بشكل عام وبهدف عرض نتائج الدراسة وتحليلها بطريقة علمية سليمة، سيستخدم الباحثين في سبيل ذلك **المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة**، وذلك بالاستعانة بالمصادر والدراسات والتقارير العالمية والعربية السنوية ذات العلاقة بالموضوع وتعزيز تحليلها بالمؤشرات المئوية ومعدلات النمو والجداول الإحصائية والأشكال البيانية يتم تحليلها من طرف الباحثين ، سعيا لتحليل تطور أداء أسواق الأوراق المالية العربية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدانها.

أما **حدود الدراسة** الزمنية ارتأى الباحثين أن تكون خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وسبب اعتمادهما على سنة ٢٠٠٩ بداية حد الدراسة هو محاولة منهما تجنب تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على نتائج الدراسة، كون هذه الأزمة أثرت على جميع الأسواق العالمية ومصدرها خارج البلاد العربية.

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة واختبار فرضيتها التي تم بناؤها، ارتأينا أن تكون هذه الدراسة مشتملة على محورين يعكس محتواهما جوهر الموضوع وشموليته:

- **المحور الأول:** سيخصص لتوصيف وتحليل تطور أداء الأسواق العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) بغية التعرف على أوضاعها من خلال جملة من المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالهدف؛

- أما **المحور الثاني:** سيخصص للتعرف على خصائص ومعوقات نمو أسواق الأوراق المالية العربية ومن ثم محاولة صياغة أهم المرتكزات الواجب توفيرها من طرف الحكومات العربية لإنماء أسواقها لتحقق الدور التنموي المنوط بها.

١. تحليل تطور أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

في هذا الصدد تؤكد البيانات المتاحة حدوث نشاط ملحوظ في أداء أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة والتي يرصد تطوراتها كل من صندوق النقد العربي FMA واتحاد البورصات العربية AFE، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

١.١ تطور الأداء من خلال المؤشرات المركبة لأسعار أسواق الأوراق المالية العربية (٢٠٠٩-٢٠١٥): سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل أداء الأسواق العربية للأوراق المالية من خلال ما تبرزه قيم المؤشرين المركبين لأسواق الأوراق المالية العربية. واللذان يقيسان أداء الأسواق العربية مجتمعة والصادرين عن مؤسستي صندوق النقد العربي واتحاد البورصات العربية، وهما: -المؤشر المركب لصندوق النقد العربي AMF Indices؛ - مؤشر إتحاد البورصات العربية S&P AFE 40 .

١.١.١.أداء الأسواق العربية من خلال المؤشر AMF Indices خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥): عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية المنضمة لقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي، تلك الانهيارات في المؤشرات السعرية لأسواق الأوراق المالية العربية، حيث بلغ نهاية عام ٢٠١٥ قيمة 275,6 نقطة مقارنة 320,9 نقطة

خلال العام الماضي، مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 14,1%، جاء ذلك انعكاسا لاستمرار انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعيات ذلك على معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط، إلى جانب انعكاسات مخاوف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتداعيات رفع البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة. ومع ذلك فإنه وعند مقارنة أداء الأسواق العربية مجتمعة مع أداء أسواق الأوراق المالية العالمية والناشئة، كما يعكسها المؤشر المركب للصندوق، كان أداء الأسواق العربية متماشيا في هذا السياق، مع أداء معظم الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث انخفضت مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأسواق شرق وجنوب آسيا بنسب 31,8 % و 15,7 % و 10,9 % على التوالي خلال عام ٢٠١٥. في المقابل، كان أداء الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة أفضل بصورة ملحوظة، حيث سجلت معظم مؤشرات هذه الأسواق ارتفاعات متفاوتة خلال العام، إذ ارتفعت مؤشرات DAX الألماني و40 CAC الفرنسي و225 NIKKEI الياباني بنسب 10% و9,5% و9,1% على التوالي، فيما استقر مؤشر S&P-500 الأمريكي مع نهاية العام بتغير طفيف دون واحد في المائة.

أما بنهاية عام ٢٠١٤ سجل المؤشر ارتفاعا نسبته 7,5% مقابل نسبة ارتفاع بلغت نحو 35,8% عن عام ٢٠١٣، كما يوضحه الشكل (١) الذي يوضح تطور أسعار المؤشر المركب للصندوق خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. والشكل (٢) يوضح نسبة تطور المؤشر المركب لصندوق النقد العربي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

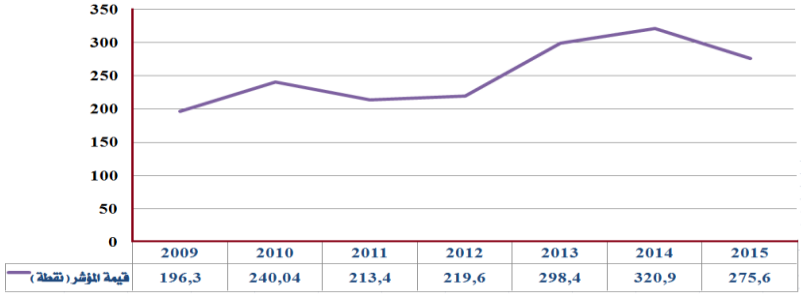

الشكل (١) تطور قيمة المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية**، النشرات الفصلية للرباعيات الأخير للسنوات: ٢٠٠٩- ٢٠١٥.

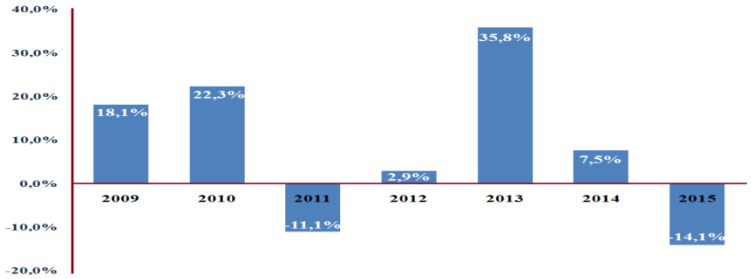

الشكل (٢) التغير النسبي في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشكل (١)

يتضح جليا أن أسعار المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بلغ ذروته خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، حيث في عام ٢٠١٠ ارتفع ليصل إلى 240,04 نقطة محققا بذلك زيادة نسبتها 22,3% مقارنة بعام ٢٠٠٩، مما يدل على وجود تعافي نسبي لأسواق الأوراق المالية العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، أما مع نهاية عام ٢٠١٣ سجل المؤشر ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 35,8%، وبمقارنة أداء الأسواق العربية مجتمعة خلال هذا العام مع أداء الأسواق العالمية والناشئة كما يعكسها المؤشر المركب للصندوق، كان أداء الأسواق العربية متماشيا مع أداء الأسواق المالية الناشئة. ومن جهة أخرى يلاحظ من خلال الشكل السابق أن المؤشر المركب للصندوق حقق أدنى تراجعا له خلال عام ٢٠١١، حيث انخفض بنسبة 11,1%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى الأحداث السياسية والأمنية التي عاشتها بعض الدول العربية والتي تعرف بثورات الربيع العربي، وخاصة كل من مصر وسوريا اللتين انخفضت مؤشرات أسعار أسهمهما خلال هذا العام بنسبة 49,28% و49,42% على التوالي.

٢.١.١. أداء الأسواق العربية من خلال المؤشر S&P AFE 40 خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥): يتكون مؤشر إتحاد البورصات العربية S&P AFE 40 من أكبر ٤٠ شركة والأكثر سيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم تصميم هذا المؤشر من خلال شراكة بين إتحاد البورصات العربية ومؤسسة ستاندرد أند بورز داو جونز للمؤشرات، وكان أول تاريخ لبداية حساب هذا المؤشر هو ٢٠٠٧/١٢/٢١، بقيمة أساس ١٠٠ نقطة، ومن خلال الشكل (٣) الموالي سيتم تحليل تطور هذا المؤشر خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥.

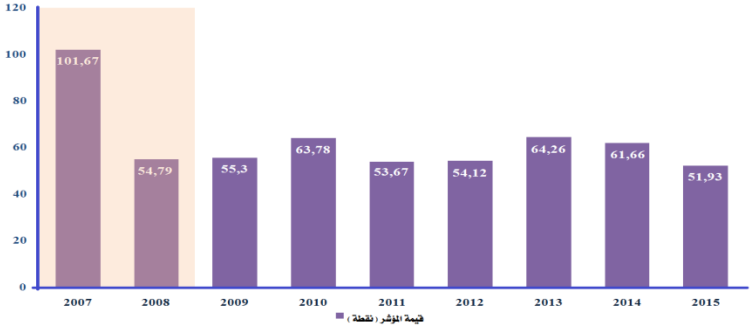

الشكل (٣) تطور قيمة مؤشر إتحاد البورصات العربية S&P AFE 40 للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الموقع الرسمي لمؤسسة S&P Dow Jones Indices، بتاريخ ٢٠١٦/٠٣/١٤: http://us.spindices.com/indices/equity/sp-afe-40. – قيم المؤشر تعكس آخر قيمة حققها المؤشر نهاية كل عام.

يظهر البيان السابق مستوى تطور مؤشر اتحاد البورصات العربية بدءً من أول عام صدر فيه المؤشر، حيث سجل المؤشر أعلى قيمة له خلال أول عام له بنحو 101,67 نقطة، محققا بذلك ارتفاعا قدره 1,67 نقطة عن قيمة أساس المؤشر، ومباشرة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ سجل المؤشر انهيارا كبيرا مع نهاية عام ٢٠٠٨ ليحقق قيمة 54,79 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 46,10%، ليتعافى هذا المؤشر خلال عام ٢٠٠٩ ولكن بنسبة ضعيفة جدا لم تتجاوز ١%، أما عام ٢٠١٠ ونتيجة استرجاع الأسواق العربية عافيتها من تداعيات الأزمة المالية العالمية ارتفع المؤشر ليحقق قيمة 63,78 نقطة أي بنسبة زيادة 15,3% مقارنة بالعام السابق. والملاحظ أيضا خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تراجع المؤشر إلى أدنى مستوياته نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها المنطقة العربية وتأثيرها على تداولات الأسواق العربية، ليرتفع مجددا سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ويعاود تراجعه عام ٢٠١٥ إلى أدنى مستوى له منذ تأسيسه بقيمة 51,93 نقطة بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الدول المصدرة له. وبمقارنة أداء مؤشري أسعار أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة –المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ومؤشر اتحاد البورصات العربية – يتضح أن سلوك أدائهما متشابه خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ وتأثرهما بالأحداث العالمية والعربية الواقعة خلال فترة الدراسة، إلى أن نسب التأثر في قيمة المؤشرين متفاوتة، ويرجع ذلك لحجم العينة التي يتكون منها كل مؤشر، ولهذا نلاحظ نسبة تغير المؤشر المركب للصندوق أكبر من نظيره الصادر عن اتحاد البورصات العربية، باعتبار الأول يشمل كافة الأسواق العربية أما الثاني فيقتصر على ٤٠ شركة مختارة من مجموع الشركات المدرجة في الأسواق العربية.

٢.١. تحليل تطورات أسواق الأوراق العربية من خلال مؤشرات تقييم أدائها للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥): شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى غاية عام ٢٠١٥، أداء غير مستقر بسبب تداعيات نابعة من أزمات عالمية وكذلك لظروف سياسية، أمنية واقتصادية عاشتها الدول العربية، وهو ما أكدته حركة مؤشرات أسعار الأسواق العربية خلال فترة الدراسة السابقة، ومن خلال هذا العنصر من الدراسة سنحاول الوقوف أمام تفاصيل أداء أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة وأحيانا بصفة منفردة، بالاعتماد على أهم مؤشرات تقييم الأداء المعمول بها في هذا المجال، على النحو التالي:

١.٢.١. تطور إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥): كان عام ٢٠١٥ عام تحد لأسواق المال العربية، فقد تواصل التراجع خلال العام في أداء هذه الأسواق، وهو التراجع الذي بدأ مساره منذ سبتمبر ٢٠١٤ مع بدء الانخفاض في أسعار النفط العالمية. فقد خسرت أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة خلال عام ٢٠١٥ نحو 143,6 مليار دولار من قيمتها السوقية، ما يمثل حوالي ١٢% من هذه القيمة، لتصل في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ إلى 1076,8مليار دولار، ما يعادل ٣٨% من الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية، مقابل 1203,1مليار دولار ونحو 44,3% من ناتجها المحلي الإجمالي مع نهاية العام السابق ٢٠١٤. والشكلين (٤) و(٥) يوضحان ذلك.

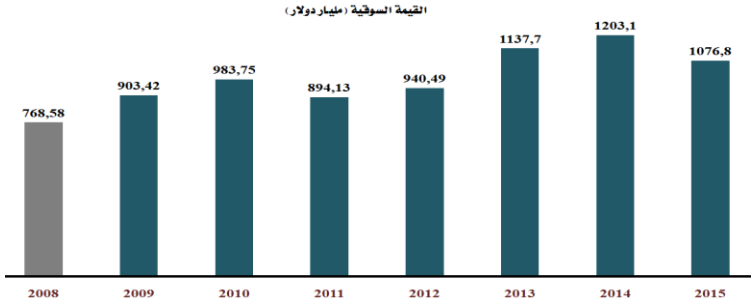

الشكل (٤) تطور إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: قواعد بيانات صندوق النقد العربي:

- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربي، النشرات الفصلية للربع الرابع، للسنوات: ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٥؛
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، فصل الجداول الإحصائية، للسنوات: ٢٠١١- ٢٠١٣.
- موقع اتحاد البورصات العربية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٤/١٢:

http://www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx

الشكل (٥) إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١١-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: قواعد بيانات صندوق النقد العربي:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فصل الجداول الإحصائية، للسنوات: ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣؛
- **الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي**، بيان موجز عن تطورات أداء أسواق المال العربية خلال عام ٢٠١٥،

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية، العامل الأبرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال عام ٢٠١٥، خصوصا لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انعكس الانخفاض المتواصل في أسعار النفط في انكماش السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين للآفاق المستقبلية لاقتصاديات هذه الأسواق، إلا أنه لم يكن التراجع في أسعار النفط العامل الوحيد، فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصاديات الناشئة وتحديدا الاقتصاد الصيني، إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ومخاوف العودة إلى السياسات النقدية الاعتيادية، سلبا على أداء أسواق الأوراق المالية في الاقتصاديات الناشئة والنامية، ومنها اقتصاديات الدول العربية. كذلك لم تستفد الدول العربية المستوردة للنفط من الحيز المتاح من جراء انخفاض الأسعار العالمية، على الرغم من الجهود الكبيرة للسلطات لدى هذه الدول في إدخال إصلاحات اقتصادية، ذلك أن بعض هذه الدول تأثرت بالإضافة إلى العوامل السابقة، بتطورات وأحداث داخلية، رفعت من مخاوف المستثمرين. كما رافق ذلك كله، انكماش نمو الإرباح الصافية لمعظم الشركات العربية، هذا وكان التراجع ملحوظا وملموسا لدى الشركات في قطاعات مثل الصناعات البتروكيماوية، وقطاع شركات العقار والإنشاءات، قطاع الاتصالات، الخدمات الفندقية، وهو ما انعكس على أسعار شركات هذه القطاعات خلال العام. كذلك وفي السياق نفسه، ساهمت الارتفاعات في عجز الموازنات العامة لدى أغلب الدول العربية خلال العام، ولجوء السلطات فيها إلى أسواق التمويل المحلية لتمويلها، وتحديدا من خلال إصدار سندات الخزانة، في امتصاص جزء من السيولة المتاحة وارتفاع تكلفة التمويل الممكن توفيره للاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

أما أداء الأسواق العربية خلال السنوات السابقة لعام ٢٠١٥ كما يبرزه الشكل (٤) السابق، يمكن تلخيصه في الآتي:

– كان أداء أسواق الأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٩ متفاوتا، حيث واصلت الأسواق العربية في الأشهر الأولى من العام تراجعها الذي بدأته خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بدأت هذه الأسواق أسوة ببقية الأسواق العالمية والناشئة تعافيها لتنهي عام ٢٠٠٩ على زيادة في قيمتها السوقية بنحو 17,4% مقارنة بعام ٢٠٠٨ لتستقر عند قيمة 903,42 مليار دولار؛

–أما خلال عام ٢٠١٠ نلاحظ وجود تحسن تدريجي في أداء الأسواق العربية من خلال ارتفاع القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة لتبلغ 983,75 مليار دولار نهاية العام، لتحقق في ذلك زيادة بقيمة 80,3 مليار دولار مقارنة بالسنة الماضية، وإن كانت هذه الزيادة لا تزال بعيدة عن مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية في معظم الأسواق؛

– في حين شهد عام ٢٠١١ اضطرابات حادة في أداء غالبية الأسواق العربية بتراجع القيمة السوقية لها إلى مستوى 894,4 مليار دولار، ويرجع ذلك الاضطراب إلى الأحداث التي عاشتها بعض الدول العربية وخاصة بمصر بداية من عام ٢٠١١، مما أدى إلى تزايد مخاوف المستثمرين من تداعيات هذه الأحداث، وبالتالي خسرت الأسواق العربية مجتمعة قرابة ١٤١مليار دولار (قرابة ١٤% من قيمتها السوقية) وذلك خلال خمسة أسابيع فقط من الفترة الممتدة من ٢٥ فيفري إلى ٤ مارس ٢٠١١؛

–يتضح أيضا أن عام ٢٠١٢ شهدت الأسواق العربية تحسنا طفيفا في أدائها، إلا أنه لا يرق إلى المستوى المطلوب وذلك بسبب استمرار الاضطرابات التي كانت سائدة في بعض الدول العربية كمصر وسوريا والعراق؛

–أما عام ٢٠١٣ فقد كان عاما مميزا لأسواق الأوراق المالية العربية، فإلى جانب ترقية بعض الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كان أداء الأسواق المالية العربية بصورة مجتمعة أفضل من أداء جميع الأسواق الناشئة، فقد استعادت هذه الأسواق ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية، لتصل هذه القيمة إلى نحو ١١٣٨ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣، أي ما يعادل حوالي 41,1% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية؛

–وفي سياق مماثل ارتفعت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية بنحو 5,7% خلال عام ٢٠١٤ لتبلغ نحو ١٢٠٣ مليار دولار، لتكسب هذه الأسواق ما مقداره ٦٦ مليار دولار من قيمتها السوقية. وهو ما يعادل 44,3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

٢.٢.١.تطور إجمالي سيولة أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٥): عرفت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام ٢٠١٥، نقص في السيولة كما تعبر عنه مؤشرات التداول الموضحة من خلال بيانات الجدول (١) الذي يبرز تطو مؤشرات قياس سيولة الأسواق العربية والمتمثلة في قيمة وكمية تداول الأسواق العربية ومعدل دورانها خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥.

الجدول (١) تطور مؤشرات تداول أسواق الأوراق المالية العربية للفترة (٢٠١٠–٢٠١٥)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة التداول (مليار دولار)	381,03	395,46	624,40	534,3	835,33	572,5
عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	211,67	156,35	270,65	401,53	416,70	413,98
معدل الدوران %	38,2	45,2	66	47	69,4	53,16

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، فصل الجداول الإحصائية، للسنوات: ٢٠١٢–٢٠١٥.

– بالنسبة لسنة ٢٠١٥: موقع اتحاد البورصات العربية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/٠٢:
http://www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx

تعكس بيانات الجدول (١) أعلاه قيمة الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١٥ حيث بلغت حوالي 572,5 مليار دولار، بنسبة تراجع 31,5% بالمقارنة مع القيمة المماثلة المسجلة خلال العام السابق ٢٠١٤، البالغة نحو 835,3 مليار دولار، لينخفض بناء عليه معدل دوران الأسهم العربية من مستوى 69,4% عام ٢٠١٤ إلى نحو 53,16 % عام 2015، ويعتبر معدل الدوران المسجل في عام ٢٠١٤ الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، عندما بلغ هذا المعدل آنذاك نحو 38,5%، علما أن هذا المعدل كان قد تجاوز ١٠٠% في سنوات ما قبل الأزمة.

٣.٢.١.تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية انفراديا خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥: من خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على أداء أسواق الأوراق المالية العربية انفراديا، وذلك لقياس الحجم النسبي والأداء الفردي لمعظم أسواق الدول العربية، ولتحقيق ذلك ارتأينا أن نجعل فترة الدراسة سنتي ٢٠١٤ و٢٠١٥، من خلال الاعتماد على المؤشرات التالية:

١.٣.٢.١.تطور مؤشرات أسعار أسواق الأوراق المالية العربية خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥: خلال عام 2015 تراجعت جميع مؤشرات أسعار الأسهم للأسواق المالية العربية مقيمة بالعملات المحلية باستثناء بورصة فلسطين والتي ارتفع مؤشرها بنسبة 4,1% مقارنة مع عام ٢٠١٤، ويمكن تتبع نسبة التغير في مؤشرات أسعار أسهم الأسواق العربية خلال عام ٢٠١٥ من خلال الشكل (٦).

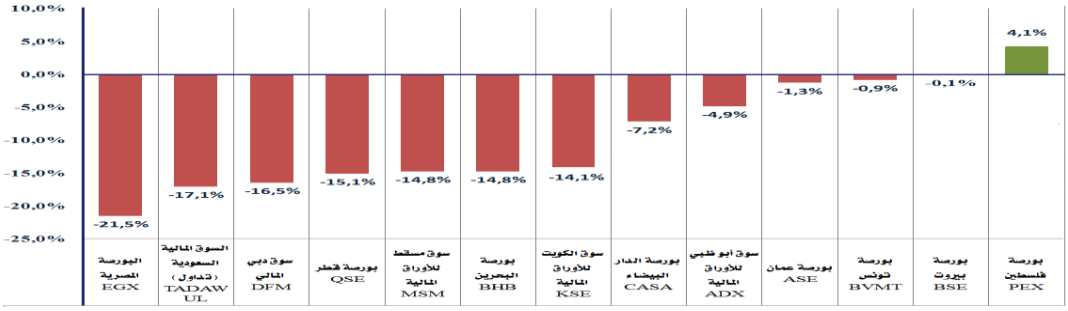

الشكل (٦) نسبة تغير مؤشرات أسعار أسهم الأسواق العربية لعامي ٢٠١٤، ٢٠١٥

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: بورصة عمان، **التقرير السنوي السابع عشر ٢٠١٥**، الأردن، ٢٠١٦، ص:١٧.

يتضح من الشكل (٦) أن البورصة المصرية سجلت أكثر نسبة انخفاض مقارنة مع الأسواق المالية العربية الأخرى بنسبة 21,5%تليها السوق المالية السعودية بنسبة 17,1%، وسوق دبي المالي بنسبة 16,5%. كما انخفضت مؤشرات أسعار الأسهم في كل من بورصة قطر وسوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين وسوق الكويت للأوراق المالية وبورصة الدار البيضاء وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 15,1%، 14,8%، 14,8%، 14,1%، 7,2% و 4,9% على التوالي، أما بورصة بيروت وبورصة تونس وبورصة عمان فقد سجلت أدنى نسب انخفاض خلال العام مقارنة مع بقية الأسواق العربية حيث انخفضت بنسبة 0,06% ،0,90%، 1,3% على التوالي.

ساهمت هذه الانخفاضات السعرية، مع الاستقرار النسبي في مؤشرات الربحية، في انخفاض ملحوظ في مضاعفات الأسعار للأسواق العربية (P/E) ، التي وصلت لمستويات جاذبة، فقد وصل مضاعف السعر للأسواق العربية مجتمعة إلى نحو 11,3 مرة، حيث كان المضاعف دون ١٢ مرة لدى معظم الأسواق العربية، باستثناء بورصة الدار البيضاء وبورصة تونس وسوق الكويت بمعدلات تراوحت بين 13و ١٦ مرة مع نهاية عام ٢٠١٥، فيما وصل مضاعف السعر لدى سوق دمشق للأوراق المالية إلى 1,6 مرة، الأقل بين الأسواق العربية.

٢.٣.٢.١.التوزيع النسبي للقيمة السوقية الإجمالية على الأسواق العربية لعام ٢٠١٥: حسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي، فقد انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2015 بنسبة ١٢% لتصل إلى 1076,8 مليار دولار أمريكي مقابل 1203,1مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤. وقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى من حيث القيمة السوقية مقارنة مع باقي الأسواق العربية، حيث بلغت القيمة السوقية لها ٤٢١ مليار دولار أي ما نسبته 39% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة عام ٢٠١٥، الجدول (٢) والشكل (٧) يوضحان ذلك.

الجدول (٢) القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية لعام ٢٠١٥

السوق	القيمة السوقية (مليار دولار)	السوق	القيمة السوقية (مليار دولار)
السوق المالية السعودية (تداول) (TADAWUL)	421,0	بورصة عمان (ASE)	25,36
بورصة قطر (QSE)	151,5	بورصة البحرين (BHB)	19,09
سوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX)	111,9	بورصة بيروت (BSE)	11,22
سوق الكويت للأوراق المالية (KSE)	87,79	بورصة تونس (BVMT)	8,77
سوق دبي المالي (DFM)	83,95	سوق العراق للأوراق المالية (ISX)	7,72
البورصة المصرية (EGX)	55,73	بورصة فلسطين (PEX)	3,33
بورصة الدار البيضاء (CASA)	45,64	سوق الخرطوم للأوراق المالية (KHARTOUM)	2,25
سوق مسقط للأوراق المالية (MSM)	40,98	سوق دمشق للأوراق المالية (DSE)	0,427
		بورصة الجزائر (BA)	0,15
المجموع		1076,8 ≈	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– موقع اتحاد البورصات العربية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/١٥:
http://www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx

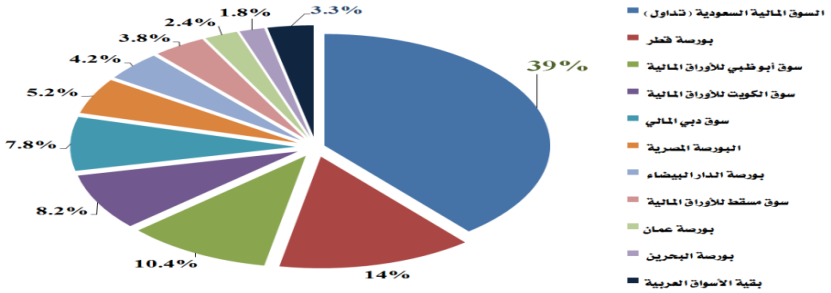

الشكل (٧) الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية نهاية عام ٢٠١٥
(النسبة المؤوية من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الجدول السابق.

أما في المرتبة الثانية عربيا فكانت لبورصة قطر بقيمة سوقية 151,5 مليار دولار مقابل حجم نسبي بنحو ١٤% من إجمالي القيمة السوقية عربيا، يليها في الترتيب كل من أسواق أبو ظبي، الكويت ودبي بقيمة سوقية 111,9، 87,79 و 83,95 مليار دولار على التوالي وبحجم نسبي 10,04%، 8,2 و7,8% على التوالي كما هو متضمن في الشكل (٧)، في حين ظهر الحجم النسبي لأسواق كل من مصر، المغرب، سلطنة عمان، الأردن والبحرين يتراوح ما بين 1,5%و 5,5%، أما باقي الدول العربية أين نجد بورصة الجزائر ضمنها لم يتجاوز حجما النسبي 0,01% مقابل قيمة سوقية بنحو 0,15 مليار دولار وبهذا تكون الأضعف أداء ضمن أسواق الأوراق المالية العربية، وفي الجوار نجد بورصة الدار البيضاء بالمغرب استطاعت أن تحتل المرتبة السابعة ضمن الأسواق العربية بقيمة سوقية بلغت 45,64 مليار دولار مقتربة بذلك لأداء السوق المصرية، وحتى بورصة تونس تجاوز حجمها وأداؤها تقريبا بعشرة أضعاف أداء بورصة الجزائر بتحقيقها لمبلغ 8,77 مليار دولار و0,8% كقيمة سوقية وحجم نسبي على التوالي.

٣.٣.٢.١. عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية نهاية عام ٢٠١٥: ارتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ عددها ١٥٠٢ شركة، مقارنة بعدد الشركات التي كانت مدرجة في الأسواق العربية عام ٢٠١٤ والتي بلغ عددها حوالي ١٤٩٦ شركة، أما توزيع هذه الشركات على مختلف الأسواق العربية حتى نهاية عام ٢٠١٥ يلخصها الشكل (٨) التالي:

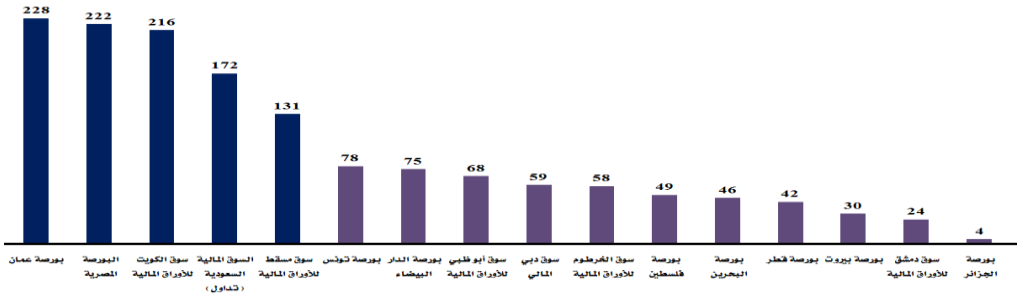

الشكل (٨) عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية نهاية عام ٢٠١٥ (شركة)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربي**، النشرة الفصلية الربع الرابع، العدد ٨٣، ٢٠١٥، ص:٩١.

– موقع بورصة الجزائر، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/07/١٢: http://www.sgbv.dz/ar/?page=histo_boc

يتضح من الشكل أعلاه الاتجاه التنازلي لعدد الشركات المدرجة والمتداول قيمها بأسواق الأوراق المالية العربية نهاية عام ٢٠١٥، ويلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية لبورصة عمان بالأردن في إجمالي عدد الشركات المدرجة بالأسواق العربية، حيث بلغت حصتها

النسبية 15,2% من خلال ٢٢٨ شركة مدرجة بالبورصة، تليها مباشرة وبفارق ضئيل كل من البورصة المصرية وسوق الكويت من خلال إدراجهما ٢٢٢ و ٢١٦ شركة على التوالي، والملاحظ أن السوق المالية السعودية، ومع تصدرها لأسواق الأوراق المالية العربية من خلال القيمة السوقية المحققة إلا أن عدد الشركات المدرجة بها بلغ ١٧٢ شركة فقط مع نهاية عام ٢٠١٥، حيث شهدت كل من بورصة بيروت وسوق دمشق للأوراق المالية وبورصة الجزائر أدنى مستويات الإدراج بلغ ٣٠، ٢٤ و٤ شركة على التوالي، وهذا مؤشر على ضيق نطاق السوق وانخفاض الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية.

٤.٣.٢.١. مؤشرات سيولة أسواق الأوراق المالية العربية لعام ٢٠١٥: سنسعى من خلال هذا العنصر دراسة سيولة أسواق الأوراق المالية العربية انفراديا، من خلال مؤشراتها الأساسية والمتمثلة أساسا في قيمة التداول ومعدل دوران الأسهم اعتمادا على بيانات عام ٢٠١٥، كما يلخصها الجدول (٣) التالي:

الجدول (٣) مؤشرات سيولة أسواق الأوراق المالية العربية انفراديا لعام ٢٠١٥

السوق	قيمة التداول (مليار دولار)	نسبة قيمة التداول (%)	* معدل الدوران (%)
السوق المالية السعودية (تداول)	442,83	77,34	105,18
سوق دبي المالي	41,251	7,21	49,14
بورصة قطر	25,676	4,48	16,94
البورصة المصرية	17,772	3,10	31,89
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	16,399	2,86	14,65
سوق الكويت للأوراق المالية	13,211	2,31	15,05
بورصة عمان	4,819	0,84	19
بورصة الدار البيضاء	4,089	0,71	8,96
سوق مسقط للأوراق المالية	3,547	0,62	8,66
بورصة تونس	0,981	0,17	11,19
بورصة بيروت	0,629	0,11	5,61
سوق العراق للأوراق المالية	0,412	0,07	5,34
بورصة فلسطين	0,320	0,06	9,59
بورصة البحرين	0,291	0,05	1,53
سوق الخرطوم للأوراق المالية	0,271	0,05	12
بورصة الجزائر	0,011	0,00	8,22
سوق دمشق للأوراق المالية	0,003	0,00	0,85
المجموع	572,512	%100	% 53,16

معدل الدوران= قيمة الأسهم المتداولة ÷ القيمة السوقية للأسهم

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– موقع اتحاد البورصات العربية: تم تصفحه بتاريخ : ٢٠١٦/٠٧/١٢:
www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx

– موقع بورصة الجزائر، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/07/١٢: www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

تم احتساب قيمة التداول لبورصة الجزائر بناء على متوسط أسعار صرف الدينار مقابل الدولار سنة ٢٠١٥. ١دولار = ١١٠ دج

يتضح من بيانات الجدول أعلاه وحسب مؤشري السيولة، ما يلي:

– **بالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة:** فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة لمجموع أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام ٢٠١٥ حوالي 572,5 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا تجاوز ٢٦٠ مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة عن عام ٢٠١٤، تظهر بيانات الجدول أن السوق المالية السعودية الأكثر تداولا عربيا، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة بها نحو 442,8 مليار دولار مقابل حصة قيمتها 77,34% من إجمالي قيمة تداول الأسواق العربية لعام ٢٠١٥، لتتوزع بقية الحصة على الأسواق العربية الأخرى، حوالي ٢٠% منها كانت من نصيب خمسة أسواق هي؛ سوق دبي، بورصة قطر، البورصة المصرية، سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية، والتي بلغت قيمة التداول فيها على التوالي: 41,25، 25,67، 17,77، 16,39 و13,21 مليار دولار، أما بقية الأسواق العربية الإحدى عشر مجتمعة لم تتجاوز حصتها 2,66% من إجمالي قيمة التداول، أدناها سجل في كل من بورصة الجزائر وسوق دمشق للأوراق المالية.

– **أما بالنسبة لمعدلات الدوران:** وفي نفس السياق حافظ السوق السعودي على المرتبة الأولى بين الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بمعدل الدوران خلال عام ٢٠١٥، حيث وصل المعدل إلى 105,18%، متأثرا نسبيا بالسماح للمستثمر الأجنبي بالتداول المباشر في السوق ابتداء من منتصف عام ٢٠١٥. مع ذلك، كان معدل الدوران للسوق السعودي، أقل من المعدل المسجل للسوق نفسه في العام الماضي ٢٠١٤، حين وصل إلى 138,1 % (الأعلى سنويا لهذه السوق منذ الأزمة المالية العالمية). جاء سوق دبي المالي في المرتبة الثانية بمعدل دوران 49,14 %، في تراجع مقارنة مع السنوات السابقة. وباستبعاد السوق المالية السعودية، فإن معدل دوران بقية الأسواق العربية مجتمعة عن عام ٢٠١٥ يكون قد بلغ نحو 19,47%، في حين كان المعدل أقل من ١٥ % لدى معظم بقية أسواق الأوراق المالية العربية عن عام ٢٠١٥، عاكسا بذلك انكماش السيولة المتاحة.

٢. خصائص ومعوقات نمو أسواق الأوراق المالية العربية ومرتكزات تطويرها

في هذا المحور سنحاول رصد أهم الخصائص التي تميز أسواق الأوراق المالية العربية، إضافة إلى المعوقات التي تحول دون نموها. ومن ثم محاولة التعرف على أهم مرتكزات تطويرها.

١.٢.خصائص أسواق الأوراق المالية العربية: إن عملية رصد الوضع الراهن لأسواق الأوراق المالية العربية يكشف عن وجود عدد من الخصائص الأساسية المشتركة التي تتميز بها، وإذا كان لكل سوق خصوصيتها التي تشتق من ظروف نشأتها ونمط تشريعاتها ونظمها وهياكلها، فإن لهذه الأسواق قاسما مشتركا من الخصائص الرئيسية التي يمكن حصرها في الآتي:

١.١.٢.ضآلة الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية: ويقاس من خلال تطور عدد الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية، حيث بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية حوالي ١٠٠ شركة سنة ٢٠١٥، ويعتبر هذا العدد منخفضا مقارنة مع الأسواق الناشئة والمتقدمة، حيث يصل متوسط عدد الشركات في الأسواق الناشئة حوالي ٣٠٠ وفي الأسواق المتقدمة ٧٠٠ شركة. وهذا مؤشر على ضيق نطاق السوق وانخفاض الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية. كما تتصف الأسواق العربية أيضا بانخفاض مؤشر نشاط السوق، الذي يقاس بمعدل حجم الأسهم المتداولة منسوبة إلى مجموع الأسهم المدرجة في السوق (مؤشر معدل دوران السهم)، حيث لا تتجاوز هذه النسبة في الأسواق العربية ٢٥%، بينما تصل هذه النسبة في الأسواق الناشئة الأسيوية حوالي ٧٥%.[٥٠]

٢.١.٢. الدور المحدود للمستثمر المؤسسي في عملية التداول وقيادة السوق: يلاحظ أن من أهم أسباب انخفاض الطلب في الأسواق العربية هو ضآلة الدور الذي يلعبه المستثمر المؤسسي في أسواق الأوراق المالية العربية.[٥١] ومن الأسباب التي أدت إلى بروز أهمية المستثمر المؤسسي في أسواق الأوراق المالية مزاياه واختلافاته عن المستثمر الفردي وذلك من خلال مساهمته في صناعة سوق الأوراق المالية وبالتالي تحقيق العمق والاتساع فيها، والمساهمة في إكسابها صفة الاستمرارية والسيولة بالكلفة المناسبة وفي الوقت وبالسرعة المناسبين،[٥٢] والملاحظ أن دور المستثمر المؤسسي لا يتجاوز ٤٠% من حجم التعامل في الأسواق العربية، كسوق أبو ظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي وسوق الكويت والبورصة المصرية، في المقابل سجلت السوق المالية السعودية أدنى نسبة تعاملات المستثمرين المؤسسيين حيث لم تتجاوز نسبة ١١%، أما سوق مسقط للأوراق المالية تجاوزت فيها نسبة تعاملات المستثمرين المؤسسين نسبة ٧١%، لتعادل ما تحققه مثيلاتها في بعض الدول المتقدمة، في حين سيطر المتداولون الأفراد على التعاملات في كل من السوق المالية السعودية بنسبة 89,8% وبنسبة 62,4% 71,9% في كل من سوق أبو ضبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على التوالي.[٥٣]

٣.١.٢. ارتفاع درجة تركيز التداول وانخفاض الطاقة الاستيعابية في الأسواق العربية : يقصد بدرجة تركيز التداول عدد الشركات التي يتم التداول في أسهمها في معظم الأحيان مقارنة بالعدد الكلي للشركات المدرجة في السوق، حيث تعاني كل أسواق الأوراق المالية العربية من انخفاض عدد الشركات الواعدة ذات الأسهم المجزية.[٥٤] أما في ما يتعلق بانخفاض الطاقة الاستيعابية للأسواق العربية التي يقصد بها مدى قدرة أسواق الأوراق المالية العربية على استقطاب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات مالية، وتقاس من خلال مقارنة حجم الإصدارات الجديدة والقيمة السوقية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي والادخار المحلي الإجمالي، ويلاحظ انخفاض القيمة السوقية إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى أقل من ٥٠% في معظم الأسواق العربية، في حين نجدها في معظم الأسواق الناشئة تتجاوز نسبة ١٥٠%.

٤.١.٢. تدني قدرة أسواق الأوراق المالية العربية على تحقيق السيولة: يعتبر مؤشر دوران الأسهم خير مقياس لتحقيق السيولة لنشاط حركة التداول من حيث عدد الصفقات وقيمتها، ومن ثم يمكن تحديد حجم السوق ونشاطها، ولعل الوظيفة الأساسية للسوق عندما

---

[٥٠]- بالاعتماد على:
-قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لسنة ٢٠١٥، تم تصفحها بتاريخ ٢٠١٦/٠١/١٢:
http://www.amf.org.ae/ar/amdb_performance/yearly
-إبراهيم أنور، **خصائص أسواق الأسهم العربية**، جسر التنمية العدد ٨٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص،ص: ٤، ٥.

[٥١]- نفس المرجع.

[٥٢]- مداني أحمد، **نحو نموذج لنظام صانع السوق لأسواق الأوراق المالية العربية ومتطلبات تطبيقه على ضوء التجارب العالمية**، مقال بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٥، جامعة الشلف، ٢٠١٦، ص:٦.

[٥٣]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠١٥، أبو ضبي، الإمارات، ٢٠١٥، ص: ٤٧٣.

[٥٤]- نفس المرجع، ص :٦.

تمتاز بالكفاءة هي تحقيق السيولة للأوراق المالية، وعادة ما تكون سيولة السوق في مقدمة أولويات المتعامل المحلي والأجنبي، ويمكن رصد ما تتمتع به أسواق الأوراق المالية العربية من ضعف في سيولتها من خلال دراسة تطور معدل دوران الأسهم الذي سجل انخفاضا كبيرا في معظم الأسواق العربية خلال عام ٢٠١٥، حيث بلغ هذا المعدل في بورصة البحرين نسبة 1,5%، وسوق العراق للأوراق المالية بنحو 5,34% أما البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء استقر هذا المعدل فيهما بنسبة 31,89% و8,96%على التوالي، باستثناء السوق المالية السعودية التي حققت أعلى معدل دوران أسهم بنسبة 105,17%، في حين تبلغ هذه المعدلات في الدول الناشئة كجمهورية كوريا مثلا بنحو 149,8% وجنوب إفريقيا ٢٦٦% وذلك عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى انخفاض عدد العمليات التي تبرم يوميا في الأسواق العربية، وعدد أيام التداول في السنة.[٥٥]

٥.١.٢. التقلبات (التذبذبات) الشديدة في حركة أسعار الأوراق المالية: من الخصائص الأساسية التي تميز أسواق الأوراق المالية العربية في الوقت الحاضر شدة التقلبات في حركة الأسعار، ويرجع ذلك إلى اعتماد الشركات العربية على المصادر التقليدية والخارجية للتمويل والمتمثلة في القروض بدل إصدار المزيد من الأسهم، كما أن هذا النمط التمويلي في ظل ما يسمى (الرفع المالي) من شأنه أن يؤدى إلى زيادة حدة التقلب في ربحية السهم وفي قيمته السوقية، وبالتالي فإن التقلب الشديد في أسعار الأوراق المالية العربية يثير المخاوف لدى المستثمرين الأجانب عند دخولهم السوق أو خروجهم منها، حيث بلغ معدل تقلب أسعار أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة في عام نسبة 22,4%. ومن خلال الدراسات المنجزة في هذا الإطار يتم إرجاع أهم الأسباب المؤدية للتقلبات أو التذبذبات المفاجئة والغير مبررة، التي تتسم بها أسواق الأوراق المالية العربية هو عدم ارتباط أسعار الأسهم بهذه الأسواق بالمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، وازدياد التكامل المشترك للأسواق العربية مع الأسواق العالمية والإقليمية، الأمر الذي يزيد من حساسية هذه الأسواق للمستجدات الإقليمية والعالمية معا.[٥٦]

٦.١.٢. قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية وضعف نشاط السوق الأولية: تعانى أسواق الدول العربية من تدنى الطلب على الأوراق المالية ولعل ذلك يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض معدلات الدخول النقدية والادخار الفردي في عديد من الدول العربية، حيث بلغت نسبتها إلى كل من الناتج المحلى من جهة والقروض والتسهيلات البنكية من جهة أخرى نحو ٤%،١٠% على التوالي. ولعل محدودية الوعي المالي لدى المستثمرين الذين غالبا ما يقومون بتوفير احتياجاتهم التمويلية من المصادر التقليدية، بالإضافة إلى رغبتهم في السيطرة على إدارة مؤسساتهم وعدم خضوعها لمراقبة السلطات والتزامها بقواعد الشفافية والإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية في كثير من الأسواق العربية، من أهم مصادر ضعف السوق الأولية، بالإضافة إلى غياب مؤسسات التصنيف وترويج وضمان الاكتتاب والتي من شأنها أن تزيد من إقبال المستثمرين على الإصدارات الجديدة نظرا لما توفره من مساعدة تمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.[٥٧]

٢.٢. معوقات نمو أسواق الأوراق المالية العربية: تعددت المظاهر والخصائص السلبية بأسواق الأوراق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة محدودية الوعي الاستثماري وضعف مستوى الإفصاح والشفافية، انتشار الشائعات، حتى أصبحت الشائعات هي التي توجه السوق في أحيان كثيرة وليست المعلومات، إلى جانب محدودية الأدوات الاستثمارية، وضعف الاستثمار المؤسسي، وتغلب الاستثمارات الفردية، وسيطرة المضاربين على حركة الأسواق، وخلق أسعار مصطنعة، وضعف الأجهزة الرقابية، وبطء تدخلها، وغياب صانع السوق*، وتواجهها جملة من العوائق تحول دون تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة وتتمثل أهم تلك المعوقات في النقاط التالية :

---

[٥٥]- بالاعتماد على:
-الموقع الرسمي لاتحاد البورصات العربية: http://www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx
-الموقع الرسمي للبنك الدولي: http://data.worldbank.org/indicator/CM.MKT.TRNR
تم تصفحهما بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/١٠.

[٥٦]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**، أبو ضبي، الإمارات، ٢٠١٥، ص: ٤٧٢.

[٥٧]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠**، الإمارات، ٢٠٠١، ص: ١٨٤.

*- **صانع السوق** هو عبارة عن شركة تكون دائما على أهبة الاستعداد لشراء الأصول المالية أو بيعها بسعر محدد واضح على المدى الطويل. وتشترك هذه الشركات في المعاملات التجارية مباشرة إما بصفتها بائع أو مشتري. كما تحدد أسعار بيع أو شراء أدوات التداول الخاصة إلى حدٍ بعيد. ويتمثل الدور الأساسي لصانع السوق في توفير السيولة أو خلق فرص أمام المشاركين الآخرين في السوق لشراء مجموعة كبيرة من الأسهم والعملات والعقود الآجلة وأدوات التداول الأخرى بطريقة شرعية أو بيعها بسعر محدد واضح. كما يخاطر صناع السوق بأموالهم نظرا لكونهم الطرف الآخر دائما في أي صفقة، ولذا فهم يلعبون دورا دائما في وضع العديد من الإستراتيجيات لضمان (التحوط) ضد الخسائر.

١.٢.٢. ضعف الإطار التشريعي الملزم للشركات المدرجة في الأسواق العربية: في هذا الصدد أشارت دراسة أجريت من طرف المعهد العربي للتخطيط** على أن كل أسواق الأوراق المالية العربية تعاني من ضعف قواعد الشفافية والإفصاح والأطر المؤسسية، وخصوصا تلك المتعلقة بحوكمة الشركات، مشيرة إلى غياب الاستقلال المالي والإداري لأسواق الأوراق المالية العربية، وغياب أو ضعف الإطار التشريعي الملزم للشركات المدرجة في الأسواق العربية بالتقيد بمعايير المحاسبة ومتطلبات الشفافية والوضوح في شأن معلوماتها في التقارير المالية.[٥٨]

٢.٢.٢.العقبات المتعلقة باقتصاديات الدول العربية: من المعروف بأنه لا يمكن تطوير أسواق الأوراق المالية العربية بمعزل عن التطورات في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، وعلى ضوء ذلك فإن ضعف الترابط بين هذه الأسواق يعكس بالضرورة الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول العربية، وتشير الدراسات المتعلقة بالاقتصاديات العربية إلى أن هناك تباينا واضحا في اقتصادياتها وكذلك في السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها، بالإضافة إلى غياب التنسيق والتكامل فيما بينها، إضافة إلى ما تقدم فإن المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية لا زالت متدنية حيث أن التجارة العربية البينية لازالت لم تتجاوز ١٠% عام ٢٠١٤، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز وتنشيط التجارة العربية البينية.[٥٩] إن التباين المشار إليه سابقا وما ينجم عن ذلك من اختلافات في الهياكل الاقتصادية العربية ومستويات الرفاه الاقتصادي تؤثر في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية وما ينعكس سلبا على إمكانيات تكامل أسواق الأوراق المالية العربية.

٣.٢.٢. مشكلة هجرة الأموال العربية إلى الخارج: تعاني الدول العربية من فجوة تمويلية تتمثل في عدم قدرة مواردها المالية على تمويل الاستثمار التنموي الضروري لها، حيث وصلت هذه الفجوة إلى نحو ٧٠**%** ويتم تغطيتها من خلال التمويل الإقتراضي والإعانات، مما ترتب عنها زيادة حدة المشاكل الاقتصادية كالبطالة وارتفاع الأسعار وضعف الإنتاج، وإن ما يقارب ٨٠٠ –٢٤٠٠ مليار دولار هي حجم الأموال العربية المستثمرة في المحافظ الاستثمارية الأجنبية خاصة الأمريكية، منها وتعود أسبابها إلى تدني فرص الاستثمار في البلدان العربية لقلة الأرباح مقارنة بالدول المتقدمة وإمكانية المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال من استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم في أي وقت وبدون عوائق، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب الشفافية والتسهيلات أمام الاستثمارات العربية وهيمنة الأجهزة الحكومية على النشاط الاقتصادي والاستثماري والمالي.[٦٠]

٤.٢.٢. تدني الوعي الاستثماري لدى المتعاملين: رغم التغطية الواسعة لأخبار التداول بالصحف والقنوات الفضائية إلا أن جانب التوعية لا يأخذ حظه، حيث تتوجه الرسالة الإعلامية إلى المتعاملين باعتبارهم ذوي خبرة، بينما الغالبية منهم ليس لديهم أساسيات التعامل، ويبدو ذلك من مخاطبة المتعاملين بمصطلحات علمية لا دراية لهم بها. ومن أشكال أخطاء المتعاملين الزَّجُّ بكل أموالهم للاستثمار، بينما الاستثمار الرشيد يقتضي الاستثمار بفوائض الأموال، وكذلك الاقتراض للاستثمار أيضا، وشراء سهم واحد بغالب أموال المستثمر، بينما أبسط قواعد الاستثمار هو التنويع بالمحفظة. ويعد دخول السوق من خلال صناديق الاستثمار الأسلوب الأمثل لغير ذوي الخبرة، إلا أن الرغبة في تحقيق مكاسب عالية يدفعهم للمجازفة، كما يعد الاستثمار المؤسسي كشكل غالب للتعامل في أسواق الأوراق

****- أنشأت حكومة دولة الكويت عام ١٩٦٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط كمؤسسة كويتية مستقلة وذلك وفقا للاتفاقية التي عقدت آنذاك بين حكومة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائه، وبانتهاء هذه الفترة تم تحويل المعهد في عام ١٩٧٢ إلى مؤسسة عربية مستقلة وسمية "**المعهد العربي للتخطيط Arab Planning Institute **" بالكويت. وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين الحكومات العربية المؤسسة على إقرار المعهد العربي للتخطيط كمؤسسة عربية مستقلة.**

[٥٨]- بالاعتماد على:

-المعهد العربي للتخطيط، **الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية**، سلسلة جسر التنمية، العدد ١٠٠، الكويت، ٢٠١١، ص،ص: ١١،١٠.

-موقع مجموعة بوابة الأخبار عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مقال بعنوان: **المعهد العربي للتخطيط: أسواق الأوراق المالية العربية تحتاج إلى تطوير قواعد الشفافية والإفصاح والأطر المؤسسية**، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠١/١٥. http://www.albawaba.com/ar

[٥٩]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها**، مقال بمجلة الباحث، العدد ٧، جامعة ورقلة، ٢٠١٠، ص: ١٩٢.

[٦٠]- نفس المرجع، ص: ١٩٣.

المالية الأجنبية هو الأفضل، لوجود إمكانية الاستعانة بالمتخصصين لمتابعة أخبار الشركات وتحليل أدائها، ورصد التغيرات بقطاعات النشاط الاقتصادي، ومدى تأثرها بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.[٦١]

٥.٢.٢. ضعف الفرص المتاحة للتنويع أمام المستثمرين: تتسم أسواق الأوراق المالية العربية بضعف فرص التنويع المتاحة للمستثمرين فيها نسبة لقلة الأسهم الواعدة، هذا بجانب نوعية الأوراق المالية المدرجة فيها، التي تنحصر فقط في الأسهم العادية دون وجود بدائل متمثلة في الصكوك، السندات، المشتقات المالية، الأمر الذي يقلل من فرص تكوين محافظ استثمارية ذات مخاطر منخفضة، باعتبار أن تنويع الأوراق المالية في المحافظ الاستثمارية يمثل أنجع وسيلة لتقليل المخاطر. ومن أسباب ضعف فرص التنويع في أسواق الأسهم العربية سلوك المستثمر فيها تحكمه سياسة القطيع، التي تمثل انقياد المستثمر لتوجيهات كبار المستثمرين، دون الاستناد للتحليل المالي للتعرف على الأداء الفعلي للشركات المدرجة في السوق.[٦٢]

٦.٢.٢. الاضطرابات السياسية والأمنية لدى بعض الدول العربية: على الرغم من النتائج المالية الجيدة التي أعلنت عنها معظم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية والتحسن الملحوظ في العودة إلى الربحية وتقليص الخسائر بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فإن المؤشرات المالية لمعظم أسواق الأسهم في الدول العربية لا تزال تعاني عدم استقرار وتراجع في الأداء نتيجة آثار وتطورات الأزمات السياسية والأمنية التي تمر بها بعض دول المنطقة مثل تونس ومصر واليمن وسورية وليبيا، منذ منتصف الشهر الأول من عام ٢٠١١.[٦٣]

٧.٢.٢.عدم توفر آليات فعالة لتكامل أسواق الأوراق المالية العربية: لا شك أن غياب الترابط والتكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية وبين مكاتب السمسرة، وغيرها من الأجهزة، لا يسهل عملية الاتصال السريع وما تتطلبه عمليات التداول والتسديد من سرعة اتخاذ القرار، وإنما تقوم هذه الأجهزة إن وجدت أصلا بالإبطاء والتريث فترة زمنية معتبرة، وهو ما يمنع الأسواق من أن تتفاعل مع الأحداث لحظة جريانها وليس بعد فوات الأوان. ومن جهة أخرى فإن عدم تكامل أسواق الأوراق المالية فيما بينها من ناحية، وبين أسواق الأوراق المالية الدولية من جهة أخرى يمنعها من أن تحقق ما هو مطلوب منها، وهكذا تتراكم أمامها المشاكل وتتضاعف المعوقات.[٦٤] ولعل أهم عوامل الانفصال يكمن أساسا في ضعف التشابك العربي الاقتصادي بل حتى ضعف العمل العربي في مختلف أشكاله، ومن مظاهر ذلك ضآلة التجارة العربية البينية ومحدودية مؤسسات العمل العربي المشترك والتفكيك الواضح سياسيا واقتصاديا، مما يشكل قاطع من سبيل الاتصال بين مؤسسات الاستثمار والمال والتعاون المالي العربي.

٣.٢. مرتكزات نمو أسواق الأوراق المالية العربية: إن إقامة أسواق الأوراق المالية في الدول العربية وضمان فاعليتها يتطلب توافر مجموعة من المرتكزات يمكن تصنيفها إلى نوعين –مرتكزات أساسية وساندة–:

١.٣.٢. المرتكزات الأساسية: هي المرتكزات الواجب توفرها، لأن غيابها سيشكل عائق أمام أي محاولة لتطوير أسواق الأوراق المالية العربية، والمتمثلة أساسا في:

١.١.٣.٢. بيئة اقتصادية موائمة للاستثمار: بحيث تستند إلى الثقة بالنظام السياسي ومصداقية صناع القرار ورغبتهم في التطوير ودورهم الإيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإيجاد البيئة السليمة للاستثمار، وتتمثل ببنية أساس حكومية متطورة تساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية وتطويرها وتحقيق الاستقرار المالي وزيادة تراكم المدخرات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي، إذ أن نشاط سوق الأوراق المالية يعكس حالة الاستقرار السياسي في البلد من جهة وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وحجم الإنتاج وحركة رؤوس الأموال من جهة أخرى.[٦٥]

---

[٦١]- ممدوح الولي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبورصات الأوراق المالية (التجربة العربية)**، مقال متواجد بالموقع الالكتروني لمجلة البيان الإسلامية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٢، ص،ص: ٣٦٥، ٣٦٦.

[٦٢]- إبراهيم أنور، **خصائص أسواق الأسهم العربية**، جسر التنمية العدد ٨٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص: ٦.

[٦٣]- تقرير صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة كامكو، **الثورات العربية تطيح أسواق المال... ولا عزاء لنتائج الشركات**، على الموقع الرسمي للشركة، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/١٠:http://www.kamconline.com/ResearchReport.aspx?language=ar

[٦٤]- بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص: ٢٥٧.

[٦٥]- الاسكوا، **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – الجزء الثاني – تحليل مقارن لدور القطاع الخاص في بلدان الاسكوا، مع دراسة حالة عن مصر والمملكة العربية السعودية** ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص:٢٥.

٢.١.٣.٢. تكامل السياسات المالية والنقدية: بحيث تحفز النمو الاقتصادي وتهدف إلى خلق التوقعات المتفائلة المشجعة للاستثمار في سوق الأوراق المالية، من خلال تفعيل السياستين المالية والنقدية وتكاملهما وشفافيتهما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وضمان فاعليتها.[٦٦]

٣.١.٣.٢. هيكل مؤسسي فعال ومتكامل: يتمثل بمجموعة من الأجهزة التي تضطلع بمهام إدارة السوق، وتتصف بالمرونة والقدرة على توفير البيئة المشجعة على الابتكار والإبداع في تلبية متطلبات المتعاملين، ويعد تأسيس هيئة الأوراق المالية في مقدمة هذا الهيكل، ويأتي في مقدمة مسؤولياتها وضع النظام الداخلي الخاص بها لإدارة سوق الأوراق المالية، كما يتم من خلالها وضع الأنظمة والتشريعات والقوانين الخاصة بعمليات التداول في السوقين الأولية والثانوية ومراقبة تنفيذها لحماية المستثمرين، وأهمها قانون سوق الأوراق المالية ولوائحه التنفيذية الداخلية، ووضع قواعد وقوانين الإفصاح والشفافية المالية وغير المالية للشركات وآلية مراقبة تنفيذها، مع العمل على إصدار معايير محاسبة ومعايير تدقيق حسابات وفق المعايير الدولية والإشراف على تطبيقها.[٦٧]

٢.٣.٢. المرتكزات الساندة: وتتمثل بمجموعة العوامل المساهمة في إنجاح عمل السوق وتطورها، وإضفاء صفتي العمق والاتساع عليها وهي:

١.٢.٣.٢.ابتكار وتطوير الأدوات المالية: حتى تتمكن سوق الأوراق المالية من تنمية المدخرات وتعبئتها فلابد من توافر أوراق مالية نشطة وجاذبة لمختلف المستثمرين بالسوق، ذلك أن المستثمر يشترى الورقة التي تحقق له أقصى منفعة من الاستثمار (مزيج من العائد والمخاطرة) وحيث أن المستثمرين يختلفون في درجة خوفهم من المخاطرة، فإن الورقة المالية التي تجذب مستثمرا معينا، قد لا تجذب مستثمرا آخر وبالتالي فإنه لزيادة عدد المستثمرين بسوق الأوراق المالية، يلزم وجود أوراق مالية ذات جاذبية لمختلف المستثمرين والمدخرين لأن زيادة عدد المستثمرين بالسوق يؤدى لزيادة كفاءة السوق.[٦٨]

٢.٢.٣.٢.نظم اتصال فاعلة ومتطورة: يجب أن تكون هذه النظم محلية ودولية تتلاءم مع تطور أهمية سوق الأوراق المالية في الاقتصاد، لتسهيل وصول المعلومات الدقيقة حول تغيرات الأسعار والمعلومات الأخرى، وفي ذلك زيادة في الشفافية وزيادة في دور هذه السوق في توسيع نطاق المبادلات، إذ يظهر ما يعرف بكفاءة السوق، مما يعني أهمية أكبر للسوق، لاسيما عندما تعمل من خلال شبكات الاتصالات المحلية والعالمية على مدار الساعة، الأمر الذي يجعل إمكانية الوصول إلى مواقع العرض والطلب للأصول الرأسمالية في الداخل والخارج وبالتالي جذبها إلى السوق المحلية.[٦٩]

٣.٢.٣.٢.أنظمة فعالة للإفصاح المالي ولإشهار المعلومات: بهدف إشهار المعلومات عن الشركات المدرجة في السوق وتحليل نشاط الاقتصاد المحلي، فضلا عن انخفاض كلفة المعاملات (البحوث، والإعلانات، والمعلومات الأخرى...)، إذ تقاس على أساس نسبتها إلى قيمة المعاملة، وهو ما يسمى بالكفاءة الداخلية، كما تتطلب سرعة وصول المعلومات إلى المتعاملين جميعا بكلفة منخفضة وهو ما يدعى بالكفاءة الخارجية، لذلك لا بد من وضع قوانين وتعليمات تلزم الشركات بإصدار البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة من خلال نشرات مختلفة المدد (يومية، أسبوعية، شهرية،...)، تتضمن المعلومات الدقيقة الواجب تقديمها من قبل الشركات المدرجة جميعها، مع وضع آلية للمراقبة المستمرة على تلك الشركات لحماية حقوق المساهمين ومنع الاستفادة من أية معلومات عن الشركات المدرجة غير متوفرة في السوق،[٧٠] أي ينبغي العمل على توفير المعلومات والبيانات التحليلية حول الأداء الاقتصادي وأداء الشركات والسوق المحلية، في الوقت المناسب، لتزويد المستثمرين بقاعدة بيانات موثقة ومعتمدة.[٧١]

---

[٦٦]- يوسف عبد الله عبد، **دور سوق الأوراق المالية في التحول نحو اقتصاد السوق – مصر والمغرب حالة دراسية**، أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص،ص: ٨٥، ٨٦.

[٦٧]- نفس المرجع، ص:٨٦.

[٦٨]- حسين عبد المطلب الأسرج، **البورصات العربية بين تحليل الأداء والسعي نحو تحقيق التكامل المالي**، ص-ص: ١٤٠-١٤٨، دراسة متوفرة على الموقع التعليمي أكاديميا، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٢: https://www.academia.edu/11306721

[٦٩] - هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص:٨٨.

[٧٠]- رسمية أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص:٧٢.

[٧١]- محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية: مؤسسات – أوراق- بورصات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٥،ص٨٦.

٤.٢.٣.٢.توافر الشركات المساهمة الكبيرة: تساهم هذه الشركات في صناعة السوق بسبب تمتعها بالمرونة العالية تجاه تغيرات الأسعار، والتغيرات التي يمكن أن تحدث في الاقتصاديات المحلية والعالمية، فضلا عن تمتعها بمقومات عالية للنمو يمكن أن تسهم في تشجيع الأفراد للاستثمار في سوق الأوراق المالية، عبر تنظيم نشاطات التمويل لجعلها قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتتماشى مع التخطيط الاستراتيجي الذي تتبناه الحكومة مثل برنامج الخصخصة، ويتطلب ذلك إصدار قانون جديد للشركات المساهمة، وإصلاح النظام الضريبي وتطويره ليتلاءم مع مستلزمات اقتصاد السوق لكل من الشركات المساهمة والأفراد والمؤسسات الخاصة، بهدف زيادة شفافية الشركات المساهمة من حيث المحاسبة المالية، وعلاقة أعضاء مجلس الإدارة بالشركة، والحد من المنفعة الشخصية للجهاز الإداري.[٧٢]

٥.٢.٣.٢.تقوية قاعدة المستثمرين المؤسسين: فوجود المستثمرين المؤسسين يساعد على حماية السوق من التقلبات الشديدة، ويزيد من عمق وسيولة السوق ويخفض من حساسيته لتعاملات الأفراد، كما تساعد على موازنة التقلبات التي قد تترتب على تحركات استثمار الأجانب في حالات البيع الجماعية، ومساعدة المدخر المحلي على الاستثمار بتخفيض تكلفة التعامل، ويمكن تدعيم نشاط المستثمرين المؤسسين من خلال إنشاء المزيد من صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة، تشجيع إنشاء صناديق رأس المال المخاطر*، وتفعيل دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، مع تفعيل الدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق المعاشات في تطوير أسواق الأوراق المالية، حيث تحتفظ هذه الصناديق بنسبة كبيرة من رأس المال في أصول طويلة الأجل، مما يزيد من عرض رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو ما يترتب عليه تحسن ملحوظ في أداء أسواق الأوراق المالية.[٧٣]

٦.٢.٣.٢.توفير تشريعات وأحكام قانونية معززة للثقة: لحماية المتعاملين في السوق من الغش والتلاعب، فضلا عن تحديد السياقات العملية ذات القبول العام بين أوساط المتعاملين بالشكل الذي يعزز ثقتهم بنظام السوق وهيئته، كما أن التشريعات ينبغي أن تضمن سيادة المنافسة التامة في السوق وتمنع الاحتكار بما يؤدي إلى سريان آليات السوق (العرض والطلب).[٧٤]

٧.٢.٣.٢.وضع قواعد حوكمة الشركات: وهي منهجية حديثة في عملية الإفصاح تتمثل بمجموعة متكاملة من المعايير والقواعد الاسترشادية التي تؤدي إلى مستوى عال من الإفصاح والشفافية، وعلى مستوى عالمي، التي ينبغي أن تراعى في الشركات المساهمة أولا، وفي الحكومة والاقتصاد ثانيا، لضمان نجاح الشركات المساهمة في تحقيق غاياتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد المحلي وتطوير الوضع الاقتصادي بشكل عام، بهدف تفادي حصول أزمات مالية ونقدية مستقبلا. وقد تعاظم الاهتمام بهذا المفهوم في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، لاسيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والانهيارات المالية التي شاهدتها دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام ٢٠٠٨،[٧٥] ويتضمن هذا النظام في تطبيقه تشكيل لجان مستقلة عن إدارة الشركات، تقوم بمراقبة أداء هذه الإدارات وكفاءتها والبيانات المالية وكذلك مراقبة مدققي حسابات الشركات وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية ومنها إدارة السوق، مما يتطلب وضع معايير تطبيقية لهذا النظام تتناسب مع الوضع المحلي (الداخلي) لضمان عدم التلاعب بالمعلومات من قبل إدارة الشركات كما حصل في شركة إنرون الأمريكية.

---

[٧٢]- يوسف عبد الله عبد، **مرجع سبق ذكره**، ص:٨٩

*-**صناديق رأس المال المخاطر:** هي صناديق تقدم التمويل والخبرات الإدارية للشركات التي لم تسجل في البورصة، وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي يطبق عليها برنامج الخصخصة، شرط أن يكون متوقع لها معدل نمو جيد في المستقبل يحقق من خلاله الصندوق أرباحه.

[٧٣]- بالاعتماد على:
- رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، ٢٠٠٩،ص: ١٦٤؛
- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ١٦٤.

[٧٤]- يوسف عبد الله عبد، **مرجع سبق ذكره**، ص:٨٩.

[٧٥]- نفس المرجع، ص: ٩٠.

٨.٢.٣.٢.تنظيم بعض الجوانب الخاصة بالمؤسسات المالية: تتعلق هذه الجوانب بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية أموال المستثمرين لدى مؤسسات الوساطة المالية ومن أهم هذه الإجراءات:[٧٦]

- الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة عند إنشاء أي مؤسسة للوساطة المالية، وذلك بعد فحص موقف المؤسسة الراغبة في القيام بأعمال الوساطة، للتحقق من قدرتها على أداء تلك الوظيفة؛ مع ضرورة تنظيم السجلات الخاصة بمؤسسات الوساطة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، على أن تخضع تلك السجلات للمراجعة الدورية؛
- فرض قيود على الأصول المالية المصرح للوسطاء الماليين حيازتها، لضمان سلامة أموال المستثمرين. وقد تكون تلك القيود متعلقة بمنع حيازة بعض المؤسسات للأصول المالية التي ترتفع فيها درجة المخاطرة؛ وإنشاء صناديق للتأمين على حقوق المستثمرين لدى وسطائهم الماليين، مثلما هو متبع في التأمين على الودائع في البنوك التجارية، وتهدف تلك الصناديق إلى تعويض المستثمرين عن الخسائر المالية الناجمة بسبب إخفاق الوسيط في سداد التزاماته المالية.

٩.٢.٣.٢.تطوير نظم الإيداع المركزي والتسوية والمقاصة: يمثل وجود نظام سريع للحفظ المركزي والتسوية والمقاصة دعامة لقيام السوق بوظائفه بكفاءة، ويزيد من درجة سيولتها بما يجعل التعامل فيها عنصر جذب لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، إذ تخزن جميع الدفاتر والسجلات وتحويلات ملكية الأوراق المالية في نظام الإيداع المركزي، الذي يعمل كبنك للأوراق المالية وتتعامل الشركات المصدرة للأوراق المالية وشركات الوساطة ومؤسسات الاستثمار والمساهمون مع مركز الإيداع جميعا. وتقوم هذه الوكالة بدور حاسم في تعزيز السوق والحد من الأخطاء وغيرها من الصعوبات التي تنتج عن فقدان الوثائق أو سرقتها أو تزويرها أو تلفها بصورة متعمدة أو غير متعمدة ويمثل الإيداع المركزي للأوراق المالية تمديدا لقواعد المقاصة والتسوية ويمكن أن يؤثر على سرعة تداول الأسهم.[٧٧]

١٠.٢.٣.٢. ضرورة التنسيق والربط بين أسواق الأوراق المالية العربية: تتزايد أهمية التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية في عصر العولمة المالية، ويرجع هذا التزايد إلى العديد من الجوانب، المبررات والفوائد والعوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من إقامة سوق أوراق مالية عربية مشتركة، ويظهر ذلك من خلال إقامة سوق أوراق مالية عربية مشتركة تعمل على إعادة توجيه الموارد العربية بكفاءة اقتصادية أعلى وتوفر بذلك مصادر تمويل على درجة كبيرة من الوفرة، يمكن أن تساهم في إحداث تغييرا جوهريا للواقع الاقتصادي العربي في مجموعه.[٧٨]

الخاتمة:

تبين من خلال مضمون المحور الأول من الدراسة الذي خصص لدراسة مؤشرات تطور أسواق الأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، أثبتت نتائج تحليل مؤشرات أداء (حجم وسيولة) أسواق الأوراق المالية العربية، أن هذه الأسواق شهدت تباينا في أدائها خلال فترة الدراسة، وأنها تعاني من فجوة أداء واضحة بسبب تأثرها بالأحداث العالمية والعربية الواقعة خلال فترة الدراسة، إلى أن نسب التأثر متفاوتة من سوق إلى آخر، ويرجع ذلك إلى استمرار مرحلة التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية بعد عام ٢٠٠٨، وتقاطعها مع الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شاهدتها بعض الدول العربية بداية من عام ٢٠١١، وتزامنها مع الانخفاض المتواصل في أسعار النفط الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٤، مما ساهم في انكماش السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين للآفاق المستقبلية لاقتصاديات هذه الأسواق.

أما مضمون المحور الثاني من الدراسة تبين أنه توجد جملة عوامل حالت دون قيام أسواق الأوراق المالية العربية بمهامها المأمولة محليا وإقليما، الأمر الذي شكل سمات مشتركة لهذه الأسواق تتمثل في كونها صغيرة الحجم وتعاني من ارتفاع درجة تركز التداول، وضعف الفرص المتاحة للتنويع، والتقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية، كما يلاحظ أن الهياكل التنظيمية والمؤسسية

---

[٧٦]- عاطف وليم اندراوس، **أسواق الأوراق المالية : بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها**، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٦، ص:٥٢.

[٧٧]- رشام كهينة، **مرجع سبق ذكره**، ص:١٦٦.

[٧٨]- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣، ص:٢٣٧.

للأسواق العربية يعتريها الضعف، وأن عدد المؤسسات الممارسة لعمليات التداول قليلة ومعظمها محدودة الخبرة، بالإضافة إلى محدودية الأدوات المالية المستخدمة واقتصارها على الأسهم والسندات القليلة.

على الرغم من ذلك فإن إمكانيات تطوير الأسواق العربية ورفع كفاءتها يتطلب توفر جملة من المرتكزات الإصلاحية، يمكن تلخيصها من خلال جملة **التوصيات** التالية:

- وجوب توفر بيئة اقتصادية موائمة للاستثمار وتكامل السياسات المالية والنقدية لدى الدول العربية وامتلاكها لهيكل مؤسسي فعال ومتكامل؛
- ابتكار وتطوير الأدوات المالية من خلال توفير وتنويع أوراق مالية نشطة وجاذبة لمختلف المستثمرين بالسوق؛
- بناء أنظمة فعالة للإفصاح المالي ولإشهار المعلومات بهدف إشهار المعلومات عن الشركات المدرجة في السوق وتحليل نشاط الاقتصاد المحلي، فضلا عن تخفيض كلفة المعاملات في السوق؛
- وجوب توفير الشركات المساهمة الكبيرة التي تساهم في صانعة السوق بسبب تمتعها بالمرونة العالية تجاه تغيرات الأسعار، إضافة إلى تقوية قاعدة المستثمرين المؤسسين؛
- توفير تشريعات وأحكام قانونية معززة للثقة لحماية المتعاملين في السوق من الغش والتلاعب، بالإضافة إلى وضع قواعد حوكمة الشركات للوصول إلى مستوى عال من الإفصاح والشفافية؛
- تطوير نظم الإيداع المركزي والتسوية والمقاصة باعتباره دعامة لقيام السوق بوظائفه بكفاءة، ويزيد من درجة سيولتها بما يجعل التعامل فيها عنصر جذب لكل من المستثمر المحلي والأجنبي؛
- ضرورة التنسيق والربط بين أسواق الأوراق المالية العربية كآلية لتدعيم التعاون العربي المشترك وتطوير الأسواق العربية، على أن يتضمن هذا التنسيق توحيد الإجراءات والنظم التي تحكم العمل في الأسواق العربية وفقا لنظام موحد يتم تطويره بما يتلاءم مع الظروف العربية ويتوافق في الوقت نفسه مع التطورات العالمية.

المراجع:

١. بالاعتماد على: بيانات الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي، بتاريخ ٢٠١٦/٠٤/٠٥، بيان موجز عن تطورات أداء أسواق المال العربية خلال عام ٢٠١٥: http://www.amf.org.ae

٢. صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرات الفصلية للرباعيات الأخير للسنوات: ٢٠٠٩– ٢٠١٥. الإمارات.

٣. يمكن الإطلاع على هذا المؤشر على الموقع الالكتروني لتومسون رويترز وبلومبرغ – Thomson Reuters Corp BloombergMarkets، تحت الرمز التالي.SPAFEUP: http://www.bloomberg.com/markets/stocks/world-indexes

٤. بالاعتماد على: الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي، بيان موجز عن تطورات أداء أسواق المال العربية خلال عام ٢٠١٥، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/١٠: http://www.amf.org.ae/ar/content

٥. تم تقليص فترة الدراسة لاحتساب بقية المؤشرات بسبب عدم توفر إحصائيات كاملة لبعض منها.

٦. مضاعف السعر للقيمة الدفترية (P/E) : يمثل معدل سعر السوق إلى القيمة الدفترية، و يشير إلى دلائل النمو المتوقع للسهم، ويحسب بالعلاقة: آخر سعر إغلاق ÷ القيمة الدفترية للسهم.

٧. بالاعتماد على: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لسنة ٢٠١٥، تم تصفحها بتاريخ ٢٠١٦/٠١/١٢: http://www.amf.org.ae/ar/amdb_performance/yearly

٨. إبراهيم أنور، خصائص أسواق الأسهم العربية، جسر التنمية العدد ٨٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص،ص: ٤، ٥.

٩. مداني أحمد، نحو نموذج لنظام صانع السوق لأسواق الأوراق المالية العربية ومتطلبات تطبيقه على ضوء التجارب العالمية، مقال بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٥، جامعة الشلف، ٢٠١٦، ص:٦.

١٠. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، أبو ضبي، الإمارات، ٢٠١٥، ص: ٤٧٣.

١١. بالاعتماد على: الموقع الرسمي لاتحاد البورصات العربية: http://www.arab-exchanges.org/Statistics/Yearly/Yearly-Figures.aspx

١٢. الموقع الرسمي للبنك الدولي: http://data.worldbank.org/indicator/CM.MKT.TRNR
١٣. تم تصفحهما بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/١٠.
١٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، أبو ضبي، الإمارات، ٢٠١٥، ص: ٤٧٢.
١٥. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، الإمارات، ٢٠٠١، ص: ١٨٤.
١٦. صانع السوق هو عبارة عن شركة تكون دائما على أهبة الاستعداد لشراء الأصول المالية أو بيعها بسعر محدد واضح على المدى الطويل. وتشترك هذه الشركات في المعاملات التجارية مباشرة إما بصفتها بائع أو مشتري. كما تحدد أسعار بيع أو شراء أدوات التداول الخاصة إلى حدٍ بعيد. ويتمثل الدور الأساسي لصانع السوق في توفير السيولة أو خلق فرص أمام المشاركين الآخرين في السوق لشراء مجموعة كبيرة من الأسهم والعملات والعقود الآجلة وأدوات التداول الأخرى بطريقة شرعية أو بيعها بسعر محدد واضح. كما يخاطر صناع السوق بأموالهم نظرا لكونهم الطرف الآخر دائما في أي صفقة، ولذا فهم يلعبون دورا دائما في وضع العديد من الإستراتيجيات لضمان (التحوط) ضد الخسائر.
١٧. أنشأت حكومة دولة الكويت عام ١٩٦٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط كمؤسسة كويتية مستقلة وذلك وفقا للاتفاقية التي عقدت آنذاك بين حكومة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائه، وبانتهاء هذه الفترة تم تحويل المعهد في عام ١٩٧٢ إلى مؤسسة عربية مستقلة وسمية "المعهد العربي للتخطيط Arab Planning Institute " بالكويت. وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين الحكومات العربية المؤسسة على إقرار المعهد العربي للتخطيط كمؤسسة عربية مستقلة.
١٨. بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط، الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد ١٠٠، الكويت، ٢٠١١، ص، ص: ١٠،١١.
١٩. موقع مجموعة بوابة الأخبار عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مقال بعنوان: المعهد العربي للتخطيط: أسواق الأوراق المالية العربية تحتاج إلى تطوير قواعد الشفافية والإفصاح والأطر المؤسسية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠١/١٥. http://www.albawaba.com/ar
٢٠. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مقال بمجلة الباحث، العدد ٧، جامعة ورقلة، ٢٠١٠، ص: ١٩٢.
٢١. ممدوح الولي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبورصات الأوراق المالية (التجربة العربية)، مقال متواجد بالموقع الالكتروني لمجلة البيان الإسلامية، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٢، ص، ص: ٣٦٥، ٣٦٦.
٢٢. إبراهيم أنور، خصائص أسواق الأسهم العربية، جسر التنمية العدد ٨٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص:٦
٢٣. تقرير صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة كامكو، الثورات العربية تطيح أسواق المال... ولا عزاء لنتائج الشركات، على الموقع الرسمي للشركة، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/١٠: http://www.kamconline.com/ResearchReport.aspx?language=ar
٢٤. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص:٢٥٧ الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – الجزء الثاني – تحليل مقارن لدور القطاع الخاص في بلدان الاسكوا، مع دراسة حالة عن مصر والمملكة العربية السعودية ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص:٢٥.
٢٥. يوسف عبد الله عبد، دور سوق الأوراق المالية في التحول نحو اقتصاد السوق – مصر والمغرب حالة دراسية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص، ص: ٨٥، ٨٦.
٢٦. حسين عبد المطلب الأسرج، البورصات العربية بين تحليل الأداء والسعي نحو تحقيق التكامل المالي، ص–ص: ١٤٠–١٤٨،دراسة متوفرة على الموقع التعليمي أكاديميا، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٢: https://www.academia.edu/11306721
٢٧. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص:٨٨.
٢٨. رسمية أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص:٧٢.
٢٩. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: مؤسسات – أوراق– بورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٥،ص٨٦.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 46- 64
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Performance Progress of Arab Stock Markets ‹their Growth Obstacles and their Development Mechanisms An Analytical Study of the Period (2009-2015)

Zouda Ammar

University of BATNA 1, Algeria
zoudaammar@yahoo.fr

Boukeffa Hamza

University of OUM EL BOUAGHI, Algeria
hamzabkf@yahoo.fr

Abstract:

This study aims to shed light on Arab securities markets by assessing their activitiy level and their performance during the period (2009-2015), relying on a set of indicators of size and liquidity approved in this field and adopting the descriptive analytical approach. The study concluded that Arab stock markets performance has fluctuated , during the study period and that they suffer from a clear performance gap being affected by the global and Arab events during the study period. This allowed us to identify the main Economic, political, legislative, regulatory and structural obstacles that hindered their development, and to find the most important pillars of their regeneration, to perform the expected economic role by taking several actions to improve their efficiency, such as reviewing the economic, legislative, regulatory and institutional frameworks, as well as adopting the appropriate fiscal and monetary policies, with the need to strengthen the coordination and linkage between Arab securities markets as a mechanism to support Arab cooperation. This coordination should include the unification of the procedures and systems governing the operations of Arab markets in harmony with a unified system developed in accordance with Arab surroundings and at the same time consistent with the global changes.

Keywords: Arab Stock Exchanges, Indicators of Financial Markets, Market Size, Capital Markets Efficiency.

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 65 - 73
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

اتجاه العائلات الجزائرية نحو اختيار نوع السيارة المشتراة باستخدام نموذجFISHBEIN

بن علي أمينة

قسم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة الطاهري محمد (بشار)
Amina22benaliste@yahoo.fr

الملخص:

من النماذج الخطية الأكثر استخداما في مجال التسويق نجد نموذج . FISHBEIN و مبدؤه الأساسي هو تعويض السمة السيئة للعلامة أو المنتوج خلال عملية التقييم بالسمات الجيدة الأخرى. وتحاول هذه الدراسة نمذجة FISHBEIN على عملية تقييم خواص السيارات المتاحة للشراء لدى العائلات الجزائرية القاطنة بمنطقة بشار و الكشف عن أهم المعايير التي يركز عليها المستهلك في عملية تقييمه لشراء سيارته العائلية . وذلك بطرح الإشكالية التالية:

كيف تستخدم العائلة البشارية المعلومات التي بحوزتها من أجل تقييم البدائل المتاحة أمامها لشراء سيارة وفقا لسلم أولويات؟

واعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية حيث وزع عدد ٤٢ استمارة على العائلات المستهدفة.

وخلصت الدراسة إلى انه توجد نسبة عالية من الارتباط بين الخاصية و قوة الاعتقاد عند شراء سيارة العائلة لكن في إطار عشوائي و هذا ما نلمسه في الإجابات التي أحاطت بقبول الفرضيات الأربعة .كما أن دور الخاصية مهم جدا في سوق السيارات الموجهة للمستهلك الجزائري، و تعتبر عاملا أساسيا لرسم استراتيجية تسويقية كفؤة وتوفير المزايا المطلوبة وفقا لقوة الاعتقاد المتعلق بكل خاصية .

الكلمات المفتاحية : اتجاه المستهلك، خاصية المنتوج، اعتقاد المستهلك، موقف المستهلك، نموذج Fishbein، قرار الشراء، اختيار العائلة.

المقدمة :

عندما ينتهي المستهلك من تحديد البدائل المتاحة وجمع المعلومات اللازمة عن المنتوج المراد شراءه، يقوم بعدها بعملية تقييم وتحديد جاذبية كل معلومة، و تعتبر هذه العملية مهمة جداً لرجل التسويق، خاصة للبحث عن المزايا التنافسية الخاصة بالعلامة ، ولإعداد استراتيجيات تجزئة السوق، ورسم خريطة تموقع المنتوج حسب ما أكد عليه الباحثين TOURONDEAUو PRAS (١٩٨١).

و قد استعمل الكثير من الباحثين في مجال التسويق (HALEY BJ ، GREENHLAG ، SHARP) عدة نماذج لتنظير عملية اختيار المستهلك لعلامة معينة من بين عدة علامات بديلة أو منتج معين من بين مجموعة من المنتجات البديلة، وقد وضعوا لهذه النماذج سلماً من المعايير الحاسمة، وقد تعددت المصطلحات المستعملة لتعيين هذه النماذج (GREENHLAGH : ١٩٧٠) فسواء نماذج الاتجاهات، أو نماذج عملية التقييم، أو نماذج التفضيل، أو نماذج الاختيار تستعمل في العادة حسب الهدف الذي يحدده الباحث، فهل يريد مثلا أن يصف الطريقة التي يقيم بها المشترون المنتج و يكونون اتجاها شاملا قبل اتخاذ قرار الشراء (نموذج الاتجاه أو عملية التقييم) أو هل هو مهتم بالتنبؤ بتفضيل المشتري لمنتج معين (نموذج التفضيل)، و مهما كان النعت المستعمل فانه في الواقع تشير إلى نفس النماذج (عنابي،٢٠١٠ : ٦٧) .

ومن النماذج الخطية الأكثر استخداماً في مجال التسويق نجد نموذج FISHBEIN، و مبدؤه الأساسي هو تعويض السمة السيئة للعلامة أو المنتوج خلال عملية التقييم بالسمات الجيدة الأخرى، كما يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في أهمية السمات في عملية التقييم.

وهذه الدراسة تحاول إسقاط هذا النموذج على عملية تقييم خواص السيارات المتاحة للشراء لدى العائلات الجزائرية القاطنة بمنطقة بشار والكشف عن أهم المعايير التي يركز عليها المستهلك في عملية تقييمه لشراء سيارته العائلية .

مشكلة الدراسة :

تعتبر عملية تقييم الخيارات المتاحة لدى المستهلك في شراء سيارة و التي تحقق له الإشباع المرغوب، عملية مهمة وخطوة أساسية لدى رجل التسويق ينبغي دراستها بكامل أوجهها، ومن بين الأسئلة الواجب البحث عن إجابة لها، حاولنا طرحها في هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف تستخدم العائلة البشارية المعلومات التي بحوزتها من أجل تقييم البدائل المتاحة أمامها لشراء سيارة وفقاً لسلم أولويات؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسين :

- الأهمية العملية للدراسة : حيث تنبع من أهمية معالجة خواص المنتوج في سلوك المستهلك، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنتج معمر كالسيارة العائلية، حيث تسهم هذه الدراسة في توفير معلومات وآليات تشكيل اتجاهات العائلات الجزائرية نحو السيارات، مما يعزز موقف خاصية عن غيرها من الخواص في اتخاذ قرار شراء سيارة يمكن للجهات المعنية استغلالها في دعم القوة التنافسية في السوق الجزائري للسيارات.
- الأهمية العلمية للدراسة: تضيف هذه الدراسة بعداً جديداً من أبعاد المعرفة التسويقية وخاصة فيما يتعلق بتطبيق نموذج FISHBEIN في سلوك المستهلك، حيث يندر وجود أبحاث عربية تتناول النموذج بشكل مستقل.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي كالتالي :

١. التعرف على الخاصية الأكثر تأثيراًر في اتجاهات العائلات نحو شراء السيارة.
٢. قياس مدى ارتباط كل خاصية بديلة مع الاعتقاد الموازي لها عند المستهلك الجزائري في شراء سيارة العائلة.
٣. قياس التقييم الموجه لكل اعتقاد عند المستهلك الجزائري في شراء سيارة العائلة .
٤. الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تخدم الجهات ذات العلاقة بالدراسة.

الدراسات السابقة :

- **دراسة Benjamin Mosine (2004) أطروحة دكتوراه بعنوان Le processus de valorisation de l'offre dans le comportement d'achat ; une application au cas automobile** بحيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المصدر الأساسي لقرار الشراء حول المنتجات الدائمة او المعمرة، و باسقاط ذلك على سوق السيارات الفرنسي وانطلاقاً من منهج تفسيري للدراسات السابقة و تعميقها، و نتائج الدراسة التطبيقية التي كانت على مستوى نقاط بيع السيارات، خرجت الباحثة بمجموعة من المعايير التي يمكن تثمينها وهي: سعر السيارة، إمكانية الشراء الالكتروني، أنظمة السلامة ، الديكورات الإضافية .
- **دراسة kenneth E وزملاؤه(٢٠٠٧) ، بعنوان vehicle choice behaviour and the declining market share of us automakers** وتهدف هذه الدراسة أساساً إلى تطوير نموذج تفسيري لأهم العوامل التي يضعها المستهلك الأمريكي (العينة كانت من الولايات المتحدة الأمريكية) في عملية تقييم بدائل عروض السيارات، و صنفت الدراسة هذه العوامل حسب الترتيب التالي : السعر، الحجم و الاتساع، الطاقة، تكلفة التشغيل، موثوقية العلامة، نوع التصميم
- **دراسة Sjanie koppel و زملاؤه (٢٠٠٨) ورقة علمية بعنوان How important is vehicle safety in the new vehicle purchase process ?** و ركزت هذه الدراسة على معيار أنظمة السلامة كخيار أساسي لشراء سيارة

العائلة، واستهدفت الدراسة عينة من المستهلكين في السويد واسبانيا، وأوضحت النتائج المستقاة من الاستبيان أن المستجوبين صنفوا العوامل المتصلة بالسلامة (كأنظمة الكبح المتقدمة والوسائد الهوائية للمراكب الأمامية) في المراتب الأكثر أهمية في عملية شراء السيارات الجديدة للعائلة مقارنة بالعوامل الأخرى (كالسعر و نظام التكييف و نوعية نظام التجول GPS ....الخ).

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

باستعراض و مراجعة ما ورد من دراسات سابقة يتبين أن هذه الدراسات تناولت عدة جوانب لتقييم خواص السيارة المرغوب شراءها، بحيث كل دراسة أخذت خواص مختلفة عن الأخرى ودرست مدى تأثير هذه الخواص على تقييم واتخاذ قرار الشراء ودورها في اختيار البديل الأفضل الذي يعتمد عليه المستهلك في الشراء في سوق السيارات، و يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الخواص المذكورة في الأبحاث السابقة ومتابعة جوانب جديدة لم تتعرض لها هذه الدراسات وذلك بدمج جميع الخواص المذكورة وقياس أثرها على الاعتقاد عند المستهلك الجزائري في سوق السيارات، بحيث تدرج هذه الدراسة الخواص الأساسية لشراء السيارة مجتمعة عوضاً عن دراسة كل منها على حدا، الأمر الذي يعتبر بمثابة نموذج متكامل تقدمه الدراسة .

حدود الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة في النقاط الأساسية كالتالي:

الحدود النظرية: ركزت هذه الدراسة على نموذج فايشبن في تصميم نموذج الدراسة.

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة والبحث في الفترة الزمنية الواقعة بين ٢٦-٠٤-٢٠١٧ و كان توزيع الاستبانة على أفراد العينة في شهر جوان ٢٠١٧.

الحدود المكانية: تم توزيع الاستبانة على مجموعة من العائلات القاطنة ببشار الواقعة في الجنوب الغربي للجزائر.

مرجعية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة في الجزء النظري على مجموعة من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية، أما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على معلومات تحليل بيانات الاستبانة.

معيقات الدراسة :

أي بحث علمي تعترضه العديد من المشاكل، ويمكن ذكر أهم المشاكل التي اعترضت دراستنا كالأتي:

أ. ندرة المراجع الخاصة بسوق السيارات في الجزائر بحيث جل المراجع تركز على العلامات المتاحة بصفة عامة.

ب. بعض الصعوبات في توزيع الاستبيان و استرداده من حيث عدم الانضباط في إرجاع الاستبيانات في الوقت المحدد.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

مفهوم اتجاه المستهلك:

ليس هناك إجماع بين المسوقين حول تعريف محدد للاتجاهات السلوكية، فقد عرفDelozier الاتجاهات على أنها حالة ذهنية لدى الفرد تعكس مدى ايجابيته أو سلبيته، في تفضيله أو عدم تفضيله لشيء أو مفهوم ما،(جي معلا ، ١٩٩٦ : ٣١).

وتوصف الاتجاهات بأنها الميل بالشعور والتعرف بطريقة معينة نحو شيء معين، فهي تقييم للأشياء المختلفة المحيطة بالفرد في البيئة الخارجية سواء تفضيلي أو غير تفضيلي فالاتجاهات تعكس كيفية شعور الفرد نحو أي شيء وبالتالي درجة استعداده للاستجابة إلى أي مثيرات من هذا الشيء فالاتجاه هو إحساس الفرد وأفكاره و سلوكه للتصرف نحو موقف معين في البيئة المحيطة. (عائشة مصطفى ، ١٩٩٨ : ٩٢) .

مفهوم الخصائص : ويقصد بها الخصائص التي تميز الموضوع والتي تؤثر على قرار الشراء وتلعب الدور الأساسي والمهم في تحديده.

مفهوم قوة الاعتقاد: إن قوة الاعتقاد تظهر وكأنها احتمالية موضوعية تظهر في خصائص الموضوع وأن هذه القوة قد تكون قوية أو ضعيفة بالنسبة لخصائص الموضوع، وأن الموقف يكون نتيجة لمجموعة من الاعتقادات المقيمة تجاه الموضوع.

مفهوم جانب التقييم: يجد FISHBEIN بأن هذا التقييم قد يكون موجب أو سالب لذلك استخدم سلم ثنائي (+٢ ، +١ ،صفر ،-١ ،-٢). (محمود جاسم و ردينة عثمان ،٢٠٠٨ : ٨٠)

مفهوم نموذج FISHBEIN: يرى FISHBEIN أن اعتقاد الفرد بتوفر أو عدم توفر منتوج معين على مجموعة من الخواص يعتبر موقف تسويقي محض، إذ يتوقف توفر المنتوج b على خاصية معينة محددة من طرف المستهلك (وفقا للمعطيات التي جمعها من مصادر مختلفة) يبنى عليها قرار الشراء بصفة ايجابية أو سلبية، و حسب FISHBEIN يمكن قياس الاتجاهات بالمعادلة التالية :

$$A_b = \sum_{i=1}^{n} w_i B_{ib}$$

A_b : اتجاه الفرد نحو المنتوج b .

B_{ib} : قوة الاعتقاد أن المنتوج b يتوفر على الخاصية i

i : المكون الإدراكي للاتجاه .

w_i : تقييم المنتوج b على الخاصية i .

n : عدد الخواص المأخوذة في الحسبان .

المبدأ الأساسي لنموذج FISHBEIN أن مجموع الخواص التي يحتويها المنتوج(b) تعتبر القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها النموذج ، و بالتالي يتطلب منا تجميع معلومات عن تلك الخواص لان المستهلك سوف يفضل ذلك المنتوج عن غيره، اعتقاداً منه (أو حسب المعلومات الواردة إليه)، لأنه يحمل تلك المجموعة من الخواص أو المواصفات المحددة مسبقا، كما يجب معرفة القوة التي يعتبر بها المستهلك أن العلامة ترتبط ببعض الخواص بالإضافة إلى تقييمه لكل واحدة منها، و قد يساعد ذلك رجل التسويق في إعداد استراتيجيات التسويق ومنها تطوير المنتوج والقيام بالحملات الترويجية التي تركز على هذه الخواص المفضلة لدى المستهلك.

نموذج الدراسة :

يوضح النموذج أسفله العوامل الأساسية المكونة لمحور الدراسة الميدانية ممثلة أولاً بالجداول المدرجة حيث يوضح الجدول التالي المتغيرات الأساسية في الفرضية العامة والمتمثلة في مجموع الخواص المتعلقة باختيار السيارة .

الشكل رقم (١): نموذج الدراسة

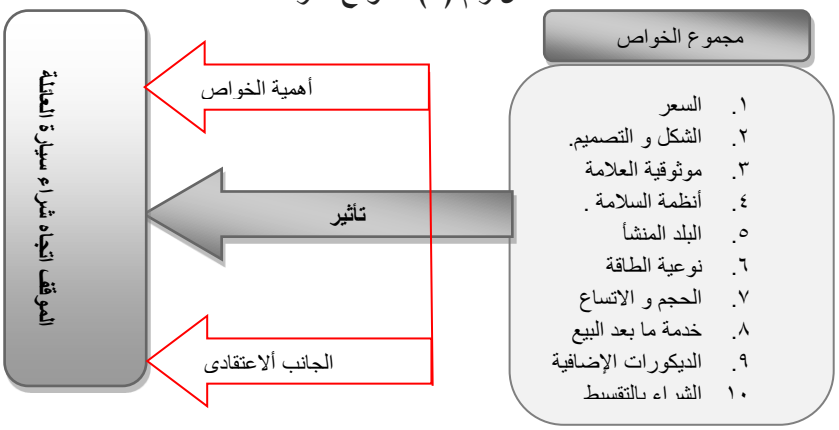

يعتمد نموذج هذه الدراسة على مكونات نموذج FISHBEIN بالدرجة الأولى، الذي يعتبر واحد من أهم النماذج المتعددة الوظائف، فالبرغم من أنها تنتمي إلى المعادلات الخطية البسيطة إلا انه سجل نجاحاً كبيراً في تفسير المواقف الخاصة بشراء المنتجات لدى المستهلك النهائي العادي .

فرضيات الدراسة:

بناءاً على أهداف الدراسة و نموذجها ، صيغت الفرضيات على النحو التالي :

H_1 : تتفاوت أهمية الخواص المتعلقة بشراء سيارة العائلة من مستهلك إلى آخر.

H_2: تتفاوت أهمية الخواص وفقاً لاعتقادات المستهلكين.

H_3: لدى المستهلك عدة معتقدات سلبية لاختيار سيارة العائلة.

H_4: لدى المستهلك عدة معتقدات ايجابية لاختيار سيارة العائلة.

منهجية البحث : اعتمد البحث على :

- **المنهج الاستقرائي و الاستنتاجي:** حيث حاولت الدراسة الوصول إلى استنتاجات مسببة عن طريق التعميم المنطقي للمواقف المتخذة اتجاه خواص اختيار سيارة العائلة، و ذلك بعد استقراء أهم ما كتب وخطط حول أهم الخواص.
- **المنهج الكمي والنوعي:** حيث اعتمدت الدراسة على آلية تجميع البيانات من ٤٢ عائلة تقطن بمنطقة بشار (الجنوب الغربي الجزائري) ، ومن ثم إجراء الإحصاءات واختبار إمكانيات التعميم، مدعمة ببعض الأساليب النوعية لزيادة مصداقية الدراسة وتدعيم صلاحياتها.
- **مجتمع الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من العائلات القاطنة بمنطقة بشار بالجزائر.
- **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة حيث وزع عدد ٤٢ استمارة استبيان على شكل panel على العائلات المستهدفة.
- **صدق و ثبات أداة الدراسة :**

الصدق الظاهري : عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الاكاديميين ، اللذين وجهوا الاستبيان ببعض التعديلات الطفيفة.

- **مقياس الدراسة :**

تستند هذه الدراسة أساساً إلى تطبيق النموذج الخطي الخاص بنموذج السمات المتعددة المقترح من طرف FISHBEIN (١٩٦٧) والتي تم تكييفه واستعماله في مجال التسويق ودراسة سلوك المستهلك من طرف العديد من الباحثين نذكر Bass (١٩٧١) ، Talarzyk (١٩٧٢)، Nolong(١٩٨٣) و Alsamaydai (٢٠١٤- ١٩٨٦) ، وقد اعتمدت الدراسة كمقياس لكل خاصية على **سلم ليكرت الخماسي** كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول رقم (١) : سلم الدراسة

السلم	١	٢	٣	٤	٥
أهمية الخاصية	مهم جدا	مهم	محايد	قليل الأهمية	غير مهم
توفر الجانب ألاعتقادي	اعتقد جدا	اعتقد	محايد	لا اعتقد	لا مجال للاعتقاد

المنهج المتبع :

تم استخدام العديد من التقنيات الإحصائية في هذه الدراسة ، بما في ذلك التحليل الوصفي ، تحليل الانحدار ، اختبار Q^2 لقبول رفض الفرض و ذلك وفقا لنموذج FISHBEIN .

صدق الموثوقية :

يعتبر معامل ألفا كرونباخ مقبولاً عندما يكون أكبر من قيمة ٧٠% في معظم دراسات العلوم الاجتماعية والاقتصادية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) : معامل ألفا كرونباخ للدراسة

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
١٦	%٨٦

النتائج المحصل عليها:

أهمية الخواص:

من الجدول أدناه يظهر أن متوسط جميع الأسئلة هو فوق المتوسط الافتراضي (hypothecal mean) و الذي يعادل إلى ٣ ، و منه يمكن أن نستنتج انه يوجد اختلاف قائم في أهمية الخواص عند العينة المستجوبة، و هذا ما يدل على قبول الفرضية الأولى والتي مفادها إن الخواص الخاصة باختيار سيارة العائلة تتفاوت من عائلة إلى أخرى .

الجدول رقم (٣) : نتائج أهمية الخواص

رمز الخاصية	الخاصية	المتوسط	الرتبة
X1	السعر	٤.٢١	٢
X2	الشكل و التصميم	٣.٧٢	٦
X3	موثوقية العلامة	٤.٢٤	١
X4	أنظمة السلامة	٣.٤٦	٩
X5	البلد المنشأ	٣.٨٣	٥
X6	نوعية الطاقة	٣.٤٩	٨
X7	الحجم و الاتساع	٣.٩٨	٤
X8	خدمة ما بعد البيع	٣.٩٩	٣
X9	الديكورات الإضافية	٣.٣١	١٠
X10	الشراء بالتقسيط	٣.٥٠	٧

قوة الاعتقاد :

يبين الجدول أدناه قيمة قوة الاعتقاد وفقا لتقييم العينة المدروسة، حيث أكدت النتائج ايجابيتها باستثناء الخاصية الرابعة الخاصة بأنظمة السلامة والخاصية التاسعة الخاصة بالديكورات الإضافية وتعزى كلا من الاعتقادين لكونهما يضيفان هامش تكلفة كبير على عاتق ميزانية الأسرة، مع العلم ان جل الأسر التي استجوبت ذات دخل من مرتفع إلى متوسط لكن لا يرقى إلى الميزانية المطلوبة لهذه الخاصيتين على حسب العائلة المستجوبة.

الجدول رقم (٤) : نتائج قوة الاعتقاد

رمز الخاصية	الخاصية	الاعتقاد السائد	التقييم
X1	السعر	السعر المقدر في حدود ميزانية الأسرة	(++)
X2	الشكل و التصميم	التصميم و الشكل المناسبين	(+)
X3	موثوقية العلامة	توجد بعض العلامات ذات ثقة لدى العائلة الجزائرية (Renault و Peugeot)	(+++)
X4	أنظمة السلامة	أنظمة السلامة تزيد من التكلفة	(−−)
X5	البلد المنشأ	السيارات الأوروبية أحسن من الصينية و الكورية	(+)
X6	نوعية الطاقة	أفضل من البنزين	(++)
X7	الحجم و الاتساع	السيارة المتسعة تتيح إمكانية السفر براحة	(+++)
X8	خدمة ما بعد البيع	إتاحة عتاد التغيير و الضمان للسيارات مهم	(+++)
X9	الديكورات الإضافية	الديكورات الإضافية تضيف جمالية و تزيد من سعر العرض أيضا	(−−)
X10	الشراء بالتقسيط	إذا كان أمكن و بدون فوائد	(+)

معامل الارتباط بين الخاصية وقوة الاعتقاد:

للتحقق من الفرضية " يوجد ارتباط بين الخاصية و قوة الاعتقاد " تم حساب معاملات الارتباط بين كل خاصية و الاعتقاد الموازي لها، حيث يلاحظ من الجدول التالي أن قيم معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٠١) وأن معاملات الارتباط بين كل خاصية (X١ .....X١٠) و قوة كل اعتقاد (Y١ .....Y١٠) كانت عالية، ويعد ذلك دليلاً على قبول الفرضية.

الجدول رقم (٥) : نتائج الارتباط بين الخواص و قوة الاعتقاد

رمز الخاصية	الخاصية	الاعتقاد السائد	معامل ارتباط كل خاصية للاعتقاد السائد
X1	السعر	السعر المقدر في حدود ميزانية الأسرة	٠.٦٧
X2	الشكل و التصميم	التصميم و الشكل المناسبين	٠.٥٥
X3	موثوقية العلامة	توجد بعض العلامات ذات ثقة لدى العائلة الجزائرية (Renault و Peugeot)	٠.٦٢
X4	أنظمة السلامة	أنظمة السلامة تزيد من التكلفة	٠.٦٠
X5	البلد المنشأ	السيارات الأوروبية أحسن من الصينية و الكورية	٠.٥٩
X6	نوعية الطاقة	البنزين العادي أفضل من المازوت	٠.٤٢
X7	الحجم و الاتساع	السيارة المتسعة تتيح إمكانية السفر براحة	٠.٤٧
X8	خدمة ما بعد البيع	إتاحة عتاد التغيير و الضمان للسيارات مهم	٠.٥١
X9	الديكورات الإضافية	الديكورات الإضافية تضيف جمالية و تزيد من سعر العرض أيضا	٠.٤٨
X10	الشراء بالتقسيط	إذا كان أمكن و بدون فوائد	٠.٦٣

النتائج والمناقشة:

أظهرت الدراسة النتائج التالية :

توجد نسبة عالية من الارتباط بين الخاصية و قوة الاعتقاد عند شراء سيارة العائلة لكن في إطار عشوائي وهذا ما نلمسه في الإجابات التي أحاطت بقبول الفرضيات الأربعة .

١. من خلال تأكيد الفرضيات يمكن أن نستنتج أيضاً أن دور الخاصية مهم جداً في سوق السيارات الموجهة للمستهلك الجزائري، و تعتبر عاملاً أساسياً لرسم إستراتيجية تسويقية كفؤة .

٢. يمكن للمؤسسة الموزعة للسيارات في المنطقة المدروسة توفير المزايا المطلوبة وفقاً لقوة الاعتقاد المتعلق بكل خاصية .

٣. لا تزال الأسرة الجزائرية بعيدة نوعاً ما عن الإدراك الشرائي، مما جعل أفرادها لا يولون اهتماماً بالخواص الأساسية المتعلقة بالسيارة المشتراة؛ إذ أن بوادر الاهتمام لديهم ظهر في شكل معتقدات مبعثرة لا ترقى إلى مستوى المفهوم الإداري الذي نبحث عنه، و يعزى ذلك إلى كون أن هذه الأسرة تتأثر أكثر بالجماعات المرجعية والكلمة المنطوقة أكثر من الحقيقة التسويقية.

التوصيات:

تتلخص توصيات الدراسة في :

- تستدعي الدراسة أصحاب مؤسسات السيارات في الجزائر إلى إعادة التفكير في الإستراتيجية التسويقية وفقا للأسلوب الجزائري، ومحاولة وضعه في إطار تنظيمي، حتى يُثمر جيداً وتحافظ المؤسسة بذالك على حصتها السوقية بشكل تنافسي بحت .
- الاعتماد على الدراسات التسويقية لان ذلك يساعد على مواجهة التحديات والمشاكل للمؤسسة المسوقة للسيارات، وإمكانية الاستعانة بالرسائل الجامعية التي يقوم بها الباحثين ومحاولة مد يد المساعدة لهم.
- آفاق الدراسة : إن أي بحث علمي لا يخلو من النقائص، حيث يعتبر كل بحث مكمل للبحوث السابقة ومهداً لبحوث آتية فبالرغم من محاولتنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع، إلا أن آفاق البحث تبقى مفتوحة.
- يجب الاهتمام بموضوع الإدراك لخواص المنتوج عند الأسرة .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. عنابي بن عيسى ، سلوك المستهلك ، عوامل التأثير البيئية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٠.

٢. عائشة مصطفى المنياوي ، سلوك المستهلك المفاهيم و الاستراتيجيات ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٨.

٣. جي معلا، 1996،الأصول العلمية للترويج التجاري و الإعلان، الطبعة الثانية، دار المكتبة الوطنية، الأردن.

٤. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف ، سلوك المستهلك مدخل كمي وتحليلي، دار المناهج للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Eberly, Janice C. [1994], "Adjustment of consumers' durables stocks: Evidence from automobile purchases", Journal of Political Economy, vol. 102, issue 3, (June), pp. 403-437.

[2] Green hlagh C , Discrimination Testing Further Results and Development , papers Esomar Congrss , 1970 , pp 181-190.

[3] Haley RJ , Benefit segmentation : a decision – oriented tool , journal of marketing research , vol 10 , 1973.

[4] Huang, S.; Yang, Y.; Anderson, K. [2001], "A Theory of Finitely Durable Goods Monopoly with Used-Goods Market and Transaction Costs", Management Science, vol. 47, issue 11, (November), pp. 1515-1533.

[5] Keenan, T. Ph., Paich, M., [2004], "Modeling General Motors and North American Automobile Market", Working Paper, March 24.

[6] Kenneth E . Train et Clifford Winston ; vehicule choise Behaviore and the declining market share of us automakers ; international economic review , vol 48 , N° 04 , Novembre 2007 . PP 1469 -1496

[7] Levinthal, Daniel et Purohit, Devavrat, [1989], "Durable Goods And Product Obsolescence", Marketing Science, vol. 8, issue 1 (winter), pp. 35-56.

[8] Pras bernard , Tarondeau Jean Claude , Comportement de l'acheteur , édition Sirey , 1981.

[9] Sharp LK , Crinzin KL , Brand attributes that determine purchase , Journal of Advertising Research , vol 14 , 1974 , pp 39-42.

[10] Wykoff, Frank C,A User Cost Approach to New Automobile Purchases, pp. 377-390, Review of Economic Studies, vol. 40, issue 123, 1973

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 65 - 73
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Tendency of Algerian Families to Choose the Type of Car Purchased Using the FISHBEIN Model

Benali Amina

Department of management - Faculty of Business & Economics
TAHRI Mohamed University - BECHAR (Algeria)
Amina22benaliste@yahoo.fr

Abstract:

One of the most widely used linear models in marketing is the FISHBEIN model. Its basic principle is to compensate for the bad quality of the mark or product during the evaluation process by other good qualities. This study attempts to model FISHBEIN on the process of evaluating the properties of cars available by Algerian families living in Béchar and to show the most important criteria that the consumer focuses on purchase of car. By posing the following problem: How does the Béchar family use the information they have to assess the alternatives available to them to buy a car according to a priority?.

This study based on the random sample method, where 42 samples distributed to target families.

This study found that there is a high percentage of correlation between the Characteristics and the strength of belief when buying a family car but in a random frame and this is what we hear in the answers surrounding the four hypotheses. The role of Characteristics is very important in the car market for the Algerian consumer, Is a key reason in drawing up an efficient marketing strategy and providing the required advantages according to the strength of the belief about each Characteristics

Keywords: Consumer orientation, Product characteristic, Consumer belief, Consumer attitudes, Fishbein model, Purchasing decision , family choice
Subject Classification: M31 , R20, M390

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 74 - 89
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية

علام عثمان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة– الجزائر
athmaneeco@gmail.com

سنوساوي صالح

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة– الجزائر
salah.senoussaoui@yahoo.com

الملخص:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تُمكن مستخدمها من تقييم تنافسية اقتصادها، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد "Héritage " الذي تعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" في إعداده. كما أن هناك مؤشر أخر لا يقل أهمية في تقييم المناخ الاستثماري عن المؤشر الأول ألا وهو مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي تعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية في إعداده...الخ.

ومن خلال هذا البحث توصلنا الى أنالجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، ذلك راجع إلى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات العربية، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة أداء الأعمال

المقدمة:

في ظل ظروف الاقتصاد العالمي الجديد من انفتاح اقتصادي وزوال للحواجز لانسياب السلع والخدمات بين الدول، ومحدودية الاعتماد على استراتيجية الميزة النسبية للمنافسة في السوق العالمية، وتحول المنافسة من منافسة بين المؤسسات إلى منافسة بين الدول، أصبح لزاماً على الدول تغيير استراتيجياتها لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات العولمة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية تسعى إلى رفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، ومن خلال السعي إلى اكتساب قدرة تنافسية التي تكون أسسها ودعائمها الكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على إعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، بهدف تعزيز تنافسيتها الاقتصادية عن طريق توفيرها جو ملائم لنشاط مؤسساتها الاقتصادية.

طرح الإشكالية: وعليه، ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للبحث ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي: **هل نجحت الجزائر في تحرير اقتصادها من القيود الذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي لاقتصادها؟**

على أساس هذه الإشكالية يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في تنافسية الدول؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟ وما هي عوامل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسياً؟ وماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات، تمت صياغتها على النحو التالي:

- رغم الإصلاحات و الإمكانيات البشرية والمادية المعتبرة التي امتلكتها الجزائر إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال في ذيل الترتيب، ويرجع ذلك إلى ضعف التطور التكنولوجي والتكلفة الضريبية المرتفعة.
- هناك عدة عوامل تؤثر في تنافسية الدول من أهمها الاستقرار الاقتصادي والتطور التكنولوجي.
- ضرورة جعل الاقتصـــاد الجزائري تنافسي من خلال تحسين البنية التحتية، سهولة ممارسة الأعمال وتدنية المخاطر القطرية التي يتعرض لها القطر.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.
- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك.
- محاولة استعراض جملة من الآليات الكفيلة بتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تقسيم البحث:

بهدف الإجابة على الإشكالية واختبار فرضياتها فقد تم تقسيم البحث إلى محورين تسبقهما مقدمة وتلحقهما الخاتمة، وكانت عنوانيهما على النحو التالي:

- **المحور الأول:** ماهية التنافسية ومحدداتها.
- **المحور الثاني:** واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات دولية مختارة.

المحور الأول: ماهية التنافسية ومحدداتها

ظهور مفهوم التنافسية حديث النشأة، برز مع تفجر العجز في ميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلها مع اليابان وهذا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وزيادة المديونية الخارجية لها، ثم ظهر الاهتمام وبشكل مكثف لهذا المفهوم في بداية تسعينيات القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي "الاتحاد السوفياتي" وظهور تداعيات عديدة التي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة.

أولاً: تعريف التنافسية: يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كانت مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد مؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع معين، وهاتان بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة التي تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها.

١. **تعريف تنافسية الدولة:** تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية الدولة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها، ومن بين هذه التعاريف نجد:

أ- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** عرفت منظمة التنمية الاقتصادية والتنمية التنافسية على أنها: "القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية".[٧٩]

ب- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[٨٠].

ج- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية:** عرف التنافسية بأنها:"القدرة على إنشاء القيمة المضافة وزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن تنافسية دولة هي عبارة عن قدرة بلد على خلق بيئة تنافسية قادرة على توليد المداخيل من طرف عوامل إنتاج بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد.

٢. **تعريف تنافسية قطاع:** تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي مما يساهم في تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي فيه، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع. وفقاً لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساساً على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية[٨١].

٣. **تعريف تنافسية مؤسسة:** تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية باختلاف الزوايا التي ينظر إليها ومن بينها نجد:

أ- **تعريف وزارة الصناعة والتجارة في انجلترا:** عرفت تنافسية المشروع على أنه: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".

ب- **تعريف "شيام خيمان، أندروستون"**: عرف كل من "شيام خيمان، أندروستون" تنافسية المؤسسة على أنها: "قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة وذلك على نحو مستمر".

ج- **تعريف "Enright, M.J"**:عرف "Enright" تنافسية المؤسسة على أنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة".[٨٢]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول على أن تنافسية المؤسسة هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات، إما بالنوعية الجيدة، أو السعر المناسب أو المكان المناسب هذا مقارنة بمنافسيها.

ثانياً: أنواع التنافسية: بعد تعرضنا إلى مختلف التعاريف المقدمة للتنافسية نميز بين الأنواع التالية:

١. **تنافسية التكلفة أو السعر:** المؤسسات أو الدول ذات التكاليف الأرخص هي المتمكنة من عمليات تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا سعر الصرف.

٢. **التنافسية غير سعرية:** المقصود بها أنها أنواع غير سعرية تتمثل في:

---

[٧٩] ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييميه**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع ٣٦، العراق، ٢٠١٣، ص٥.

[٨٠] ياسين قاسي، **التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص التسويق، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

[٨١] ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق، ص ٥.

[٨٢] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص٢١.

أ- **التنافسية التقنية:** تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ب- **التنافسية النوعية:** تشمل إضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، هي التي تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من أسعار سلع منافسة[٨٣].

ج- **التنافس بالوقت:** يتبارى المتنافسون في اختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم لمنتج جديد واختزال وقت إنتاج وتقديم المنتج، وتسليم المنتجات في الوقت الذي يحدده الزبون.

د- **التنافسية الهيكلية:** المقصود بها سيطرة الدولة على سوق التبادل التجاري الدولي مستعملة في ذلك أهم التقنيات العالية والنوعية الممتازة وكذا الانخفاض في التكاليف لتكون رائدة في هذا السوق[٨٤].

ثالثاً: محددات التنافسية: أرجع بورتر مصادر الميزة التنافسية إلى أربعة محددات تؤثر كل منها في الأخرى كما يلي:[٨٥]

١. **أوضاع عوامل الإنتاج:** لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمال ورأس المال فقط، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبنية أساسية ورأس المال والموارد البشرية بالإضافة إلى المعرفة والمناخ والموقع. كذلك تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج وتفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

٢. **أوضاع الطلب المحلي:** يتمثل ذلك في هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فان ذلك يحفز تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات.

٣. **الصناعات المكملة والمغذية:** يعتبر توافر مجموعة الصناعات المكملة والمغذية أحد محددات الميزة التنافسي، نظراً لما توفره من مدخلات بسرعة وبمرونة كبيرة تساهم في تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات قصر خطوط الاتصالات والمواصلات، كما يتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا وخلق مهارات إنتاجية وإدارية.

٤. **استراتيجية المؤسسة وهيكلها ودرجة المنافسة:** يتضمن هذا المحدد الأهداف والاستراتيجيات وطرق وأساليب تنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية التي تشجع على الاختراع وتهيئ للنجاح على المستوى العالمي. ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات.

رابعاً: مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول:

١. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة ١٩٩٥مأصدر معهد "Héritage" بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية[٨٦].الذي غطى مؤشر الحرية الاقتصادية ١٨٦ دولة سنة ٢٠١٥ منها ٢٠ دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية[٨٧]، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

أ- **حكم القانون:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

---

[٨٣] محمد عدنان وديع، **"القدرة التنافسية وقياسها"**، مجلة جسر التنمية، ع ٢٤، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٧.

[٨٤] ياسين قاسي، مرجع سابق، ص ٥٨.

[٨٥] نفس المرجع، ص 87، ٨٩.

[٨٦]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن**،النشرة الفصلية، ع١، ٢٠٠٤، متاح على:
<http:// http://www.iaigc.net>، ص ١٠.

[87]Heritage Foundation, **Index of Economic Freedom Indicators**,Available on:< http://www.heritage.org>.

ب- **محدودية دور الحكومة:** يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

ج- **الكفاءة التنظيمية:** تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية[٨٨].

د- **الأسوق المفتوحة:** تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية[٨٩].

٢. **مؤشر التنافسية العالمي:** يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً منذ سنة ١٩٧٩، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثرها على الأوضاع التنافسية العالمية[٩٠]، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر ١٤٠ دولة سنة ٢٠١٥[٩١]، وفي سنة ٢٠٠٠ تم تطوير مؤشري تنافسية النمو Growth Competitiveness Index (GCI) وتنافسية الأعمال Business Compétitivités Index(BCI)، وفي سنة ٢٠٠٤ تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية (GCIGrowth Global Compétitivités Index وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزائي[٩٢]، ومن ثم اعتمد مؤشر التنافسية العالمية في قياسه للقدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يشتمل على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية هي:[٩٣]

أ- **المتطلبات الاقتصادية الأساسية:** ويعتمد في قياسه على جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.

ب- **معززات كفاءة المؤسسات:** ويعتمد في قياسه على مدى تطوير التعليم العالي والتدريب، كفاء سوق السع والعمل والسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق سواءً السوق الداخلي أو الخارجي.

ج- **عوامل التطور:** تشمل عملية التطوير أو الابتكار شبكات الأعمال وتعقيدها أو في الابتكار والتطور التكنولوجي.

وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من ٧ تكون في وضع تنافسية أفضل.

٣. **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:** يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيبير" منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها ٤ دول عربية. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونًا وهي:

أ- **مؤشر البيئة الاقتصادية:** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- **مؤشر البنية التحتية للمعلومات** : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- **مؤشر البيئة الاجتماعية:** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة وتمنح هذه المكونات أوزانًا متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعًا أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

---

[٨٨] عزة حجازي، **أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ع٢، ٢٠١٤، ص، ص44، ٤٦.

[٨٩] HeritageFoundation, Ibid.

[٩٠] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص ٨٧.

[٩١] The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2015-2016**, Available on: <http://widgets.weforum.or>.

[٩٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، ٢٠٠٩، متاح على: < http://www.iaigc.net>، ص ١٦٨.

[٩٣] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص ص ٨٧-٨٩.

أما عن المؤشرات الفرعية فهي تتراوح بين (٠-١٠٠) حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو ٣٠٠ نقطة، ويدل رصيد صفر على أسوأ أداء ورصيد ١٠٠ على أفضل أداء.

٤. **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ومن ضمنها مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حده الأدنى و الأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة.
- المعرفة وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين ٠ و١٠٠%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 و 40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (% 80 أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة من(50% إلى % 79) وتنمية بشرية منخفضة (أقل من % 50) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

٥. **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمـــال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتجية في تقييم مدى تأثير القوانيين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها[٩٤]. ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من ١ -١٩٠ دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط.[٩٥]

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح. وتتمثل في:

- مؤشر بدء النشاط التجاري.
- مؤشر استخراج تراخيص البناء.
- مؤشر توصيل الكهرباء.
- مؤشر تسجيل الممتلكات.
- مؤشر الحصول على الائتمان .
- مؤشر حماية المستثمر.
- مؤشر دفع الضرائب.
- مؤشر التجارة عبر الحدود.
- مؤشر إنقاذ العقود.
- مؤشر تسوية حالات الإعسار.[٩٦]

المحور الثاني: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات دولية مختارة

هدفنا من عرض وتحليل المؤشرات هو الوقوف على أداء البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فهذه المؤشرات لها اعتبار كبير من قبل المؤسسات الدولية والشركات الاستثمارية العالمية، وحاولنا من خلال هذا الجزء من البحث تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري ومقارنتها ببعض الدول العربية وفق مؤشرات دولية مختارة هي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية ومؤشر سهولة الأعمال.

أولاً: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري: استعادة الجزائر بعد صدمة النفط لسنة ١٩٨٦ مؤشراتها الاقتصادية الكلية، هذا بعد تطبيقها للإصلاحات أملتها عليها المؤسسات الدولية، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن المعطيات ليست ذات دلالة كبيرة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد واحد وهي العائدات النفطية، مما جعله يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وعليه نحاول التطرق لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ والمبينة في الجدول رقم (١) كما يلي:

---

[٩٤] عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، ع ١٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ص ٤٤، ٤٥.

[٩٥] مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

[٩٦] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر سهولة أداء الأعمال**، ٢٠٠٦، متاح على: <http:// http://www.iaigc.net>، ص ١١.

الجدول رقم (١): تطور بعض مؤشرات التوازن الداخل والخارجي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥

البيان / السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
٢٠٠٥	٥.١	١.٤	١٠٩٥.٨	١٦.٩٤	١٧.١٩	٧٣.٣٥
٢٠٠٦	٢.٠	٢.٣	١١٨٦.٨	١٧.٧٣	٥.٦١	٧٢.٦٤
٢٠٠٧	٣.٠	٣.٧	٥٧٩.٣	٢٩.٥٥	٥.٦٠	٦٩.٣٧
٢٠٠٨	٢.٤	٤.٩	٩٩٩.٥	٣٦.٩٩	٥.٥٨	٦٤.٥٨
٢٠٠٩	٢.٤	٥.٧	٥٧٠.٣-	٣.٨٦	٥.٤١	٧٢.٦٣
٢٠١٠	٣.٤	٣.٩	٧٤.٠-	١٥.٣٣	٥.٤٥	٧٤.٣٩
٢٠١١	٢.٤	٤.٥	٦٣.٥-	٢٠.١٤١	٤.٤١	٧٦.٠٥
٢٠١٢	٣.٤	٨.٨٩	٧١٨.٨-	١٢.٠٥٧	٣.٦٩٤	٧٨.١٠
٢٠١٣	٢.٨	٣.٢٦	٦٦.٦-	٠.١٣٣	٣.٣٩٦	٨٧.٩٠
٢٠١٤	٣.٨	٢.٩٢	١٢٥٧.٣-	٥.٨٨١-	٣.٧٣٥	٨٣.٥٨
٢٠١٥	٣.٨	٤.٨	٢٥٥٣.٢-	٢٧.٥٣٧-	٣.٠٢	١١٧.٠٥

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥، متاح على:<www.bank-of-algeria.dz>.

من خلال تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ ويمكننا تقديم بعض الملاحظات التالية:

أ– مؤشرات التوازن الداخلي: بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها معدل التضخم ورصيد الميزانية العامة...الخ، وسنتناول أهمها في النقاط التالية:

- **معدل نمو الناتج الداخلي (%):** تميز الاقتصاد الجزائري بالنمو المستمر حتى بلغ سنة ٢٠١٥ حوالي ٣.٨%، وهو رقم لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار البترول وفي نفس الاتجاه، وهذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر.
- **معدل التضخم (%):** عرف معدل التضخم تراجعاً خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى نمو الكتلة النقدية بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية الأمر الذي سمح بإطلاق مجموعة من المخططات التنموية.
- **رصيد الميزانية العامة (مليار دج):** رصيدها كان موجباً على طول الفترة محل الدراسة، ماعدا بعد سنة 2009 لتسجل عجزا متتاليا تراوحت قيمته بين ٦٥.٣ مليار دج في حدها الأدنى و٢٥٥٣.٢ مليار دج في حدها الأقصى، وإذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة ٢٠١٥ قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة ٢٠١٤ الذي حدث في الوقت الذي كان سعر البرميل يتجاور ١٠٠ دولار للبرميل. وهذه الهشاشة المعتبرة ناتجة عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا ارتفاع النفقات العمومية.

ب– مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في:

- **رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار):**حقق ميزان المدفوعات فائضاً مستمراً ومتزايداً طوال الفترة ٢٠٠١ –٢٠١٣ م، إلا أنه بعد سنة ٢٠١٣ شهد عجزا متتاليا يرجع ذلك إلى انخفاض سعر البترول، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول من 100,23دولار للبرميل سنة٢٠١٤ إلى 53,07 دولار للبرميل سنة ٢٠١٥.
- **سعر صرف الدينار الجزائري:** عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا بالرغم من الارتفاع الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه السنوات تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق.

وفي سياق التقلبات في أسواق الصرف وانخفاض أسعار النفط، واصل بنك الجزائر تدخله النشط في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائري وشركائها التجاريين الرئيسيين.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة ٢٠٠٥ و٢٠١٥ استقرار اقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وتتلاشى بمجرد تراجع سعر البترول، وخير دليل على ذلك هو ما حدث على مؤشرات التوازن الخارجي، في أواخر سنة ٢٠١٤ بعد انخفاض أسعار البترول.

ثانياً: موقع الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية:

بلغ عدد الدول المدرجة في مؤشر التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ١٤٠ دولة سنة ٢٠١٦، احتلت الجزائر المرتبة ٨٧ عالمياً، في حين احتلت قطر المرتبة ١٨ عالمياً، وتلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ١٩ عالميا فالسعودية في المرتبة ٢٩ عالمياً، أما موريتانيا احتلت المرتبة ١٣٧ عالمياً. والجدول رقم (٢) يوضح موقع بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية الدولية ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول رقم (٢): مؤشر التنافسية الدولية لبعض الدول العربية

الدولة	2014		2015		2016	
	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب
البحرين	4.5	44	4.5	39	4.5	48
الإمارات	5.3	12	5.1	19	5.3	16
قطر	5.2	13	5.4	11	5.2	18
السعودية	5.1	20	5.1	24	4.8	29
موريتانيا	3.2	141	3	141	2.94	137
الجزائر	4.1	79	4.0	87	**3.98**	**87**

Source: The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2016/2017,** Available on: <http://widgets.weforum.org>.

وبمقارنة المؤشر بين السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٦، نجد أن:

- **الجزائر:** على الرغم من انخفاض الأداء التنافسي للجزائر في الترتيب سنة ٢٠١٥، إلا أنها حققت ثابت في الترتب في سنة ٢٠١٦، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية للاقتصاد الجزائري نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى.

- **البحرين:** تميز اقتصاد البحرين بالأداء التنافسي المرتفع، فقد حققت زيادة في الأداء التنافسي بثلاثة مراتب سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٤ لكن هذا بثبات المؤشر، وبمقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الاقتصادية للبحرين نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الذي من شأنه يجعله يتوفر على مناخ استثماري مرتفع.

- **قطر:** تميز أدائها التنافسي بمستوى مرتفع وفي المرتب الأولى عربياً، وحققت زيادة في الأداء التنافسي بخمسة مراتب سنة ٢٠١٦ مقارنة ب٢٠١٤ هذه مع ثبات المؤشر، وبمقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الاقتصادية لقطر نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الذي من شأنه يجعله يتوفر على بيئة تنافسية مرتفعة.

- **الإمارات العربية المتحدة:** يمتاز الاقتصاد الإماراتي بعدم استقرار تنافسيته، حيث انخفضت سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٤ بسبع مراتب، بالرغم من التراجع الطفيف في مؤشر التنافسية، ومن خلال تتبع العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية لدولة الإمارات فزيادة على توفرها على المعرفة والابتكار، فهي تمتاز بتوفرها على المتطلبات الأساسية وكفاءة مؤسساتها، لذا فهي في حاجة لتجديد مناخ استثماري جذاب وملائم مع التجديد والابتكار.مما يفقدها تنافسية اقتصادها.

– **موريتانيا:** امتاز الاقتصاد الموريتاني بضعف القدرة التنافسية وانخفاضها من سنة لأخرى سواءً على مستوى المؤشر أو الترتيب، ومن خلال تتبع المؤشرات الفرعية للاقتصاد الموريتاني نجده مازال لم يتوفر على المتطلبات الأساسية الأمر الذي لم يجعله يتوفر على مناخ استثماري تنافسي.

كخلاصة لقراءة وتحليل مؤشرات التنافسية على مستوى الدول العربية على وجه عام والجزائر على وجه خاص، وعلى الرغم من النتائج المحققة، إلا انه يتطلب من جميع الدول تحقيق جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، لكن هذا غير كافي لذا عليهم الاهتمام بتطوير التعليم العالي والتدريب، كفاء سوق السع والعمل والسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق.

ثالثاً: موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

بلغ عدد الدول سنة ٢٠١٧ المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية ١٨٦ دولة، احتلت الجزائر ١٧٢ عالمياً واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة ٨ عالمياً، وتلتها قطر في المرتبة ٢٩ عالمياً ثم البحرين في المرتبة ٧٤ عالميا فالكويت٦١ عالمياً. والجدول (٣) يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية ذلك.

الجدول رقم (٣): مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية

الدولة	2015		2016		2017	
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
البحرين	18	73.4	25	72.6	44	68.5
الإمارات	25	72.4	25	72.6	8	76.9
قطر	32	70.8	34	70.7	29	73.1
الكويت	74	62.5	74	62.7	61	65.1
السعودية	77	62.1	78	62.1	64	64.4
موريتانيا	135	53.3	128	54.8	131	54.4
الجزائر	157	48.9	154	50.1	**172**	**46.5**

Source: Héritage Foundation, **Index of Economic Freedom Indicators**,Available on: <http:///www.heritage.org/index >.

وبالمقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية بين سنة ٢٠١٥، ٢٠١٦ و٢٠١٧ نجد أن:

– **الجزائر:** بالرغم من ارتفاع مرتبة الحرية الاقتصادية سنة ٢٠١٦ إلا أنها انخفضت سنة ٢٠١٧، حيث حققت الجزائر (٤٦.٥) نقطة سنة ٢٠١٧، بنسبة تراجع (٣.٦) نقطة مقارنة بسنة ٢٠١٦ هذا ما يؤهل الجزائر لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية الضعيفة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية والتحرر من الفساد).

– **قطر:** تحصلت قطر على (٧٣.١) نقطة سنة ٢٠١٧ بمرتبة ٢٩ عالمياً، بانخفاض قدره (٢.٤) نقطة مقارنة بسنة ٢٠١٦، هذا ما يؤهل قطر لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه كاملة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية و التحرر من الفساد).

– **الإمارات العربية المتحدة:** تحصلت الإمارات العربية المتحدة على (٧٦.٩) نقطة سنة ٢٠١٧ وهو ما يؤهلهم لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية والتحرر من الفساد) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، أما بالنسبة إلى البحرين تشهد نقائص في المجال: (الحقوق الملكية والتحرر من الفساد).

– **المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الكويت:** حققت هذه الدول نقاط تتراوح بين ٦٤.٤ و ٥٤.٤نقطة في حدها الأدنى، مما يؤهلهم إلى تصنيف اقتصادهم في مجال الحرية الاقتصادية المتوسطة، مع وجود بعض نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من (حرية العمل، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، التحرر من الفساد وحرية العمل).

رابعاً: موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

كما سبق ذكره يستند مؤشر سهولة أداء الأعمال على البيانات الصادرة عن البنك الدولي المتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد التقرير السنوي للممارسة الأعمال. ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال نتطرق إلى المؤشرات الفرعية المركبة له لسنة ٢٠١٦ التي تم بمشاركة ١٩٠ دولة.

١. **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع. ويمكن لنا تلخيص هذا المؤشر لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦ في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤): مؤشر بدأ النشاط التجاري لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	موريتانيا	تونس	قطر	السعودية	البحرين	**الجزائر**	الكويت
عدد الإجراءات	6	6	10	8	12	7	**12**	12
الوقت	8.0	8.0	11.0	8.5	19.0	9.0	**20**	31.0
التكلفة– متوسط دخل الفرد	6.2	18.5	3.9	5.1	4.1	0.8	**10.9**	2.3
الحد الأدنى لرأس المال– متوسط دخل الفرد	0.0	0.0	0.0	61.5	0.0	189.6	**23.6**	8.2
الترتيب العالمي	60	70	103	109	130	140	**145**	148

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أن الجزائر من الدول المتأخرة سواءً على مستوى الدول العربية أو على مستوى العالم من حيث إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك، أما من حيث تكلفة تأسيس الكيان تعتبر من الدول المكلفة، أما الحد الأدنى لرأس ماله تعتبر من رؤوس الأموال المتوسطة الحجم. وبالتالي نستنتج أن الجزائر يسودها صعوبة إنشاء كيان قانوني لبداية نشاط تجاري، خاصة في مجال تكلفة الإنشاء ووقت وعدد إجراءات التأسيس. وهذا كله يحد من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

٢. **استخراج تراخيص البناء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق، ومن خلال الجدول (٥) يمكن لنا توضيح مؤشر استخراج تراخيص البناء لبعض الدول العربية.

الجدول رقم (٥): مؤشر استخراج تراخيص البناء لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	قطر	البحرين	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**	الكويت
عدد الإجراءات	8	15	8	13	17	13	**17**	22
الوقت	43.5	57.0	145.0	106.0	93.0	104.0	**204**	216.0
التكلفة – متوسط دخل الفرد	0.2	0.0	0.2	0.4	2.5	4.3	**0.9**	0.3
مؤشر رقابة جودة البناء ٠– ١٥	11.0	13.0	12.0	12.0	11.0	6.0	**9**	11.0
الترتيب العالمي	2	8	9	17	57	112	**130**	133

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول يمكن القول أن الجزائر من الدول المتأخرة سواءً في إجراءات ووقت استخراج التراخيص، أما من حيث التكلفة ومؤشر جودة رقابة البناء مقارنة ببعض الدول العربية على رأسها دول الخليج العربي نجدها من الدول غير مكلفة مالياً عند استخراج التراخيص، ومن الدول التي لها مؤشر على رقابة جودة بناءها، ومنه نستنتج أن الجزائر يسودها سهولة استخراج تراخيص البناء خاصة من حيث التكلفة استخراج التراخيص ورقابة جودة البناء فيها.

٣. **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء. ومن خلال الجدول رقم (٦) يمكن لنا توضيح مؤشر الحصول على الكهرباء لبعض الدول العربية.

الجدول رقم (٦): مؤشر الحصول على الكهرباء لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	السعودية	تونس	البحرين	قطر	الكويت	**الجزائر**	موريتانيا
عدد الإجراءات	3	4	4	5	4	8	**5**	5
الوقت	32.0	61.0	65.0	85.0	90.0	64.0	**180**	70.0
التكلفة – متوسط دخل الفرد	23.5	26.2	677.7	46.4	8.8	52.2	**1295.5**	6,384.4
مؤشر موثوقية التغذية وشفافية التعرفة ٠-٨	7.0	6.0	6.0	4.0	0.0	3.0	**4**	2.0
الترتيب العالمي	4	24	38	77	111	128	**130**	152

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول رقم (٦) نجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلة إجراءات الحصول على الكهرباء، ومن الدول المتأخرة من حيث وقت الحصول على الكهرباء ومن الدول المكلفة للحصول عليها مقارنة ببعض الدول العربية، ومنه نستنتج أن الجزائر يتميز بالمناخ الاستثماري يسوده سهولة الحصول على الكهرباء من حيث الإجراءات وشفافية التعرفة بأسعارها وموثوقية الحصول عليها عند الحاجة.وهذا ما يفقدها تنافسية اقتصادها.

٤. **مؤشر تسجيل الملكية:** يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، ومن خلال الجدول رقم (٧) يمكن لنا ذلك.

الجدول رقم (٧): مؤشر تسجيل الملكية لسنة ٢٠١٦

	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	الجزائر
عدد الإجراءات	2	2	7	8	3	4	4	**10**
الوقت	31.0	1.5	13.0	49.0	6.0	39.0	49.0	**55**
التكلفة – متوسط دخل الفرد	1.7	0.2	0.3	0.5	0.0	6.1	4.6	**7.1**
مؤشر نوعية إدارة الأراضي ٠-٣٠	17.5	20.0	23.5	17.5	9.5	12.5	6.5	**7**
الترتيب العالمي	25	10	28	68	31	86	100	**163**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها، كما أنها من الدول المكلفة عند تسجيل الملكية فيها ومن الدول التي تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها.وهذا كله يحد من نشاط المؤسسات في الجزائر مما يفقدها تنافسية لاقتصادها.

٥. **مؤشر الحصول على الائتمان:** يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، ومن خلال تتبع مؤشر للجزائر لسنة ٢٠١٦، فإنها من الدول التي تتميز بقوة الحقوق القانونية وعدم عمق المعلومات الائتمانية وضعف تغطية سجلات المعلومات الائتمانية وانعدام تغطية مراكز المعلومات الائتمانية. ويمكن لنا توضيح مؤشر الحصول على الائتمان من خلال الجدول(٨).

الجدول رقم (٨): مؤشر الحصول على الائتمان سنة ٢٠١٦

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
مؤشر قوة الحقوق القانونية	1.0	2.0	1.0	2.0	2.0	2.0	2.0	**2**
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية	7.0	7.0	5.0	6.0	8.0	5.0	2.0	**0**
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	0.0	7.7	26.5	15.3	0.0	28.9	6.1	**1.9**
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	29.0	38.4	0.0	34.2	47.4	0.0	0.0	**0**
الترتيب العالمي	25	97	133	1.9	79	126	162	**174**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

٦. **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة، وحسب تقرير "ممارسة الأعمال ٢٠١٦" فقد سجلت الجزائر المرتبة 169 عالمياً وهي مرتبة متدنية، ذلك راجع إلى تدني ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية، بالخصوص مؤشر أنظمة نطاق تضاربا المصالح ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات...الخ. ومن خلال الجدول رقم (٩) يمكن لنا توضيح مؤشر حماية المستثمرين سنة ٢٠١٦ لبعض الدول.

الجدول رقم (٠٩): مؤشر حماية المستثمرين سنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (٠-١٠)	4.8	6.0	4.5	5.7	5.2	5.0	4.3	**3.3**
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (٠-١٠)	4.7	7.3	4.3	5.7	6.7	5.3	4.0	**3**
مؤشر نطاق الإفصاح (٠-١٠)	8.0	10.0	5.0	4.0	8.0	4.0	6.0	**4**
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (٠-١٠)	4.0	9.0	6.0	9.0	8.0	7.0	1.0	**1**
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (٠-١٠)	2.0	3.0	2.0	4.0	4.0	5.0	5.0	**4**
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (٠-١٠)	5.0	4.7	4.7	5.7	3.7	4.7	4.7	**3.7**
مؤشر نطاق حقوق المساهمين (٠-١٠)	7.0	4.0	5.0	4.0	5.0	5.0	5.0	**5**
مؤشر مدى الملكية والإدارة (٠-١٠)	4.0	7.0	5.0	6.0	2.0	4.0	5.0	**4**
مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (٠-١٠)	4.0	3.0	4.0	7.0	4.0	5.0	4.0	**2**
الترتيب العالمي	111	49	122	66	99	105	134	**174**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

٧. **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إداريا في دفع الضرائب. وحسب تقرير "ممارسة الأعمال ٢٠١٦" سجلت الجزائر المرتبة ١٦٩ عالمياً، بمجموع ٢٧ من المدفوعات التي تشمل الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب مستغرقة بذلك ٣٨٥ يوم وبنسبة (٧١.٣%) من إجمالي الربح، أما كل من قطر والبحرين سجلت المرتبة أولى عالمياً بمجموع أربعة دفعات شمل الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب مستغرق (٤١، ١٢) يوم على الترتيب بسعر (١١.٣، ١٥.٩)% لكلا الدولتين. والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٠): مؤشر دفع الضرائب لسنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
المدفوعات	13.0	4.0	4.0	12.0	3.0	8.0	49.0	**27**
الوقت عدد المرات سنوياً	60.0	12.0	41.0	98.0	64.0	144.0	734.0	**385**
إجمالي سعر الضريبة % من إجمالي الربح	13.5	15.9	11.3	13.0	15.0	59.9	71.3	**72.7**
ضريبة الأرباح %	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	12.8	0.0	**6.6**
المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال%	13.5	14.1	11.3	13.0	12.8	25.2	23.2	**30.6**
ضرائب أخرى%	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	21.9	48.1	**35.5**
الترتيب العالمي	8	1	1	11	3	81	187	**169**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال التحليل وبعد عملية استقراء للجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول المكلفة ضريبياً مقارنة بالدول العربة المذكورة بالخصوص دول الخليج العربي التي تتسم بقلة العبء الضريبي، هذا ما يدل ويؤكد على وجود مناخ معيق للاستثمارات، مما يفقدها تنافسية مناخها الاستثماري.

٨. **إنفاذ العقود:** يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية، وبالنسبة لسنة ٢٠١٦ فان الجزائر حلت في المركز ١٠٦ عالمياً، ففي الجزائر لتسوية نزاع تجاري يتطلب الأمر ٦٣٠ يوم، وتكلفة تقدر ب١٩.٩% من قيمة المطالبة، أما عن نوعية الإجراءات فهي من الإجراءات الرديئة، أما بالنسبة إلى باقي الدول العربية حلة الإمارات أولى عربياً بمرتبة ١٨ عالمياً تليها من الكويت، موريتانيا، تونس، السعودية والبحرين على الترتيب. ومن خلال الجدول رقم (١١) يمكن لنا توضيح مؤشر إنفاذ العقود لسنة ٢٠١٦.

الجدول رقم (١١): مؤشر إنفاذ العقود لسنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	الإمارات	الكويت	موريتانيا	تونس	السعودية	البحرين	**الجزائر**	قطر
الوقت (أيام)	495.0	566.0	370.0	565.0	575.0	635.0	**630.0**	570.0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.5	18.6	23.2	21.8	27.5	14.7	**19.9**	21.6
نوعية الإجراءات القضائية (٠-١٨)	13.0	8.0	5.0	7.0	8.0	5.0	**5.5**	4.5
الترتيب العالمي	18	58	71	81	86	101	**106**	112

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية هناك تقارب بينها وبين الجزائر من حيث وقت فض النزاع التجاري وتكلفته، أما من حيث نوعية الإجراءات كانت الجزائر متأخرة مقارنة بها.

الخاتمة: في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، لذا يجب تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري التي أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

نتائج البحث:

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص ما يلي:

١. يتم تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار لتهيئة عدد من المؤشرات تساعد في معرفة الوضع التنافسي لكل دولة وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

٢. تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظراً لدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٣. رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن دول على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة.

٤. تمتاز الجزائر بضعف درجة حريتها الاقتصادية، ويعنى ذلك كثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها، أما عن باقي العوامل فتدخل الدولة بدرجة متوسطة.

٥. المناخ الاستثماري الجزائري غير تنافسي خاصة فيما يتعلق بعوامل الابتكار التطور التكنولوجي، وضعف كل من مستوى التعليم العالي والتدريب، كفاء الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق.

٦. يسود الجزائر صعوبة في إنشاء كيان قانوني جديد، خاصة في مجال تكلفة الإنشاء ووقت وإجراءات التأسيس هذا سواءً مقارنة بالدول العربية أو مقارنة بباقي دول العالم.

٧. يسود الجزائر سهولة في استخراج تراخيص البناء خاصة تكلفة استخراج التراخيص ورقابة جودة البناء فيها.

٨. الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها، كما أنها من الدول المكلفة في تسجيل الملكية ومن الدول التي تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها.

٩. تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بقوة الحقوق القانونية وعدم عمق المعلومات الائتمانية وضعف تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية وانعدام تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.

١٠. تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بقلة حماية المستثمرين الأقلية، ذلك بطبيعة الحال راجع إلى تدني ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة، بالخصوص مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات، إضافة إلى مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين.

١١. الجزائر من الدول المكلفة ضريبياً مقارنة بمجموع الدول العربية المذكورة بالخصوص دول الخليج العربي التي يتسم مناخها الاستثماري بقلة العبء الضريبي، هذا ما يدل ويؤكد على وجود ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري.

كقراءة مختصرة للنتائج المتوصل إليها يمكن القول أنالجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، ذلك راجع إلى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات العربية، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نستطيع تقديم الاقتراحات التالية:

١. يستوجب ضعف تنافسية الدولة إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على كفة الكمية، إضافة إلى تنمية القدرات البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.

٢. يستوجب ضعف تنافسية الدولة تدعيم القطاع المالي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي، والاهتمام بالعوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي كالحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وببيئة أداء الأعمال، بحيث تكون هذه العناصر داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ولحرية عمل الأسواق وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى.

٣. يعيش العالم عصر المعلومة لذا من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري يحتاجها، بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع المؤشرات الاقتصادية.

٤. إعادة النظر في النظام القضائي الذي يتميز بطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذا فالقضاء لحاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة.

٥. الاهتمام بتطوير التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع وسوق العمل وسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني.

٦. تطوير السوق المالية الجزائرية، للأهمية التي توفرها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييميه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع ٣٦، العراق، ٢٠١٣، ص٥.

٢. ياسين قاسي، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص التسويق، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

٣. مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص٢١.

٤. محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، مجلة جسر التنمية، ع ٢٤، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٧.

٥. [١]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن،النشرة الفصلية، ع١، ٢٠٠٤، متاح على:<http:// http://www.iaigc.net>، ص ١٠.

٦. [١] عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ع٢، ٢٠١٤، ص، ص44، ٤٦.

٧. [١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٩، متاح على: < http://www.iaigc.net>، ص ١٦٨.

٨. [١] عبد الحميد بوخاري، "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، ع ١٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٤٤،٤٥.

٩. [١]مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

١٠. [١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر سهولة أداء الأعمال، ٢٠٠٦، متاح على: < http://www.iaigc.net>، ص ١١.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] Heritage Foundation, Index of Economic Freedom Indicators,Available on: < http://www.heritage.org>.

[2] The World Economic Forum,The Global Compétitivités Index 2015-2016, Available on: <http://widgets.weforum.or>.

[3] HeritageFoundation, Ibid

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 74 - 89
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Mechanisms to Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators

Allam Othman
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences - University of Bouira – Algeria
athmaneeco@gmail.com

Snousawi Saleh
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences - University of Bouira – Algeria
salah.senoussaoui@yahoo.com

Abstract:

There are several economic indicators that can allow its users to assess the competitiveness of their economy, among them is the economic freedom issued by the Institute "Heritage" in collaboration with the newspaper "Street Journal", as it Another indicator as important as the previous one is the indicator of international competitiveness issued by the International Economic Forum in collaboration with the international development center affiliated with Harvard University (USA).

We arrived by this study to say that the investment climate of Algeria is low because of the intervention of the state in the economic activity and the non competitiveness of the Algerian economy compared to the Arab economies as well. that the multitude of constraints that hinder the practice of business.

Keywords: economic competitiveness, economic freedom, indicator of business performance

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 90 - 98
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Study of the Relationship Growth-Health-Poverty Empirical Validation for the South Shore Country The Mediterranean

Majdi Mekdem

University of Sousse
Faculty of Economic Sciences and Management of Sousse
mejdimidmm@yahoo.fr

Abstract

This paper aims to study from empirical observations interaction between health and economic growth to reduce poverty. To investigate this question, a model of simultaneous equations was developed to endogenous economic growth and to assign the quality of poverty. Using data from a sample of five countries on the southern shore of the Mediterranean during the period 1992-2014, the results provide evidence of a positive association between health and economic growth on the one hand, and a positive association between improvement health and poverty reduction on the other. Thus, the total impact of life expectancy on poverty is equal to - 0.705 sum of the direct and indirect impact. We improve life expectancy by 10% resulting in lower rates of poverty -7.05%.

Furthermore, equation (1) shows that increasing the index that measures income inequality a unit causes an increase in poverty in an amount equal to 0.82. Similarly the equation (2) shows that the increase in inequality of a unit may induce GDP growth decreased -1.08 which means that even the influence of income inequality n ' is also limited to its direct effect on poverty, but also incorporates indirect impact linked to the evolution of GDP. We notice a total impact of income inequality on poverty reduction. According to the calculation any increase in the index of inequality of income 10% results in a rate of increase in poverty by 9.7%. We also note that improving health is the indispensable vehicle for poverty reduction.

Keywords: economic growth, health, poverty, life expectancy, Income inequality, simultaneous equations, panel data.
JEL Classification: C23, I15, O14, O52, O55

Introduction:

Reducing poverty is now one of the major priorities of all institutions concerned with human development. According to the report on Human Development 1996, prepared by the United Nations Development Program (UNDP), while 21% of people in developing countries are below in terms of income poverty line, 37 % suffer from poverty in terms of human capacity. "Short-term progresses without human development are possible, but they will not be sustainable without further growth. Conversely, economic growth is not sustainable without human development. Says Richard Jolly; Special Adviser to the UNDP Director.

The emphasis today on the health economics is representative of the awareness of the International community of the strong correlation between health and development and between

poverty and health. Indeed, of the eight Millennium Development Goals (MDGs), three call for specific improvements in the area of health by 2015: to reduce infant mortality, reducing maternal mortality and slowing the spread of HIV/AIDS, malaria and tuberculosis.

Back of poverty, is an investment in health because it is an important vehicle for economic development. As shown macroeconomics Committee of the United Nations health "MC", a significant improvement in the health status is a prerequisite for countries to break the cycle of poverty. Indeed promoting health worldwide is a challenge to save humanity. Health for all without discrimination seems like a utopia as a key objective, the foundation of human development. What prior link between health and economic development and what points this factor could reduce poverty in countries North & South shores of the Mediterranean.

To answer these questions we need a first theoretically clarify the many relationships between health and economic development, health and poverty. On a second empirically investigate the relationship between the growth triangle, health and poverty.

1. The interaction between health progress and economic development: a review of the theoretical literature:

Many relationships between growth and progress in health are the subject of controversy both theoretical and empirical among economists. Note the existence of a correlation between the levels of lives, as measured by GDP in purchasing power parity and health levels.

At the micro level, the health status of individuals influences their productive capacity.

- Strauss and Thomas (1998) show a link between health and productivity, which is closely linked, the link between nutrition and productivity. In different countries we observe a positive relationship between, on the one hand, the stature and body mass index of individuals and, secondly, their salaries. A link also exists between these indicators and the participation of individuals in the labor market. Similarly, a negative relationship was found, particularly in Africa, between the prevalence of certain diseases such as bilharzias or anemia and productivity of farmers. The health status can influence economic performance also through more indirect channels.
- According to Bloom and Canning (2000), better health and longer life expectancy are all incentives to invest in education, whose returns are then mechanically higher. Other work by the World Bank in Africa show that the conditions of nutrition and child health improve enrollment and school performance and reduce absenteeism of children in school.
- Bloom and Canning (2000) suggest that greater longevity led to an increase in savings, necessary to cover the needs of individuals beyond the age of retirement.
- Ram and Schultz (1979) conclude that mortality decline creates a powerful incentive to improve the education of individuals at all ages.
- (Preaston (1975), Deaton (2001), Smith (1999) and Wang et al. (1999) show the existence of a correlation between the decline in mortality rates and economic growth.
- Easterlin (1998) shows that economic growth is positively correlated with the mortality decline.

Conversely economic development can improve the conditions of health. Obviously, poor households cannot meet the expenses of medicines and access to relevant health services to deal with diseases.

Various researchers have recently contributed to the analysis of the relationship that might exist at the macro level, between economic growth and the improvement of health conditions, using appropriate econometric methods to control risks of interpretation error direction of causality between variables.

- Barro (1996) performs work that bears respectively 80, 87 and 84 countries for the periods 1965-1975, 1975-1985 and 1985-1990, using a linear regression along lagged values of certain variables. The variables used are those of Health (logarithm of life expectancy and the share of public expenditure on health), the rate of secondary and higher education, the logarithm of the GDP weighted by the enrollment of men, the fertility rate and the terms of trade. It was found that

the effect of increasing the life expectancy of 5 years on the growth rate is 33% with a coefficient of 0.042.

- Barro and Sala-í-Martin (1995) found that about five years of life expectancy increases the growth rate of 46%. They worked on the 1965-1975 and 1975-1985 periods and 87 and 97 countries. Their method is called "Seemingly Unrelated Regression (SUR)", they used life expectancy, public spending on health and education, and they used the rate of investment, political instability, measured by the number of strokes State and foreign trade.
- Bhargava et al. (2001) had tested the effect of health indicators such as ASR: the adult survival rates on economic growth. They used the ASR (probability of surviving the 60 th birthday after reaching the age of 15 years). The empirical results confirm the positive correlation between ASR and economic growth is higher in poor countries than in others. For example for the underdeveloped countries, an increase in the TCS of 1% is associated with increased growth rate of 0.05%.
- Weil (2004) shows that health is a result and a determinant of income. People that are benefited of good health are better qualified and are able to work more laboriously, and are more productive. And the health of the population of a country is an important determinant of its economic success. Weil used as a health indicator. The average height of adult men, BMI (Body Mass Index), the rate of adult survival (ASR) for men, and age of menarche (menstruation beginning) in women.
- Weil (2004) showed that the variation in health has a great effect on the change in output per worker. Using the age of menarche, health explain 7.7% of the variation in GDP per worker. Using the rate of adult survival Health explains 11.1% of the variation in GDP per worker. These variations in health are an important source of variation by country income.
- Bloom and Canning (2005), using international comparative data on the five-year period from 1965 to 1995, show that there is an influence of improved health conditions, as measured by a variable that approximates the adult survival rates, on economic growth. They conclude that an increase in adult survival rate of 1 percentage point increase in labor productivity of 2.8%, with a confidence interval of 95% between 1.2% and 4.3%.

2. Relationship between health and poverty: a review of the theoretical literature

Referring to the document "poverty and health" (Wagstaff, 2001), empirical studies examining the relationship between poverty and health show four essential points.

- The first shows that the health situation is unfavorable to the poor. They die younger and sicker than the rich.
- The second shows that inequalities appear more observed in disadvantaged in terms of poor health indicators such as malnutrition and mortality.
- The third is that these inequalities vary from country to country.
- The fourth is that the socioeconomic inequalities in health seem to get worse and not fade, both in poor countries than in developed countries.

The poor have more malnutrition, illiteracy, infant mortality and low life expectancy. The differences in the levels of health outcomes between countries with low and middle income countries (LMIC) and high-income countries (PRE) are enormous. Taking the example of several countries in sub-Saharan Africa in 1000 children, 200 die before their fifth birthday. Compared to Sweden the mortality rate for five years is currently 5 per 1,000 births. It is found that the infant mortality rate is usually higher in poor countries. And poor health is seen as a major dimension of poverty. The poverty alleviation has become the preferred task of international organizations and of the institutions.

In 1990 the World Bank and mainly since the publication of its latest report on the development in the world (World Bank, 2000) showed that among the essential dimensions of poverty include the health status and the risk of being poor health. And to reduce poverty, it may be sufficient not to increase income, if parallel, it does not improve health. Therefore to reduce the

health gap between rich and poor is not just part of a goal to fight against poverty: this opens a fight for social justice and equity.

Another dimension focused on equity and health shows a vital link with poverty. We should not only promote health itself. Of Aristotle's claim that health allows us to flourish as human beings' (Gillon, 1986), but it is also an asset that we need to develop studies and to achieve.

For poor health is essential. It must therefore be kept to draw hasty results on the effect of measures targeted health only. The poor can only rely on their health to produce and consume, while the rich use to a greater extent their human and financial capital. Logically, poor health is linked to poverty and there may chance that this correlation disappears in the absence of specific measures against poverty.

Until now, much of the literature is used for health aspects related to equity and poverty. It focused on health inequalities between rich and poor. Yet another approach to ensure that health is a separate dimension of poverty or welfare and must be based to improve the state of health of the entire population at that low point of view, regardless of income. The best way to protect the principles of justice and equity, possibly of reducing health inequalities between individuals, regardless of their income, or concentrate on individuals who bear a poorer health, they rich and poor in terms of revenues.

3. The variables included in the analysis

In this section and in a first equation interest in an indicator Health life expectancy and know the effect of this variable reduction of poverty. So our model regresses as follows: an explained variable is poverty based on the following variables:

3.1. Variable explained

Poverty as measured by per capita consumption expenditures over the period 1990-2012.

The explanatory variables are:

a) **Gross domestic product per capita**: Gross domestic product (GDP) is an economic indicator used to measure production in a given country. It is defined as the total value of the production of wealth (value of created goods and services - value of goods and services destroyed or transformed during the production process) in a given country in a given year by economic agents residing within the national territory. It is also the measurement of income from the production in a given country. Sometimes called annual economic output or just output.

b) **Life expectancy at birth (LE):** The number of years a newborn could live if normal mortality at birth should be the same throughout his life.

c) **The Income inequality (INQ):** aim the disparity between the incomes of individuals 'rich' and those of individuals "poor."

In a second equation

The dependent variable is the Gross domestic product per capita

The explanatory variables*:* Is Life expectancy at birth income inequality as already mentioned for other variables such as:

The enrollment rate (ER): it is the ratio of total enrollment (regardless of age) to the corresponding age population officially at the level of education. We consider the enrollment in primary, secondary and higher education.

Health expenditure per capita (current US $) (HE):

Total health expenditure is the sum of public and private health expenditures as a ratio of the total population. It includes the provision of health services (preventive and curative), family planning activities, activities related to nutrition and using health emergency reserved but excludes the provision of water and services hygiene. Data are in current US dollars.

4. Empirical model and specification

To investigate empirically the relationship between growth, health and poverty, we specify a basic econometric model that consists of a series of two equations describing the behavior of poverty and economic growth. In particular, the model is an equation of poverty and the growth equation. The first endogenous variable in the model is poverty, as measured by per capita consumption expenditures over the period 1990-2012. We introduce in equation Poverty a set of control variables that are commonly used as factoring explanation of poverty: income inequality to capture the kind of income distribution, growth in per capita GDP to capture economic development and the variable expectancy life as a health indicator.
The second endogenous variable in the model is economic growth, which is measured as the average of gross domestic product (GDP) per capita during the same period of growth. The specification of the growth equation is as follows:

$$LogPOV_{it} = \delta_0 + \delta_1 logGDP_{it} + \delta_2 logLE_{it} + \delta_3 logINQ_{it} + \epsilon_{1it} \quad (1)$$

$$LogGDP_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 logLE_{it} + \gamma_2 logINQ_{it} + \gamma_3 logER_{it} + \gamma_4 logHE_{it} + \epsilon_{1it} \quad (2)$$

The total effect of life expectancy on poverty can be determined when the variable drift poverty with respect to the variable life expectancy. This is equal to:

$$\frac{derived\ logPov}{derived\ logLE} = \delta_2 + \delta_1 \frac{derived\ log\ GDP}{derived\ logLE} = \delta_2 + \delta_1 * \gamma_1 \quad (3)$$

In the same way, the total effect of income inequality on poverty is calculated if the variable poverty is derived from the variable income inequality. Wich is equal to:

$$\frac{derivedlogPov}{derived\ logINQ} = \delta_3 + \delta_1 \frac{derivedlog\ GDP}{derived\ logINQ} = \delta_3 + \delta_1 * \gamma_2 \quad (4)$$

4.1. Descriptive Statistics

Table 1: Descriptive Statistics

POV				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	73.112	78.023	32.181	89.554
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	15.148	0.20719	-1.4229	1.0413

LE				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	69.947	70,000	62,000	76,000
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	2,922	0.0417	-0.549	0.0062
GDP				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	2814.29	1825.00	626,000	14802.0
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	2444.46	0.868589	2.29986	6.41483
HE				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	228.442	207,000	66.0000	525,000
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	116.091	0.508185	0.923332	0.243860
INQ				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	49.226	50.898	38.338	55.284
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	4.5701	0.092840	-0.66413	-0.68357
ER				
	Average	Median	Minimum	Maximum
	73.9789	81.0000	42.0000	86.0000
	SD	CV.	Asymmetry	Ex. Flattening
	13.7524	0.185895	-1.30311	0.0551570

Author's calculations

4.2. The estimation methods

We believe in this part the entire system above equations and find γ1, γ2, δ1, δ2 and δ3 that allow us to verify if and how life expectancy and inequality affect poverty reduction.

4.3. Estimation results countries on the southern shore of the Mediterranean

Table 2: Growth Indeed, life expectancy and income inequality on poverty reduction

Variables	The POV	LGDP
LGDP	(-0.14605) ***	----------
LLE	(-0.326034) ***	(2.75727) ***
LINQ	(0.826153) ***	(-1.08182) ***
LER	----------	(0.684392) ***
LHE	----------	(0.788675) ***

(*) Meaning the risk by 10%

(**) Meaning at risk of 5%

(***) Meaning the risk of 1%

Table 3: Impact of life expectancy on poverty

	Direct impact of life expectancy on poverty	**Indirect impact of life expectancy on poverty**	**Total impact of lE on poverty**
Coefficient	δ2	δ1 * γ1	δ2 + δ1 * γ1
Estimated coefficient	-0.32	**2.75* -0.14**	**- 0705**

Author's calculations

Table 4: Impact of income inequality on poverty

	Direct impact of income inequality on poverty	**Indirect impact of income inequality on poverty**	**Total INQ impact on poverty**
Coefficient	δ3	δ1 * γ2	δ3 + δ1 * γ2
Estimated coefficient	**0.82**	**(-0.14) * (- 1.08)**	**0.971**

Author's calculations

5. Implications and conclusion

Regarding health, we found that although life expectancy affects both the reduction of poverty. Equation (1) shows that increasing life expectancy by a unit t reduces poverty by an amount equal to -0.32. However, equation (2) shows that the improvement in the life expectancy of a unit can also induce an increase in GDP by an amount equal to 2.75 which means that the effect of the change in life expectancy by a unit is not limited to its direct impact on poverty, but also includes the indirect impact via a channel of economic growth. Thus, the total impact of life expectancy on poverty is equal to - 0.705 sum of the direct and indirect impact. We improve life expectancy by 10% resulting in lower rates of poverty -7.05%.

Furthermore, equation (1) shows that increasing the index that measures income inequality a unit causes an increase in poverty in an amount equal to 0.82. Similarly the equation (2) shows that the increase in inequality of a unit may induce GDP growth decreased -1.08 which means that even the influence of income inequality n ' is also limited to its direct effect on poverty, but also incorporates indirect impact linked to the evolution of GDP. We notice a total impact of income inequality on poverty reduction. According to the calculation any increase in the index of inequality of income 10% results in a rate of increase in poverty by 9.7%

We note the obvious effect of life expectancy that confirms the positive effect of lengthening the life of household savings, investment, economic growth and consequently the reduction poverty.

Similarly the adverse effect of income inequality on poverty than can be explained by the negative correlation between health status of the population measured by life expectancy and income inequality. And finally we find that income inequality discriminates the state of health of the population. This health deterioration negatively affects economic growth and therefore poverty increases.

References

[1] Barro. 2000. "International Data on Educational Attainment. Updates and Implications" Working Paper no. 42. Harvard University Center for International Development, Cambridge, MA.

[2] R. Barro, and X. Sala-I-Martin. 1995. Economic Growth. New York: McGraw-Hill.

[3] A. Bhargava, D. Jamison, L. Lau, and C. Murray. 2001. "Modeling the Effects of Health on Economic Growth." Journal of Health Economics 20 (3): 423-40.

[4] D. E. Bloom, and D. Canning. 2000. Science 287 (5456) "The Health and Wealth of Nations." 1207-1208.

[5] D.E. Bloom, D. Canning, and B. Graham. 2003. "Longevity and Life Cycle Savings" Scandinavian Journal of Economics 105 (3): 319-38.

[6] D. E. Bloom , D. Canning, and J. Sevilla. 2002a. The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change, Santa Monica, Calif .: RAND, MR-1274.

[7] D. E. Bloom, D. Canning, and J. Sevilla. 2002b. "Technological Diffusion, Conditional Convergence, and Economic Growth." Working Paper no. 8713. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

[8] D. E. Bloom, D. Canning, and J. Sevilla. 2004. "The Effect of Health on Economic Growth. A Production Function Approach" World Development 32 (1): 1-13.

[9] World Health Organization (WHO). Stop TB annual report 2000. Geneva, World Health Organization, 2001c.

[10] World Tourism Organization (UNWTO). WTO Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures G / SPS / GEN / 204, September 2000.

[11] World Tourism Organization. Compendium of tourism statistics, 2001. http://www.world-tourism.org/frameset/frame_statistics.html

[12] SCHULTZ TP (1961) "investment in human capital," American Economic Review, vol.51, p. 1-17.

[13] Preston S. 1975. "The Changing Relationship Between Mortality and the Level of Economic devlopment." Population Studies 29 (2): 231-48.

[14] Wagstaff, A., and E. van Doorslaer. 2003. "Catastrophe and impoverishment in Paying for Health Care: with Applications to Vietnam 1993-1998." Health Economics 12: 921-34.

[15] Weil, David N., "Accounting for the Effect of Health on Economic Growth," NBER Working Paper 11455, June 2005.

[16] RG Wilkinson and Pickett, K., "Income inequality and population health: A review and explanation of the evidence", Social Science and Medicine, Vol. 62, 2006, p. 1768-1784

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 90 - 98
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

دراسة تجريبية عن فاعلية العلاقة بين الفقر والصحة والتطور في دولة ساوث شور البحر المتوسط

مجدي مقدام

جامعة سوسة – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية – سوسة
mejdimidmm@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة من التفاعلات التجريبية بين الصحة والنمو الاقتصادي للحد من الفقر. ولتحقيق هذا السؤال، وضع نموذج للمعادلات المتزامنة للنمو الاقتصادي الداخلي ولتحديد نوعية الفقر. وباستخدام البيانات المأخوذة من عينة من خمسة بلدان على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢–٢٠١٤، توفر النتائج دليلا على وجود علاقة إيجابية بين الصحة والنمو الاقتصادي من جهة، وإقامة علاقة إيجابية بين تحسين الصحة والحد من الفقر من جهة أخرى. وهكذا، فإن التأثير الكلي لمتوسط العمر المتوقع على الفقر يساوي – ٠.٧٠٥ مجموع التأثير المباشر وغير المباشر. نحن نحسن متوسط العمر المتوقع بنسبة ١٠٪ مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر –٧.٠٥٪.

وعلاوة على ذلك، فإن المعادلة (١) تبين أن زيادة المؤشر الذي يقيس عدم المساواة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الفقر بمبلغ يساوي ٠.٠٨٢. وبالمثل، تظهر المعادلة (٢) أن الزيادة في عدم المساواة في الوحدة قد تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي – ١.٠٨ مما يعني أنه حتى تأثير عدم المساواة في الدخل "يقتصر أيضا على تأثيره المباشر على الفقر، ولكنه يشمل أيضا التأثير غير المباشر المرتبط ب تطور الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ الأثر الكلي لعدم المساواة في الدخل على الحد من الفقر. وفقا للحساب أي زيادة في مؤشر عدم المساواة في الدخل ١٠٪ يؤدي إلى معدل زيادة في الفقر بنسبة ٩.٧٪. ونلاحظ أيضا أن تحسين الصحة هو الأداة التي لا غنى عنها للحد من الفقر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصحة، الفقر، متوسط العمر المتوقع، عدم المساواة في الدخل، المعادلات المتزامنة، بيانات اللوحة.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 99 - 110
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Evaluating the Impact of Trade Openness on Women's Job Opportunities: An Analysis for Middle East Countries

Ahmad Aref Assaf

Faculty of Business- University of Tabuk- Kingdom of Saudi Arabia
assafphd@yahoo.com

Abstract:

The level of employment is an important determinant of economic welfare. Since social protection systems are weak in developing countries, the effect of trade liberalization on the employment structure determines the level of poverty and the distribution of income and wages. These variables are strongly associated with trade liberalization. Therefore, this study seeks to understand the relationship between openness to international trade (resulting from trade liberalization) and changing employment opportunities for women in the 16 Middle East economies.

In this study, we consider the trade share as (%) of GDP as a measure of openness. To measure women's absolute employment rate we used female employment rate data. To analyse the effect of trade openness on the gender gap we used gender inequality in education (gender parity index (GPI)); namely the ratio of girls to boys in primary and secondary enrolment . Female labor force as a percentage of the total shows the extent to which women are active in the labor force. A simple linear regression used to measure the impact of openness on women's employment opportunities in Middle east countries. All data are from World Development Indicators based on International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database.

Results indicated a statistically significant impact for the trade openness on women's absolute employment rate for all countries being involved except (Egypt, Israeli entity, Jordan, and West Bank and Gaza). The results also shows statistically significant impact for the Trade openness on the Female employee ((% of Total Labor Force) for all the countries being involved except(Egypt, Israel entity, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Turkey, and West Bank and Gaza). Finally, The results indicates statistically significant impact for the Trade openness on Gender gap for (Iran, Lebanon, Oman, Syrian Arab Republic, and Turkey) and that the Gap was in favour of (Males), while the Gap for (Kuwait) was in favour of (Females). While the countries (Egypt, Israel, Jordan, and Qatar) had not significant impact of Trade openness on Gender gap.

Keywords: Trade Openness, women's absolute employment rate, Female labor force, gender gap, Middle East economies**.**

1. Introduction

Over the past years, many developing countries have undertaken a number of economic reforms, including trade liberalization policies. Trade policies are an economic policy and often have different gender effects due to differing access and control of resources by women and men and their different roles in the market economy and households (Fontana, 2003).

The level of employment is a key determinant of overall economic welfare, especially in developing countries where systems of social protection are weak. In particular, the impact of trade liberalization on the level and structure of employment determines, to a large extent, its impact on poverty, wage and income distribution and the quality of employment. These latter variables are clearly among the central points of contention in the debate over trade liberalization.

Feminists have made a major contribution to the literature, evaluating the effects of liberalization of trade, investment, and finance on several aspects of women's absolute and relative well---being (Irene van Staveren, Diane Elson, Caren Grown, and Nilufer Cagatay 2007).

This study aims to assess the relationship between increased openness to international trade (resulting from trade liberalization) and the change inemployment opportunities for women in16 Middle East economies namely (United Arab Emirates, Bahrain, Egypt, Arab Rep., Iran, Islamic Rep., Iraq, Israeli entity , Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Syrian Arab Republic, Turkey, West Bank and Gaza, and Yemen, Rep.)

The study also aims to answer the following questions:

- Is commercial openness a reason to increase women's employment opportunities compared to men's employment opportunities?
- What is the effect of the increase in trade openness on gender inequality in the countries under study?

The other sections of the study are as following:. Section two reviews the main findings of the recent literature on trade and gender. Section 3 presents the description of the main indicators of trade openness and gender gaps for the study sample since the 1990. Section 4explains the empirical methodology and the data used in the study, while Section 5 presents and discusses the results. Section 6concludes and presents some policy recommendations.

2. A Review of Selected Literature

Theoretically different studies that were employed to show the relationship between trade openness and employment in general and women's job opportunities particularly. The main foundations of the traditional trade theory framework rest on the distinction of various labour inputs based on skill differences. The Heckscher-Ohlin theory predicts that, since developing countries have a large pool of low-skill labour, opening up to trade will involve them exporting goods and services that are relatively more low-skill labour intensive and importing goods and services that are relatively more intensive in high-skill labour. This process depends on the fact that trade liberalization will raise the relative price of low-skill labour intensive goods and services which, in turn, increases the demand for low-skill labour. The Stolper-Samuelson theory takes the analysis further to prove that, in such a scenario, low-skill workers will see a more than proportional increase in their wages. Hence, trade reforms are expected to lead to a decrease in the wage differential between high-skill and low-skill workers in developing countries.

The following table summarizes these studies and its results.

Table (1) Summary of a selected literature

Authors/ (year) Study Aim	sample	Study Period	Main Results
Banerjee and Veeramani (2015) analyses the role of trade liberalization and technology-related factors in determining female employment intensity in selected manufacturing industries in India	India	1998–2008	A negative effect of import tariff rates on female employment intensity.
Wamboye, E., & Seguino, S. (2012) Identify whether there is an impact of economic and trade structure on women's Relative access to work	Sub-Saharan Africa	1991-2010	Trade liberalization has gendered Employment effects, with the direction depending on the structure of the economy
David Kucerra , Leanne Roncolato (2011) estimate the effects of trade expansion on employment and incomes in India and South Africa	India and South Africa	beginning of 1990s	Employment results identify winning and losing industries and examine sex and skill biases.
Tejani and Millberg (2010) the impact of globalization on Manufacturing Employment in Middle Income Countries	60 high-incomedeveloped countries and middle-income developing countries	1985–2007	Therelative employment of women in the manufacturing sector increased in developing countries but decreased in high-income countries as a result of increased exports.
Oostendorp(2009) analyses the impact of globalization on the occupational gender wage gap	cross-country study	1983–1999	Increasedtrade openness and net inflows of foreign direct investment have a significantly narrowing impact on the occupational gender wage gap for rich countries, but finds little evidence of such a narrowing effect for poorer countries.
Cockburn et al. (2009) examine the effects of trade liberalization policies on gender inequality in Senegal	Senegal	2004	trade reform has little effect on gender differences within skill categories but substantial effects on wage differentials across skills
Lulit and Claude (2008) The effects of trade liberalisation on female labour	South Africa and Ethiopia	2001	negative effect of trade liberalization on gender wage inequality
Nicita A (2008) examine the effects that export growth in the textile and apparel sector have had on social welfare and the gender wage gap in Madagascar	Madagascar	-	From a gender perspective, women are found to benefit substantially less than men.Although total welfare effects are significant, the benefits are largely reaped by non-poor households.
Mina, Lutz (2007) Explores the effect of trade liberalization on gender equality of literacy in theSSA region compared to non---SSA developing countries	41 African and Arab countries	1974-1977	Gender inequalities in literacy have a statistically significant negative effect that is robust to changes in the specification.
Arndt et al. (2006) the impact of trade policy reform on male and female labor in Mozambique	Mozambique	2001	trade reform has little effect on gender differences within skill categories but substantial effects on wage differentials across skills

Lee E (2005) Reviews both multi-country and country studies on the impact of trade liberalization on growth and employment in developing countries.	Literature on developing countries	Before 2005	The contrasting experiences of developing countries suggest that perhaps mere openness to international trade cannot solely ensure job gain and other domestic polices to increase the competitiveness of low-skilled, labour intensive industries also play an important role
Black and Brainerd (2004) examining the effects of increased trade openness on the change in the wage gap in the United States	United States	1977–1994	increased competition through imports improved women's relative pay in previously-highly concentrated industries, but increased the wage gap in industries that were already competitive
Haouas et al. (2003) Investigate the short- and long-term employment and wage effects of trade reforms (adoption of an export promotion strategy in 1970) in Tunisia	a panel-data estimation for 11 manufacturing industries in Tunisia	1971- 1996	trade liberalization caused an increase in women's participation in the formal labour market (in both the exportable and importable sectors) as well as a rise in real wages
Raquel Artecona (2002) examines the change in the gender wage gap in the manufacturing sector in urban Mexico over the trade liberalization	Mexico	1987-1993	Trade liberalization was found to be associated with higher gender wage gaps in the Mexican manufacturing sector, but this is likely due to an increased premium to men's higher (experience) skills; the discrimination component of wage differentials seems to fall with competition that is brought about by international competition
Seguino (2000) investigates the sources of divergent trends in gender wage differentials in two important newly industrialised economies (NIEs), South Korean and Taiwan	South Korean and Taiwan	-	gender wage differentials in Taiwan's manufacturing sector have widened, while in Korea they have narrowed
Marzia and Adrian(2000) Modeling the effect of trade on women, at work and at home	Bangladesh	1993 and 1995	Labor market institutions and socio-cultural norms shape the way in which trade expansion affects gender inequalities, resulting in more favorable effects in Bangladesh
Ozler S (2000) investigate the relationship between export orientation and female share of employment in the Turkish manufacturing sector	Turkey	1983–85	female share of employment in a plant increases with the export to total output ratio of its sector
Wood (1991) the impact of North-South Trade on Female Labour in Manufacturing sector	35 developed and developing countries	1960- 1985	A strong relation between increased exports and increased female employment in manufacturing in the developing countries. However,no counterpart reduction in the demand for female workers in developed countries.

Source: Authors' studies

What does the evidence tell us?

The preceding overview of the theoretical literature has identified a number of mechanisms through which trade opening can affect employment and wages. In most cases, trade reforms increase the incidence of employment, but their impact on wages is ambiguous and depends on circumstances and country specificities.

Female participation in Middle East Region

Women face particular challenges in the labour market in the ME region, in particular in GCC countries.Female unemployment rates are high and the gender unemployment gap is large.Female labour market participation rates are lower than in any other region. Nevertheless, an increasing share of the female population has now attained tertiary level education, but so farit remains underutilized. Taken together, high unemployment and low participation rates leave a large employment gap and a huge catch-up potential should more women decide to enter the labour market(figure 1)

Figure (1) Female participation and Unemployment rate in ME Countries (%) 2014

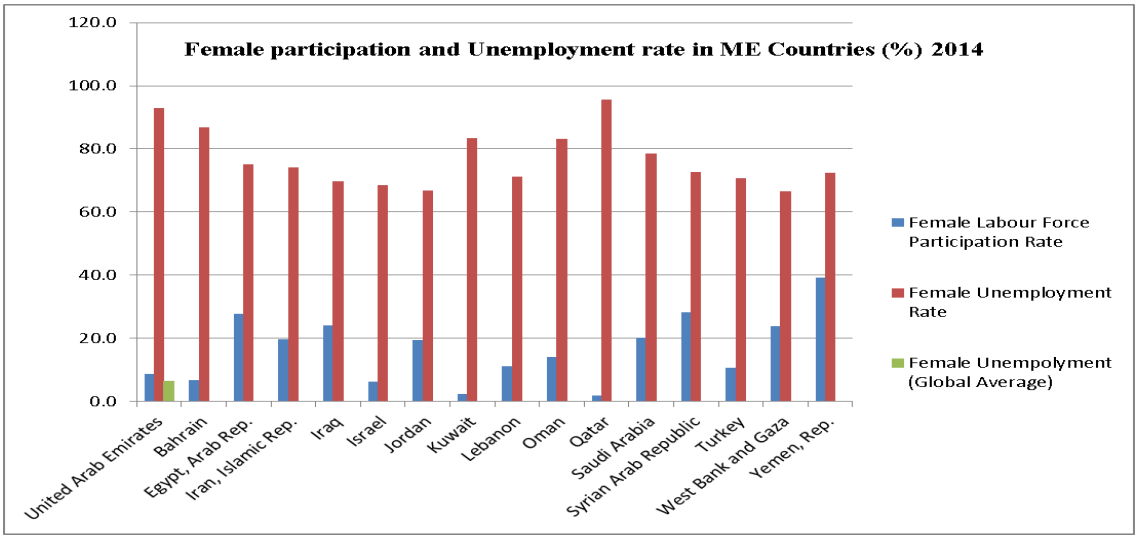

Source: World Bank

- **A snapshot of trade performance in Middle East Region**

Middle East Region trade (imports + exports) excluding oil is at about the world average but exports alone are below the world average. Conditioning on GDP, Middle East are under-trades with other countries (figure 2).

Figure (2) Trade (%) of GDP in ME Countries 2014

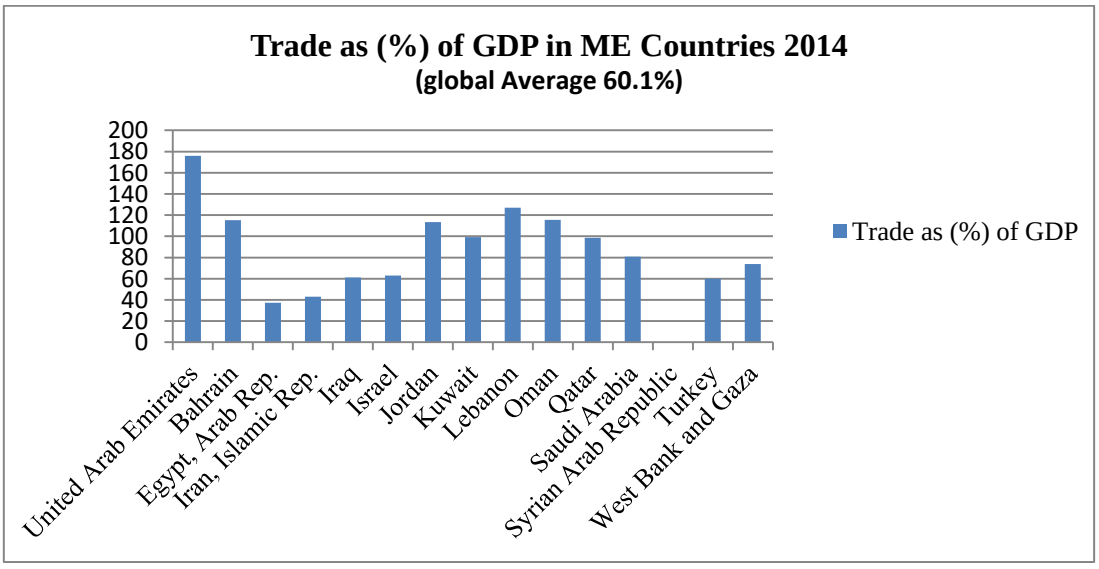

Source: World Bank

A standard measure of trade openness is trade (exports plus imports) relative to GDP. By this measure, which is reported in Table 2, ME Region is more open than the world on average and even than Europe & Central Asia. This should be considered as an advantage point for Middle East Countries.

Table (2) Measures of Openness

Region	Trade % GDP	Exports	Imports
East Asia & Pacific	63.7	32.1	31.2
Europe & Central Asia	80.4	41.7	38.7
Latin America & Caribbean	41.0	19.3	21.7
Middle East Countries	**90.7**	**48.4**	**41.9**
South Asia	47.1	21.5	25.6
Sub-Saharan Africa	59.8	28.4	31.4
World	**60.1**	**30.3**	**29.8**

Source: WDI based on IMF DOT. 2014

3. Methodology and Data used

Broadly, trade openness measures can be divided into two categories: measures of openness in practice and measures of openness in policy (UNCTAD, 2010). Measures of openness in practice indicate the actual importance of trade in the economy, while measures of openness in policy indicate the extent of policy measures that aim to restrict or enhance trade. While the former mostly refer to trade-intensity ratios, the latter include import tariff rates, export taxes on international trade, and indices of non-tariff barriers. From a policy point of view, a comprehensive form of trade barriers appears to be best suited to ascertain the impact of trade policy (Harrison and Hansen, 1999; Yanikkaya, 2003). Unfortunately, data about such measures of openness in policy are rarely available for developing countries. In this study, we therefore consider the trade share as (%) of GDP as a measure of openness. Tradeis the sum of exports and imports of goods and services measured as a share of gross domestic product.

To measure women's absolute employment rate we used female employment rate data. Labor force participation rate is the proportion of the population ages 15 and older that is economically active: all people who supply labor for the production of goods and services during a specified period.

To analyse the effect of trade openness on the gender gap we used gender inequality in education (gender parity index (GPI)); namely the ratio of girls to boys in primary and secondary enrolment[97]. Female labor force as a percentage of the total shows the extent to which women are active in the labor force. A simple linear regression used to measure the impact of openness on women's employment opportunities in Middle east countries.

All data are from World Development Indicators based on International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database.

Hypotheses

The main goal of the present study is to address the impact of Trade openness on women's employment opportunities in Middle east countries . For this purpose, the three following hypotheses are stated and tested as below:

[٩٧] A GPI equal to 1 indicates parity between females and males. In general, a value less than 1 indicates a disparity in favour of boys and a value greater than 1 indicates a disparity in favour of girls. However, the interpretation should be in the other way round for indicators that should ideally approach 0% (e.g. repetition, dropout, illiteracy rates, etc). In these cases, a GPI of less than 1 indicates a disparity in favour of girls and a value greater than 1 indicates a disparity in favour of boys

H_{01}	There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on women's absolute employment rate.
H_{02}	There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on Female activity in labor force.
H_{03}	There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on Gender gap

4. Statistical analysis of data and discuss the results:

- First Main Hypothesis:

H_{01}: There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on women's absolute employment rate.

In order to test the 1st hypothesis validity was used the simple linear regression analysis. As shown in table (1) and (2) below:

Table 1. Results of the simple linear regression to measure the impact of trade openness on women's absolute employment rate

Country	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
United Arab Emirates	0.971	0.942	375.415*	0.000	0.184	19.376*	0.000	S
Bahrain	0.865	0.748	68.352*	0.000	- 0.136	- 8.268*	0.000	S
Egypt, Arab Rep.	0.209	0.044	1.054	0.315	0.043	1.027	0.315	NS
Iran, Islamic Rep.	0.731	0.535	26.432*	0.000	0.330	5.141*	0.000	S
Iraq	0.439	0.193	5.503*	0.028	0.012	2.346*	0.028	S
Israeli entity	0.191	0.037	0.872	0.360	- 0.121	- 0.934	0.360	NS
Jordan	0.288	0.083	2.080	0.163	- 0.044	- 1.442	0.163	NS
Kuwait	0.606	0.367	13.328*	0.001	- 0.163	- 3.651*	0.001	S
Lebanon	0.528	0.279	8.900*	0.007	0.040	2.983*	0.007	S
Oman	0.752	0.565	29.848*	0.000	0.205	5.463*	0.000	S
Qatar	0.450	0.202	5.833*	0.024	0.235	2.415*	0.024	S
Saudi Arabia	0.606	0.367	13.344*	0.001	0.088	3.653*	0.001	S
Syrian Arab Republic	0.470	0.221	6.528*	0.018	- 0.206	- 2.555*	0.018	S
Turkey	0.448	0.201	5.787*	0.025	- 0.165	- 2.406*	0.025	S
West Bank and Gaza	0.375	0.127	3.355	0.080	- 0.109	- 1.832	0.080	NS
Yemen, Rep.	0.606	0.367	13.323*	0.001	0.107	3.650*	0.001	S

Dependent variable: women's absolute employment rate (Female employee rate (ages 15^{+})).

S: It means significant**.** **,** **NS:** It means not significant**.**

The results contained in the table (1) indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on women's absolute employment rate for each country of the countries being involved. Also, the results showed that the other countries had not existence statistically significant impact of trade openness on women's absolute employment rate for the countries (Egypt, Israeli entity, Jordan, and West Bank and Gaza), which it is supported by the statistical significance values contained in ANOVA and (F) results which were greater than ($\alpha = 0.05$) as mentioned in the above Table.

Table 2. Results of the simple linear regression to measure the impact of trade openness on women's absolute employment rate for all the countries

Independent variable	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
Trade openness	0.812	0.660	44.595	0.000	0.261	6.678	0.000	S

Dependent variable: women's absolute employment rate (Female employee rate (ages 15+)).

The results contained in the table (2) indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for openness on women's absolute employment rate for all the countries being involved.

- **Second Main Hypothesis:**

H_{02}: There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on Female activity in labor force.
In order to test the 2nd hypothesis validity was used the **simple linear regression analysis**. As shown in table (3) and (4) below:

Table 3. Results of the simple linear regression to measure the impact of the trade openness on Female activity in labor force

Country	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
United Arab Emirates	0.817	0.668	46.316*	0.000	0.021	6.806*	0.000	S
Bahrain	0.681	0.463	19.868*	0.000	- 0.034	- 4.457*	0.000	S
Egypt, Arab Rep.	0.240	0.057	1.401	0.249	0.037	1.184	0.249	NS
Iran, Islamic Rep.	0.671	0.450	18.829*	0.000	0.311	4.339*	0.000	S
Iraq	0.476	0.227	6.740*	0.016	0.013	2.596*	0.016	S
Israel	0.188	0.035	0.840	0.369	- 0.053	- 0.916	0.369	NS
Jordan	0.230	0.053	1.287	0.268	- 0.041	- 1.134	0.268	NS
Kuwait	0.354	0.125	3.285	0.083	0.037	1.812	0.083	NS
Lebanon	0.389	0.151	4.089	0.055	0.016	2.022	0.055	NS
Oman	0.078	0.006	0.140	0.711	0.015	0.375	0.711	NS
Qatar	0.083	0.007	0.160	0.693	- 0.013	- 0.400	0.693	NS
Saudi Arabia	0.395	0.156	4.241	0.053	0.052	2.059	0.053	NS
Syrian Arab Republic	0.461	0.213	6.222*	0.020	- 0.131	- 2.494*	0.020	S
Turkey	0.086	0.007	0.170	0.684	- 0.016	- 0.412	0.684	NS
West Bank and Gaza	0.379	0.143	3.849	0.062	- 0.118	- 1.962	0.062	NS
Yemen, Rep.	0.561	0.314	10.541*	0.004	0.085	3.247*	0.004	S

Dependent variable: Female activity in labor force (Female employee (% of Total Labor Force)).

The results contained in the table (3), indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the Trade openness on the Female employee ((% of Total Labor Force) for the countries being involved, which are (United Arab Emirates, Bahrain, Iran, Iraq, Syrian Arab Republic, and Yemen). Also, the results showed that the other countries had not existence statistically significant impact of the Trade openness on the Female employee ((% of Total Labor Force) for the countries (Egypt, Israel, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Turkey, and West Bank and Gaza), which it is supported by the statistical significance values contained in ANOVA and (F) results which were greater than ($\alpha = 0.05$) as mentioned in the above Table.

Table 4. Results of the simple linear regression to measure the impact of the Trade openness on Female activity in labor force, for all the countries

Independent variable	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
Trade openness	0.788	0.621	37.614	0.000	0.124	6.133	0.000	S

Dependent variable: Female activity in labor force Female employee (% of Total Labor Force).

The results contained in the table (4) indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the Trade openness on the Female employee ((% of Total Labor Force) for all the countries being involved.

- **Third Main Hypothesis:**

H_{02}: There is no statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the trade openness on Gender gap.

In order to test the 3rd hypothesis validity was used the **simple linear regression analysis**. As shown in table (5) and (6) below:

Table 5. Results of the simple linear regression to measure the impact of the Trade openness on Gender gap

Country	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
Egypt, Arab Rep.	0.154	0.024	0.561	0.462	- 0.001	- 0.749	0.462	NS
Iran, Islamic Rep.	0.458	0.210	6.119*	0.021	0.004	2.474*	0.021	S
Israel	0.281	0.079	1.971	0.174	0.001	1.404	0.174	NS
Jordan	0.007	0.000	0.001	0.973	0.000	- 0.034	0.973	NS
Kuwait	0.457	0.209	6.067*	0.022	- 0.002	- 2.463*	0.022	S
Lebanon	0.696	0.484	21.583	0.000	- 0.001	- 4.646	0.000	S
Oman	0.411	0.169	4.682*	0.041	0.001	2.164*	0.041	S
Qatar	0.198	0.039	0.941	0.342	- 0.001	- 0.970	0.342	NS
Syrian Arab Republic	0.584	0.341	11.899	0.002	0.004	3.450	0.002	S
Turkey	0.769	0.591	33.300	0.000	0.007	5.771	0.000	S

Dependent variable: Gender gap.

The results contained in the table (5), indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the Trade openness on Gender gap for the countries being involved, which are (Iran, Lebanon, Oman, Syrian Arab Republic, and Turkey) and that the Gap was in favour of (Males), while the Gap for (Kuwait) was in favour of (Females). Also, the results showed that the other countries had not existence statistically significant impact of the Trade openness on Gender gap for the countries (Egypt, Israel, Jordan, and Qatar), which it is supported by the statistical significance values contained in ANOVA and (F) results which were greater than ($\alpha = 0.05$) as mentioned in the above Table.

Table 6. Results of the simple linear regression to measure the impact of the Trade openness on Gender wage gap, for all the countries

Independent variable	Correlation (r)	R^2	F-value	Sig. F	β	T-value	Sig. t	Result
Trade openness	0.637	0.405	15.687*	0.001	0.002	3.961	0.001	S

Dependent variable: Gender gap.

The results contained in the table (6) indicate to existence statistically significant impact at the significance level ($\alpha = 0.05$), for the Trade openness on Gender gap for all the countries being involved, and that the Gap was in favour of (Males).

5. policy recommendations

Understanding the relationship between gender and trade policy is important for policymakers so they will be better able to identify areas where trade liberalization may advance broader domestic goals, and where trade agreements might actually undermine other public policy priorities. Gender impact analyses can help policy-makers take into account not only the complementary policy measures that need to be implemented alongside trade commitments, but also the pace, scope and sequencing of trade liberalization.

as mentioned by World Bank documents, In the absence of public policy, globalization alone cannot and will not make gender inequality go away. Despite significant increases in agency and in access to economic opportunities for many women in many countries, large gaps remain in some areas. Public action aimed at closing existing gender gaps in endowments, agency, and access to economic opportunities is therefore necessary for countries to fully capitalize on the potential of globalization as a force for development and greater gender equality. Middle East countries needs to Eliminate unequal treatment of men and women in the labour market , Promote an enabling environment for gender equality in the labour market , Make work pay, hold regular dialogues with women's organizations as part of their process, and improve job quality and reduce informality Promote entrepreneurship.

References:

[1] AlAzzawi S (2014). Trade Liberalization, Industry Concentration and Female Workers: The Case of Egypt. IZA Journal of Labor Policy (3)20.

[2] Arndt C, Robinson S, and Tarp F (2006). Trade Reform and Gender in Mozambique. Nordic Journal of Political Economy 32(1): 73–89.

[3] Banerjee P, and Veeramani C (2015). Trade Liberalization and Women's Employment Intensity: Analysis of India's Manufacturing Industries, Indira Gandhi Institute of Development Research Working Paper-2015-018. Available at: http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2015-018.pdf (accessed on 11 December 2016).

[4] Black SE, and Brainerd E (2004). Importing Equality? The Impact of Globalization on Gender Discrimination. Industrial and Labor Relations Review 57(4): 540–59.

[5] Cockburn J, Decaluwe B, Fofana I, and Robichaud V (2009). Trade, Growth, and Gender in Developing Countries: A Comparison of Ghana, Honduras, Senegal, and Uganda. In Gender Aspects of the Trade and Poverty Nexus: A Macro-Micro Approach, edited by Bussolo M, and De Hoyos RE. Washington, DC: Palgrave MacMillan and the World Bank.

[6] David KUCERA , Leanne RONCOLATO (2011), Trade liberalization, employment and inequality in India and South Africa, International Labour Review, Volume 150 (2011), Number 1-2.

[7] Gamberoni E, and Reis J (2011). Gender-Informing Aid for Trade: Entry Point and Initial Lessons Learned from the World Bank. Economic Premise 62 (July): 1–4.
[8] Haouas I, Yagoubi M, and Heshmati A (2003). The Impacts of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries. IZA Discussion Paper No. 688. Institute for the Study of Labor, Bonn.
[9] Harrison A, and Hanson G (1999). Who Gains from Trade Reforms? Some Remaining Puzzles. Journal of Development Economics 59(1): 125–54.
[10] Lee E (2005):Trade Liberalization and Employment", DESA Working Paper No.5 (New York: UN/DESA).
[11] Lulit M, and Claude B (2008). L'impact de la liberalisation commerciale sur le travail des femmes. Une analyse comparative entre l'Afrique du Sud et l'Ethiopie a l'aide d'une approche en Equilibre General Calculable. Panoeconomicus 55(1) : 69–88.
[12] Marzia Fontana and Adrian Wood (2000), Modelling the Effects of Trade on Women, at Work and at Home, World Development Vol. 28, No. 7, pp. 1173-1190.
[13] Mina Baiiamoune-Lutz, (2007), Gender Inequality and Growth in Sub-Saharan Africa and Arab Countries, a paper presented at African Economic Conference , Addis Ababa, Ethiopia.
[14] Nicita A (2008). Who Benefits from Export-led Growth? Evidence from Madagascar's Textile and Apparel Industry. Journal of African Economies 17(3): 465–89.
[15] Oostendorp, RH (2009). Globalization and the Gender Wage Gap.World Bank Economic Review 23(1): 141–61.
[16] Ozler S (2000). Export Orientation and Female Share of Employment: Evidence from Turkey. World Development 28: 1239–248.
[17] Raquel Artecona, Wendy Cunningham(2002), "Effects of Trade Liberalization on the Gender Wage Gap in Mexico" The World Bank Development Research Group/ Poverty Reduction and Economic Management Network
[18] Schulz, S. 2012. After spring comes? Recent development investments into the MENA region. Heinrich-Böll Foundation (Berlin). Available at: www.boell.de/en/2012/10/31/ after-spring-comes-recent-development-investments mena-region.
[19] Seguino S (2000). The Effects of Structural Change and Economic Liberalisation on Gender Wage Differentials in South Korea and Taiwan. Cambridge Journal of Economics 24(4): 437–59.
[20] Tejani S, and Milberg W (2010). Global Defeminisation? Industrial Upgrading, Occupational Segmentation and Manufacturing Employment in Middle Income Countries. SCEPA Working Paper 1010-1, Schwartz Centre for Economic Policy Analysis, The New School, New York.
[21] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2010).Virtual Institute Teaching Material on Trade and Poverty. UNCTAD, New York and Geneva.
[22] Vashisht Pankaj (2015), Creating Manufacturing Jobs in India: Has Openness to Trade Really Helped? Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper 303.
[23] Vivarelli, M (2002) 'Globalisation, skills and within-country inequality in developing countries', Geneva: ILO, draft for ILO project on 'Understanding Globalisation, Employment and Poverty Reduction'.
[24] Wamboye, E., & Seguino, S. (2012). Economic structure, trade openness, and gendered employment in sub-Saharan Africa. Processed.
[25] Wood A (1991).North-South Trade and Female Labour in Manufacturing: An Asymmetry.Journal of Development Studies 27(2): 168–89.
[26] World Bank (2011).Gender Equality and Development. World Development Report 2012. Washington, DC: World Bank.
[27] Yanikkaya H (2003). Trade Openness and Economic Growth: a Cross-country Empirical Investigation. Journal of Development Economics 72(1): 57–89.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 99 - 110
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

تقييم أثر الانفتاح التجاري على فرص عمل المرأة: تحليل لدول الشرق الأوسط

أحمد عارف العسّاف

كلية الأعمال– جامعة تبوك– المملكة العربية السعودية
assafphd@yahoo.com

الملخص:

مستوى العمالة عامل محدد هام للرفاه الاقتصادي، وبما أن نظم الحماية الاجتماعية ضعيفة في البلدان النامية، فإن تأثير تحرير التجارة على هيكل العمالة يحدد مستوى الفقر وتوزيع الدخل والأجور. وترتبط هذه المتغيرات بقوة بتحرير التجارة. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الانفتاح على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) وتغيير فرص العمل للنساء في ١٦ اقتصادا في الشرق الأوسط.

في هذه الدراسة، نعتبر حصة التجارة (٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح. ولقياس معدل عمالة المرأة المطلق، استخدمنا بيانات معدل عمالة الإناث. ولتحليل أثر الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين استخدمنا عدم المساواة بين الجنسين في التعليم (مؤشر التكافؤ بين الجنسين)؛ وهي نسبة الفتيات إلى البنين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. وتبين القوة العاملة النسائية كنسبة مئوية من المجموع مدى مشاركة المرأة في القوة العاملة. انحدار خطي بسيط يستخدم لقياس تأثير الانفتاح على فرص عمل المرأة في بلدان الشرق الأوسط. جميع البيانات مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية على الانفتاح التجاري على معدل العمالة المطلق للمرأة في جميع البلدان التي تشارك فيها باستثناء مصر والكيان الإسرائيلي والأردن والضفة الغربية وغزة. كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية على الانفتاح التجاري على الموظفات (٪ من إجمالي القوى العاملة) لجميع الدول المعنية باستثناء مصر، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تركيا ، والضفة الغربية وقطاع غزة، وأخيرا، تشير النتائج إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية على الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين (إيران ولبنان وعمان والجمهورية العربية السورية وتركيا) وأن الفجوة كانت لصالح (الذكور) في حين كانت الفجوة بالنسبة للكويت لصالح الإناث، في حين أن البلدان (مصر وإسرائيل والأردن وقطر) لم يكن لها تأثير كبير على الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، معدل العمالة المطلقة للمرأة، قوة العمل النسائية، الفجوة بين الجنسين، اقتصادات الشرق الأوسط.

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 111 - 124
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Effects of Training on Employee Performance - A Study on Banking Sector, Tangail Bangladesh

Nushrat Nahida Afroz

Business Administration
Mawlana Bhashani Science and Technology University - Bangladesh
nnafroz20@yahoo.com

Abstract:

Training and development is indispensable strategic tool for enhancing employee performance. This research aims to find out the "Effects of Training on Employee Performance in Banking sector, Tangail, Bangladesh", in which Training (employee engagement, motivation and job satisfaction) considered as independent variable whereas dependent variable 'Employee Performance'. Data for the paper have been collected through primary source that are from questionnaires surveys. The statistical sample of this study at Banking Sector which covers 150 employees of 14 banks located on Tangail District. A survey of 150 employees via self-administrated questionnaire with the help of stratified sampling technique is conducted with the response rate of almost 75%. The data have been checked through statistical software SPSS 20 to perform Descriptive analysis, T-test, Correlation, and Regression analysis. Four Hypotheses are developed to see the effects of all the independent variables on the overall Employee Performance. The findings were presented using tables and figures. On the role of training the study showed that general training enhances employee engagement, employee motivation and job satisfaction. The Hypotheses showed that all these had significant effects on Employee Performance. That means, this research found that strong relationship exists between employee training and employees' performance. The results reveal that the more the employee gets training, the more efficient their level of performance would be.

Keywords: Employee Training, employee engagement, employee motivation, job satisfaction, employee performance.

1. Introduction:

Today, in business environment the awareness of Training is increases as compare to previous time. To survive and succeed in the fast-changing competitive environment, banks need to organize, develop and manage their human resources effectively. The major responsibility of banks in this regard is to build up a right mix of skills, attitude and conceptual understanding amongst their employees. For achieving this, a continuous process of training interventions in banks is a must. Training is always a vital and necessary part in promote many kinds of learning and development of employees. Training plays a key role in the development of employee's performance. The scope of training is firstly to overpass the gap between requirements of the job and current qualification of an employee. Employee's performance best at that time they were properly trained. Today, banking

organization has realized the importance of training as a tool to achieve their strategic goals. Many banks consider training as a strategic employee retention tool. This study, therefore, goes on to discuss one of the core functions of human resource which is training and how the effects on their performance after being trained. This study also aims to test for important training-related variables that significantly affect the performance of bank employees.

1.1 Background of the study

Banks are the vital institution in any society as they significantly contribute to the development of an economy through facilitation of Business. In the recent years, banking sector has been adopted wide-ranging organizational and structural changes worldwide. The banking industry is growing at the highest rate with more financial institutions coming in play that have endeavored to absorb a considerable number of employee's majority of which are fresh and young graduates. It is assumed that after training these employees should be promoted so that they advance their careers. They give best performance so organizations provide rewards to the personnel to try to motivate their performance. As training programs have a basic role in every organization, this paper has been done with an interest to find the link between employee training and their job performance. The study has been taken with an interest to show the effects of training on the employee performance on banking sector, Tangail.

1.2 Statement of the Problem

The employees of bank must need to be trained to meet the challenges of banking industry. So, considering the preceding basis, the study is carried out to examine the improvement of the performance of the workforce due to the training. So, form above discussion the statement of problem of this research can be observed as follows:

"To evaluate the effects of training on employee performance in the banking sector"

1.3 Significance of the Research

The significance of this study is that it will provide benefit to the banking organization in understanding the importance of employee training. It will help the banking sector to know about the aspect that trainings play a vital role in developing employee's working performance and it will also help in perceptive the relation between the employee's performance and employee trainings. In this research, it has been observed that it will also help identify the lapses in the employee performance due to the lack of adequate training. Its findings will provide data for further research in training not only at bank of Tangail but also in the other banks of Bangladesh.

1.4 Research Questions

The research is guided by the following research questions:

1.4.1 Is there positive relationship exists between employee training and their performance?
1.4.2 Is there any crucial effect of training on employee motivation?
1.4.3 Is there any crucial effect of training on employee job satisfaction?
1.4.4 Is there any crucial effect of training on employee engagement?

1.5 Research Objectives

The general objective of the study is to find out the "Effects of training on the performance of employee at selected banking organization in Tangail." But specifically, it has the following objectives:

- To find out the impact of training on employee engagement, motivation and job satisfaction.
- To identify at which of the employees' competency levels as to examine how training contribute to the individual performance and productivity;
- To assess the most important factor that could provide influence to increase performance level by the training implemented; engagement or motivation or job satisfaction;

- To identify perceptions of the employees on how training and development proved to be beneficial to them;

1.6 Scope of the study

The scope of the study is to find the impact of Training on employee's performance. This study will help the students in near future. They can easily collect facts and figures from the research paper. The outcomes of this research will help and support the banks to identify the factors that influence the employees training on performance of organization.

1.7 Limitations of the study

There were some major limitations that were encountered to complete the research. These limitations are major drawback to prepare the study as satisfactory level.

- One of the major constraints of the study was insufficiency of information that was highly required for the study. Sufficient books, publications, facts and figures are not available. These constraints narrowed the scope of accurate analysis.
- Every bank has maintained its confidential matter. It is not possible to get all the sorts of information due to official confidentiality from the employee throughout detail questionnaires.
- This study will cover only the banks in Tangail, therefore the survey, due to inadequate Resource and Time issues, there encounter a few limitations that will not include in any other part of the country where this type of trouble exists.
- The study will only deal with the banks only; it faced a problem to collect data from other type of organizations where training seemed as a part of strategy.

1.8 Definition of Terms

1.9 Training

Training has the distinct role in the achievement of an organizational goal by incorporating the interests of organization and the workforce (Stone R J. Human Resource Management, 2002)

1.9.1 Employee Engagement

Employee engagement is the positive, affective psychological work-related state of mind that leads employees to actively express and invest themselves emotionally, cognitively, and physically in their role performance (Agyemang & Ofei, 2013).

1.9.2 Job Satisfaction

Job satisfaction can be defined as the extent to which people would like or dislike their jobs (Adesola, Oyeniyi & Adeyemi, 2013).

1.9.3 Motivation

Motivation is very important from an organizational point of view because it transforms human resources into action (Saeed & Asghar, 2012).

1.9.4 Employee Performance

Training has direct relationship with the employees' performance. This is the measure of output vis-a-vis the input. It shows effectiveness and efficiency that make a payment to organizational goals and may depend upon many factors like performance appraisals, employee motivation, satisfaction, compensation, job security, organizational structure and others (Saeed & Asghar, 2012).

2. Review of Literature:

Many studies are available on the subject, which seek to determine the impact of training on employee performance. Some are provided hereafter:

According to the (Angela, 2014) , training had an impact on the performance of employee among the international civil servants. A survey research design was used for this study 144 staff of the United Nation supports office for the African mission in Somalia. The finding showed that in general training enhanced employee engagement on change processes, motivation, job satisfaction and overall performance. But according to the researcher (Appiah, 2012) training enhances knowledge, skills, attributes and competencies and ultimately worker performance and productivity in organization. Again (Garavan T.N., 2003) suggested that training process was a more job oriented that could change employee attitudes and behaviors that motivate them to increase their knowledge and understanding of the job according to the dynamic corporate environment in his journal. Where (Bhat, June 2013) observed the measurement level of performance after being trained. It also evaluated the impact of training on employee performance on their jobs. Keeping these objectives in view, this study presumed that training was positively related to job performance of employees. Several measures of performance were analyzed including compensation, performance appraisal, and organizational commitment which apparently increased the employee performance. According to (Longenecker, 2010), there was a positive relationship between training programs and employee motivation which make the employees more involved in their jobs and subsequently results in better performance and productivity both for the employees as well as for the organizations. Again (Cole, 2002) in his book "Personnel Management: Theory and Practice" 5th edition, defined training as "The learning activity directed towards acquiring specific knowledge and skills for an occupation or task. He found however the focus of training was on the job or task to be performed efficiently. But another researcher (Cooper, 2010) Found a positive relationship between training programs and employees job involvement. He argued that if there were some recognitions and financial benefits for the high performers at the training programs, the feelings of reciprocity emerged in the high performing employees as well as in other ones which motivated them to extend themselves in many ways such as adapting new skills, knowledge and competencies which ultimately leads to improved organizational performance.

2.1 Conceptual Framework:

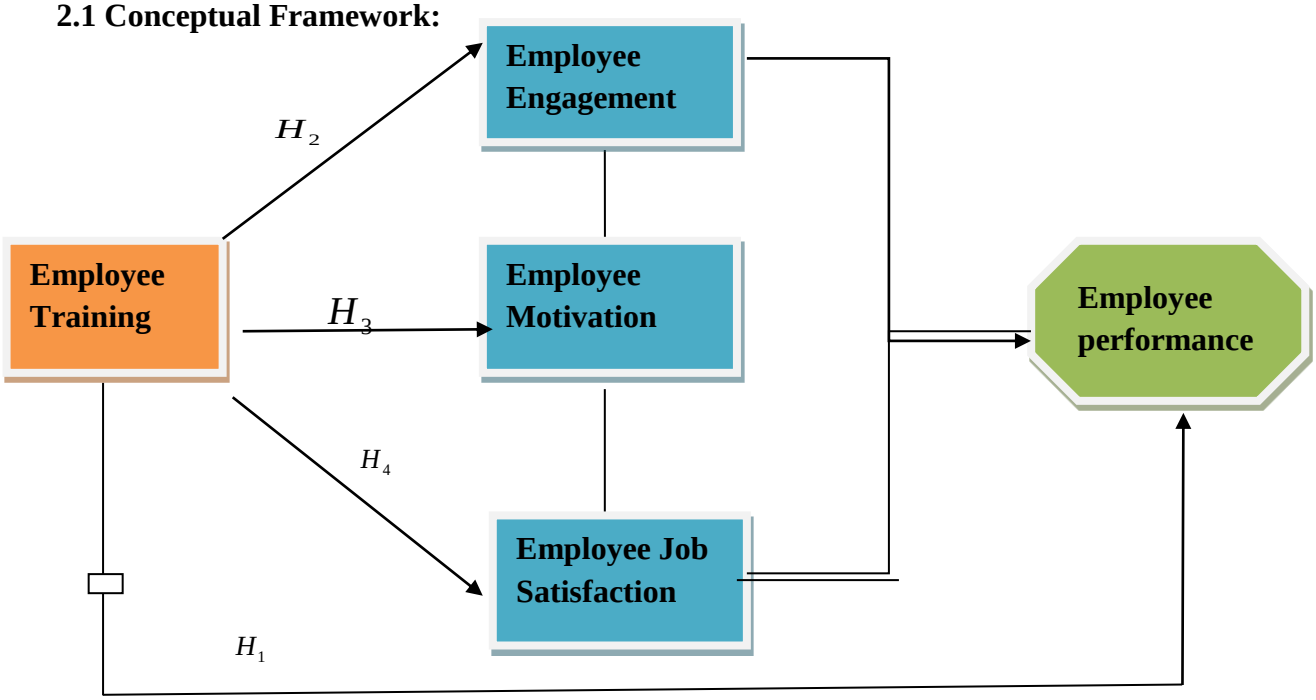

Figure 2.3: Conceptual Framework of the Research

2.2 Research Hypothesis:

H_1 **:** There is a significant relationship between employee training and employee performance.

H_2 **:** There is a significant relationship between employee training and employee engagement.

H_3: There is a significant relationship between employee training and employee motivation.

H_4: There is a significant relationship between employee training and employee job satisfaction.

3. Research Methodology:

The survey design allowed investigation of possible relationships between variables. The dependent variable in this study was the employee performance while the independent variable was employee engagement, motivation and satisfaction. The target population for this study was the 400 employees of the 14 banks in Bangladesh. The choice of this population was based on participation on training. All employees of 14 banks of Tangail which comprise officers, senior officers, senior principal officers and top level executive officers were targets of the study. Stratified sampling has been applied to guarantee that specific groups within a population are adequately represented in the sample. As a rule of thumb, for a population less than 1000, a sample of 30% is sufficient in representing the entire population (Blanche, Durrheim & Painter, 2008). Therefore, for this study a sample of 150 employees was selected to represent the entire population of 400. This gave a 37.50% (150/400*100) of the population. The primary data was collected using survey questionnaire to ensure high response rate. The use of questionnaire was adopted because it ensured that data collection was standardized such that each respondent got the same question and in the same format. The questionnaires were structured according to the research questions. The Questionnaire was in five parts. Part one explored the population demographics. Part two the relationship between employee training and employee engagement. Part three the relationship between employee training and employee motivation. Part four described about the Relationship between employee training and employee job satisfaction. Lastly part five the Relationship between employee training and employee job performance. About 200 questionnaires were distributed to different employees and a time of one week was given to them to fill the questionnaires. Questionnaires were formed by using 7 points Liker scale (1 for Strongly Agree) and (7 for Strongly Disagree). 200 questionnaires were distributed in Uttara Bank Limited (Ltd), National Bank Ltd, Jamuna Bank Ltd, Premier Bank Ltd, Prime Bank Ltd, Southeast Bank Ltd, Bank Asia, Dhaka Bank Ltd, Standard Bank Ltd, Sonali Bank Ltd, City Bank Ltd, Al-arafah Islami Bank Ltd, Janata Bank Ltd and Finally Shahjalal Islami Bank Ltd. So, the response rate is around 75 percent. 150/200= 75%.

3.1 Research Procedures

The questionnaire was pre-tested before the final distribution. Cooper and Schindler (2001) note that this is usually done to detect any weaknesses in the research design. The pre-27 testing (pilot testing) was done with the aim of refining and fine tuning the questionnaire to ensure that it was valid and reliable. The pilot was done on ten respondents from the study population who were then excluded from the final study to eliminate bias. The pilot was done to check possible errors in the instrument. For this study, KMO was tested by use of expert judgment of the research supervisor.

3.2 Data Analysis Methods

Cooper and Schindlier (2000), described data analysis as the process of editing and reducing accumulated data to a manageable size, developing summaries, seeking for patterns and using statistical methods. The questionnaires were coded before entering the data into statistical package for social sciences SSPS 32 for analysis. The data analysis Involved descriptive analysis, means, T-test, Correlation, regression, ANOVAs test , Co-efficient, factor analysis in form of cross tabulation to explore the relationships between the various variables tested in the current study. The data was then presented in form of Tables and figures.

4. Demographic of Respondents:

4.1 Gender of Respondents

The study sought to find out the gender of the respondents with the presumption that variation in gender could not influence opinions. Because out of 150 employees of different designation male respondents were only 132 and female respondents were 18 only. Figure 4.1 indicates that 88% were males and 12% female**.**

Gender	No. of respondents	Total population	Formula for calculation	Percentage (%)
Male	132	150	132/150=.88	88%
Female	18	150	18/150=.12	12%

4.2 Age Group

The study further sought to find out the age groups of the respondents represented. Figure 4.4 indicates that most of the respondents at 69% were aged between 25 years to 34 years. Those aged above 45 years were 11%; 35-44 years 20% and those aged below 25 years were 0%.

Age Group	No. of respondents	Total population	Formula for calculation	Percentage (%)
Below 25 years	**0**	**150**	**0/150= 0**	**0%**
25-34 years	**104**	**150**	**104/150=.69**	**69%**
35-44 years	**29**	**150**	**29/150=.20**	**20%**
Above 45 years	**17**	**150**	**17/150=.11**	**11%**

4.3 Designation

With a presumption that occupational position could influence the opinions of the respondents, the study sought to find out the top management position levels of the 5 respondents only. Figure 4.3 shows that most of the respondents were of officer's level position at 48%. Senior Officer Respondents were at 27%, Principal Officer Respondents were at 13% and executive management respondents were at 4% only. It has been observed during data collection that all of the executive respondents were strongly influenced by the employee training.

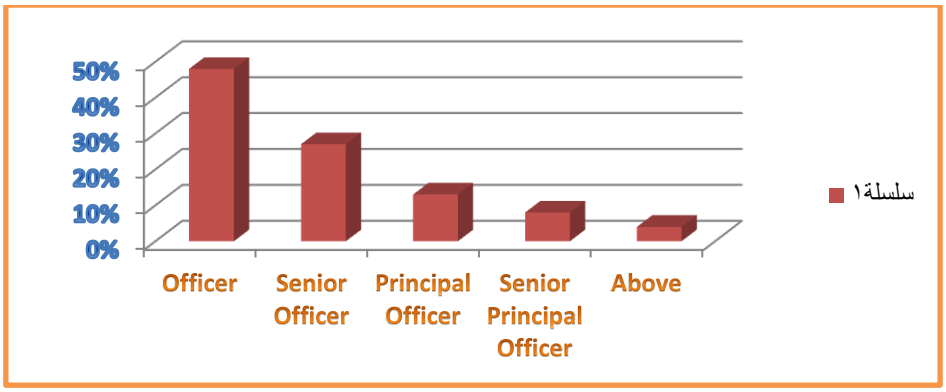

Figure 4.3: Designation of the Respondents

4.4 Educational Level

The study was also interested in finding out if the education level of the respondent influenced their opinions in any way. Figure 4.5 indicates that most of the respondents were holders of Master's degree (86%) while only 14% were Bachelor's graduates.

Educational achievement	No. of respondents	Total population	Formula for calculation	Percentage (%)
Graduate	21	150	21/150=.14	14%
Post Graduate	129	150	129/150=.86	86%

4.5 Training Attended in the last 12 months

The study went ahead to find out if those who have undergone staff training were trained in the last 12 months. Figure 4.7 shows that 80% had underwent training in the last 12 months.

Training participation in last 12 months	No. of respondents	Total population	Formula for calculation	Percentage (%)
Yes	120	150	120/150=.14	80%
No	30	150	30/150=.86	20%

4.6 Research Analysis

4.6.1 Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Training and employee Engagement	150	4	7	5.94	.805
Training and employee Motivation	150	2	7	5.65	.913
Training and Job Satisfaction	150	3	7	5.71	1.033
	150	3	7	5.80	.934
Employee Performance					
Valid N (list wise)	150				

Interpretation: The above descriptive analysis shows that, mean of training and employee engagement is 5.94 where areas mean of employee motivation is 5.65. Again, mean of employee job satisfaction is 5.71 where mean of employee performance is little bit greater at 5.80. From the above descriptive analysis, it represents that the mean of each variable is more than 5. Again, from the descriptive analysis of the data, it shows that standard deviation for each variable is less than 1 except training and employee job satisfaction. According to Cohen (2003), for the normal distribution of data standard deviation must have a range of 0 to 1. As is evident that the standard deviations of three variables fall within the range without job satisfaction, the data may be considered normally distributed and Pearson correlation analysis may also be carried to assess relationship between variables understudy.

4.6.2 T-test Analysis

H_0 : There is insignificant relationship between employee engagement and employee performance.

H_2 : Alternative hypothesis is significant.

4.6.2.1 One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	d.f	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Training and employee Engagement	90.417	149	.000	5.940	5.81	6.07
Employee Performance	76.049	149	.000	5.800	5.65	5.95

Interpretation: If calculated value is greater than tabulated value then null hypothesis is rejected. In this test, calculated value is 90.417 where tabulated value at 5% significant level with 149 degrees of freedom is 1.654. This test shows that the calculated value is greater than tabulated value. Thus, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis.

4.6.3 One-Sample Test

H_0 : There is insignificant relationship between employee motivation and employee performance.

H_3 : Alternative hypothesis is significant.

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Training and employee Motivation	75.725	149	.000	5.647	5.50	5.79
Employee Performance	76.049	149	.000	5.800	5.65	5.95

Interpretation: In this test, calculated value is 75.725 where tabulated value at 5% significant level with 149 degrees of freedom is 1.654. This test also shows that the calculated value is greater than tabulated value. Thus, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis.

4.6.4 One-Sample Test

H_0 : There is insignificant relationship between employee training and employee job satisfaction.

H_4 : Alternative hypothesis is significant.

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Training and Job Satisfaction	67.639	149	.000	5.707	5.54	5.87
Employee Performance	76.049	149	.000	5.800	5.65	5.95

Interpretation: In this test, calculated value is 67.639 where tabulated value at 5% significant level with 149 degrees of freedom is 1.654. This test also shows that the calculated value is greater than tabulated value. Thus, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis.

4.6.5 One-Sample Test

H_0 : There is insignificant relationship between employee training and employee performance.

H_2 : Alternative hypothesis is significant.

Interpretation: In this test, all of the calculated value is greater than tabulated value 1.654. So, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis.

4.6.6 Correlation analysis:

		Training and employee Engagement	Training and employee Motivation	Training and Job Satisfaction	Employee Performance
Training and employee Engagement	Pearson Correlation	1	.619**	.568**	.680**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	150	150	150	150
Training and employee Motivation	Pearson Correlation	.619**	1	.601**	.711**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	150	150	150	150
Training and Job Satisfaction	Pearson Correlation	.568**	.601**	1	.738**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	150	150	150	150
Employee Performance	Pearson Correlation	.680**	.711**	.738**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	150	150	150	150

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

Interpretation: This correlation table exhibits the direction and strength among the dependent and independent variables. It was found that there exists a positive high correlation between employee engagement and employee motivation to the extent of 61.9% (.619**). Again, there exists a positive high correlation between employee engagement and employee job satisfaction to the extent of 56.8% (.568**) and employee engagement is also positively high correlated with employee performance to the extent of 68.0% (.680**). The correlation table also exists a positive high correlation between employee motivation and employee job satisfaction to the extent of 60.1% (.601**) and again a positive high correlation between employee motivation and employee performance to the extent of 71.1% (.711**). Again, in case of employee job satisfaction, it is positively high correlated with employee performance to the extent of 73.8% (.738**). Therefore, it was found that the relationship is significant at 1% level of significance for two tailed test.

4.6.7 Regression analysis:

4.6.8 R Square

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.834[a]	.695	.689	.521

a. Predictors: (Constant), Training and employee Engagement, Training and Job Satisfaction, Training and employee Motivation

Interpretation: The value of R Square is 69.5% (.695) which indicates that the dependent variable employee performance can be explained by all the independent variables; employee engagement, employee motivation and employee job satisfaction.

4.6.9 ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	90.345	3	30.115	110.876	.000[b]
	Residual	39.655	146	.272		
	Total	130.000	149			

a. Dependent Variable: Employee Performance

b. Predictors: (Constant), Training and employee Engagement, Training and Job Satisfaction, Training and employee Motivation

Interpretation: Like T-test here also if calculated value is greater than tabulated value then null hypothesis is rejected. In this test, calculated value is 110.876 where tabulated value at 5% significant level with 3 degrees of freedom is 8.54. This test shows that the calculated value is greater than tabulated value. Thus, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis.

4.6.10 Co-efficient

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.142	.332		.428	.669
Training and Job Satisfaction	.368	.054	.407	6.769	.000
Training and employee Motivation	.313	.065	.306	4.845	.000
Training and employee Engagement	.302	.071	.260	4.239	.000

a. Dependent Variable: Employee Performance

Interpretation: The regression table provides the result of constant, co-efficient of determination. Coefficient is the slope of regression line and it explains that 1-unit change in independent variable will bring how much change in dependent variable. The regression line is- **Y= .142+.368** X_1 **+.313** X_2 **+.302** X_3 (The coefficient of determination R^2 explains how much variation in the dependent variable is explained by the independent variable.)

In case of Employee engagement (X_1 **):** The regression results interpret the value of coefficient .368 that indicates 1% change in independent variable X_1 (employee engagement) can result in 36.8% change in dependent variable (employee performance) if X_2 and X_3 remains constant. Thus, if training is increased by 1%, this will result in 36.8% increase in performance. This relationship is positive and significant. **In case of Employee motivation (** X_2 **):** The regression results interpret the value of coefficient .313 that indicates 1% change in independent variable X_2 (employee motivation) can result in 31.3% change in dependent variable (employee performance) if X_1 and X_3 remains constant. Thus, if training is increased by 1%, this will result in 31.3% increase in performance. This relationship is positive and significant. **In case of Employee job satisfaction (** X_3 **):** The regression results interpret the value of coefficient .302 that indicates 1% change in independent variable X_3 (employee job satisfaction) can result in 30.2% change in dependent variable

(employee performance) if X_1 and X_2 remains constant. Thus, if training is increased by 1%, this will result in 30.2% increase in performance. This relationship is positive and significant. That means the regression analysis is shows that training is a major predictor of performance

5. Results and Discussions:

The analysis of statistical data showed the positive impact and relationship between training and Employee performance. It can be found that the mean value of each variable was more than 5. Again, from the descriptive analysis of the data, it can be observed that standard deviation for each variable was less than 1 except training and employee job satisfaction. As the standard deviations of three variables fall within the range without job satisfaction, the data may be considered normally distributed and Pearson correlation analysis may also be carried to assess relationship between variables. The high positive influence of training on performance is statistically significant at 1% level of significance. According to the correlation analysis, it can be found that correlation between all of the independent and dependent variable were highly positive. The variables were correlated at 0.01 significant levels. The Regression model was established, if training was increased by 1%, this would result in 36.8% increase in performance that was greater influence than other variables. Where 1% change in employee motivation could result in 31.3% change in employee performance if X_1 and X_3 remains constant which was lower influence than employee engagement but greater than employee motivation. Thus, if training was increased by 1%, this will result in 31.3% increase in performance. Again, the value of coefficient .302 interpreted that if training was increased by 1%, this will result in 30.2% increase in performance. This relationship was positive and significant but lower influence than employee engagement and motivation. So, it can be observed that employee engagement had the highest influence to increase the overall employee performance than other variables. According to results, R Square= 0.695 which implies 69% variation in performance as explained by Training. In ANOVAs test calculated value was 110.876 where tabulated value at 5% significant level with 3 degrees of freedom was 8.54. This test shows that the calculated value was greater than tabulated value. Thus, it can be observed that there is sufficient evidence to reject null hypothesis. So, it can be found that there was a significant relationship employee training and employee performance. According to the T-test analysis it can be said that employee engagement was greater influence than employee motivation and job satisfaction. Because the result of t-test for employee engagement was at 90.417 levels where employee motivation was at 75.725 and employee job satisfaction was at 67.639. It can be found that overall employee performance was at level 76.049 depending on engagement, motivation and job satisfaction. So, it can be observed that there was sufficient evidence to reject null hypothesis also. That means there was a significant relationship between employee training and performance. According to the factor analysis, it can be found employee engagement as that factor to influence the employee performance more effectively than other factors. The remaining factors (employee motivation and job satisfaction) explain a very small proportion of the variability and are likely unimportant.

6. Conclusion

Training is considered as one of the core strategies of the organization for its effectiveness. As Bank is a well-trained organization, the basic aim of the study was to explore effects of training on employee performance; for this purpose, a case study of banking sector at Tangail was taken to examine its effectiveness. It was a superb learning period during in writing this research paper “effects of Training on the performance of employee”. Applying Statistical techniques and interpreting the collected data it was identified the significant strong relation between Training program and employee performance. The study has revealed that maximum numbers of respondents were regularly participating in training programs conducted in bank. Overall the study observed that Banks are very much focused for training and development of its employees; which is healthy

activity for both employees and for the organization. Most of the employees were engaged, motivated and satisfied to work on those banks. Therefore, the employee has gained exceptional changes on their job performance after being trained.

Recommendations

This study contributed to the body of research on effects of Training in Bank in region Tangail. There is a lot of research on Training and Development, but these studies had mainly taken place in banking sector in small urban area in Bangladesh. This study contributed to a small but developing research literature on the Training and Development in region Tangail. Findings of the study indicated that employees working in banking sector in region Tangail considered the Training as a main factor of employees' performance and were in favor of it. After the research completion, the study should recommend that though training had a greater influence on employee engagement, employee motivation if employee job satisfaction, training should have to provide more focus on improvement of employee engagement other than motivation and satisfaction. Because of statistical analysis showed highest positive relationship between employee training and employee engagement. If the banks should give more important on improving employee engagement on their work while taking training, the performance effectiveness of employees should bring highest fruitful changes after being well trained. Rather the study also went in favor of employee motivation and satisfaction so bank also should give more importance on improving the employee motivation if employee job satisfaction if they want to bring profound changes on their employee performance along with organizational performance.

Finally, the study concluded with a suggestion that Training and development programs should be associated with the employee's career development, so that the performance and engagement level of employees could be enhanced along with achieving organizational goal.

References

[1] Angela, G. (2014). Effects of training on employee performance: a case study of United Nations support office for the African union . United States international university,Africa .

[2] Appiah, B. (2012). The impact of training on employee performance: . case study of HFC bank (Ghana) .

[3] Garavan T.N., H. C.-O. (2003). Designing effective employee training programm. International Review of Business Research Papers , 3 (2), 162-175.

[4] Cole, J. (2002). Personnnel Management: Theory and Practice (5th ed.). London: York Publishers.

[5] Cooper. (2010). Making Training and DevelopmentWork: A Best Practice Guide,. Journal of Advanced Nursing , 105-174.

[6] Ekta Srivastava, D. N. (2014). Impact of Training on Bank employee performance. International Journal of Advance Research in Computer Science and Managment studies , 630-641.

[7] Garavan T.N., H. C.-O. (2003). Designing effective employee training programm. International Review of Business Research Papers , 3 (2), 162-175.

[8] Hafeez, A. (2015). Impact of Training on Employees performance. Business Management and strategy , 49-64 .

[9] Johnson, A. K., & Natamba, B. (2015). The impact of training and development on job performance in Uganda Banking Sector. Journal on innovation and Sustainability , 6, 105-124.

[10] Katua, D. N. (2015). Effect of Training and Development Strategies on the commercial banks in Kenya. Journal of Educational Policy and Entrepreneurial Research (JEPER) , 2 (7), 23-58.

[11] M.Sultana. (2013). Impact of Training in Pharmaceutical Industry. . International Journal of Science and Research (IJSR) , 576-587.
[12] Mohamud, a. m. (2014). The effect of training on employee performance in public sector organizations in Kenya. The case of nhif (doctoral dissertation, university of Nairobi) .
[13] Mubashar Farooq, D. M. (2011). Impact of Training and Feedback on Employee Performance. . Far East research centre , 23-33.
[14] Mubashar, F., & Aslam, D. K. (2011, October). "Impact of Training and Feedback on Employee Performance" Far East Journal of Psychology and Business". 23-33.
[15] Nassazi, A. (2013). Effects of training on Employee Performance, Evidence from Uganda. VAASAN AMMATTIKORKEAKOULU , 57+2 Appendices.
[16] OLaniyan, D.A, & Ojo. (2008). Staff Training and Development, A vital tool for organizational effectiveness. European Journal of Scientific Research.
[17] Rokibul, K. M., Maruf, U. M., & Manir, C. M. (2013). mpact of Human Resources Training on the Performances of Banks-An Empeirical Study". China- Business USA Business Review , 12 (ISSN 1537-1514), 524-531.
[18] Tahir, I. (2014). The Impact of Training and Development on Employees Performance and Productivity. International Journal of Academic Research in Businness and Social Sciences , 86-98.
[19] Tahir, N., Yousafzai, I. K., & Jan, D. S. (2014). The Impact of Training and Development on Employees performance and productivity. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , 04 (2222-6990).
[20] Theresa, N. (2012). "Impact Of Training And Development On Workers Performance In An Organization". International Journal of Research in Management, Economics and Commeerce , 2 (9), 201-278.

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 111 - 124
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

آثار التدريب على أداء الموظفين – دراسة عن القطاع المصرفي، تانغيل بنغلاديش

نوشرات ناهيدة أفروز

إدارة أعمال

جامعة مولانا بهاشاني للعلوم والتكنولوجيا– بنغلاديش

nnafroz20@yahoo.com

الملخص:

التدريب والتطوير أداة استراتيجية لا غنى عنها لتعزيز أداء الموظفين. يهدف هذا البحث إلى التعرف على "تأثير التدريب على أداء الموظفين في القطاع المصرفي، تانغيل، بنغلاديش"، حيث اعتبر التدريب (إشراك الموظفين، والتحفيز والرضا الوظيفي) متغير مستقل في حين متغير التابع "أداء الموظف". وقد جمعت البيانات الخاصة بالورقة من خلال المصدر الأول المستمدة من استقصاءات الاستبيانات. العينة الإحصائية لهذه الدراسة في القطاع المصرفي والتي تغطي ١٥٠ موظفا من ١٤ بنكا تقع في منطقة تانغيل. تم إجراء استبيان ل ١٥٠ موظفا من خلال استبيان إداري ذاتي بمساعدة تقنية أخذ العينات الطبيعية بمعدل استجابة يقارب ٧٥٪. وقد تم فحص البيانات من خلال البرمجيات الإحصائية سبس ٢٠ لأداء التحليل الوصفي، اختبارT، الارتباط، وتحليل الانحدار. تم تطوير أربع فرضيات لمعرفة تأثيرات جميع المتغيرات المستقلة على أداء الموظف بشكل عام. وقدمت النتائج باستخدام الجداول والأرقام. أما عن دور التدريب فقد بينت الدراسة أن التدريب العام يعزز مشاركة الموظفين وتحفيز الموظفين ورضاهم الوظيفي. وأظهرت الفرضيات أن كل هذه الآثار لها تأثير كبير على أداء الموظفين. وهذا يعني أن هذا البحث وجد وجود علاقة قوية بين تدريب الموظفين وأداء الموظفين. وتكشف النتائج أنه كلما حصل الموظف على التدريب، كلما كان مستوى أدائه أكثر كفاءة.

الكلمات المفتاحية: تدريب الموظفين، مشاركة الموظفين، تحفيز الموظفين، الرضا الوظيفي، أداء الموظفين.